الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف– المسيلة–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

حـــرب أكتوبـــر 1973م

وانعكاساتــهاعلى سوق النفط.

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ.

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

حبشي ابتسام

لعلاوي فاتن

إشراف الدكتور:

بن سديرة إلياس

السنة الجامعية: 1441–1442 هـ/ 2019–2020م

شكر وتقدير

بعد حمد الله والثناء عليه، أن وفقنا لإتمام هذا العمل، وألهمنا الصبر على تحمل مشقته، فلك يارب الحمد على نعمتك التي أنعمت علينا.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير الكبير للأستاذ "بن سديرة إلياس" لقبوله الإشراف على هذاالبحث، وللتسهيلات والتوجيهات التي قدمها لنا، ولجميل صبره وحسن معاملته معنا، كما أنه لم يبخل علينا بوقته في تتبع هذا العمل من بدايته إلى نهايته فجزاه الله عنا ألف خير.

كما نتقدم بجزيل الشكر لكل الأساتذة الذي أسهموا في تكويننا بقسم التاريخ جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

الشكر موصول لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

الاهداء

إلى من رفع السماء..... وسقى الأرض بالماء..... وأنعم علينا بالعلم وأهدانا العقل من دون دعاء في ليلنا ونهارنا "الله جل جلاله".

إلى نبي الله سبحانه وتعالى الذي علم هذه الأمة "محمد صلى الله عليه وسلم".

إلى من قال فيها سبحانه وتعالى "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما رباني صغيرا".

إلى مثالي وقدوتي في الحياة وإلى رمز الرجولة والوقار والعطاء والحب والتسامح إلى من علمني أن الحياة كفاح وتحدي إلى من ضحى بماله ونفسه وأحلامه وراحته من أجل أن يحقق أحلامي إلى من كشف عني ستار الجهل ليسترني بشعاع الرقي والنجاح إلى من زرع بذور العلم في نفسي وجعلني حاملة لشعار العلم والعزة إلى صاحب القلب الطيب أبي العزيز أرجوا من الله أن يمد في عمرك.

إلى خفقة قلبي التي أعيش بها وإشراقة حياتي الباقية إلى الجوهرة الثمينة التي ذكرها القران الكريم وأعطاها مكانا في الجنة الفيحاء إلى التي سار دمي في أحشائها وإلى نبع الحنان الفياض الذي غمرني طيلة حياتي والتي عصرت زهرة شبابها لتقدم رحيقها إلى أبنائها وإلى التي لا يتوقف قلبها على الدعوات والتي عددت الأيام والسنين وترقبت ساعة الوصول لرؤية ثمرة نجاحي أمي الحبيبة الغالية أرجوا من الله أن يمد في عمرك.

إلى سندي في الحياة ورفيق دربي أخي الغالي "صابر".

إلى من قاسموني دفء العائلة وشاركوني رحم أمي إخوتي "فرح، إلياس"، وإلى من لا تحلوبدونها الحياة كتكوتة البيت "نوال".

إلى توأم روحي ورفيقة دربي وإلى من حبها يجري في عروقي "أمال"

إلى ملاذي وملجئي وأحبة قلبي وأغلى الحبايب "فيروز، سوسو، خدوجة، ماري" وكتاكيتهم.

إلى من أعتبره أبي الثاني خالي العزيز "مراد".

إلى من تحمل العناء من أجلي وساندني... إلى من كلمات الثناء لا توافيه حقه "فارس".

إلى من يلهج بذكراهم فؤادي أخوالي "أحمد، ساعد، صالح، أكرم، أشرف".

إلى رمز الحنان ونبع العطاء "جدتي وجدي" حفظهم الله وأطال في عمرهم.

إلى الأعزاء على قلبي "أعمامي وعماتي".

إلى من إرتشفت معها كأس المحبة والأخوة والصداقة... وإلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق نحوالنجاح، صديقتي الغالية "فاتن".

إلى من قضيت معهم أجمل أيام حياتي وعشت معهم أحلى الذكريات صديقاتي"سهام "و"فطيمة".إلى رفقاء عمري... إلى من تقاسمنا كل ظروف الحياة... إلى حبيبتي وأكثر من أختي براءتي ونبض قلبي "امباركة"... إلى ثمرات عمري " هجيرة، أمال، سعاد، أحلام، صباح، مسعودة، نجاة، فاطنة".إلى كل من جمعتني بهم الدراسة والحياة تاركة في نفسي المحبة والوفاء

ابتسام

إهداء

"ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والديا وأن أعمل صالحا ترضاه"

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

إلى وطني العزيزة الجزائر الصامدة بأهلها

إلى الذين لواستعملت البحر مدادا لكلمات الثناء والعرفان بالجميل لنفذ البحر وبقيت عبرات "عائلتي" إلى فيض الحب ووافر العطاء بلا مقابل إلى من كانت سندا لي في مخاض هذا العمل وميلاده إلى باعثة العزم والتصميم والإرادة، صاحبة البصمة الصادقة في حياتي التي رهنت حياتها لتسهر على راحتي صغيرا وعلى مستقبلي كبيرا، إلى من أهدي لها نفسي قبل عملي "أمي الحبيبة" أطال الله في عمرها ودامت لنا ذخرا.

إلى الذي نشأت في كنف صدره الرحب، إلى السند والقوة والأمان، إلى من علمني كيف يكون الصبر طريقا للنجاح إلى من بنيت له صرح الإحترام في خاطري "أبي العزيز" أطال الله في عمره وحفظه الله لنا.

إلى رفقاء البيت الطاهر وإلى من أسعد بوجودهم بجانبي إخوتي "مأمون، ومؤيد" وإلى الكتاكيت الذين ابتهج بمشاغبتهم على أوراق مذكرتي "يمنايلاف ونضال برهان الدين" حفظهم الله.

إلى من لي العزة بوصالهم والذلة أن قطعتهم، من غمرتني بحنانها جدتي من أمي العزيزة وجدتي من ابي أطال الله في عمرهما.

إلى خفقان قلبي إلى الفراشات التي ترفرف في حياتي ومن معزتها من معزة أمي خالتي "حيزية" و"لمياء" وأبناءهم كل بإسمه.

إلى الكريم ومنبع الإخلاص الذي في قلبي محبة الإبنة لأبيها خالي "عبد الملك"، إلى ملاذي وأغلى الأحبة ومن لا يسعني ذكر فضائلهم العزيزان أخوالي "سمير ولزهر" وأبنائهم.

إلى الأعزاء على قلبي "أعمامي".

إلى من شاركتني سنوات الجهد والإجتهاد، إلى الصديقة والأخت، إلى من أصبوا معها لأعلى مراتب العلم غاليتي "ابتسام".

إلى أعز الناس والأغلى على قلبي، ومن عشت معهم أياما لتصير أعواما كلها مرح وبشاشة.

إلى كل من علمني حرفا في كل مراحلي التعليمية كل بإسمه.إلى دفعة ماستر وطني عربي معاصر 2019-2020 جامعة محمد بوضياف المسيلة.إلى ضحايا فضاءات الدراما الإنسانية التي تجري فصولها في فلسطين والعراق وسائر بلاد العربية.

فـــاتـــن

قائمة المختصرات:

الو.م.أ	الولايات المتحدة الأمريكية
OPEC	**O**rganization of the **P**etroleum **E**xporting **C**ountries منظمة الدول المصدرة للبترول
OAPEC	**O**rganization of **A**rab **P**etroleum **E**xporting **C**ountries منظمة الدول العربية المصدرة للبترول
IEA	**I**nternational **E**nergy **A**gency الوكالة الدولية للطاقة
OECD	**O**rganisation for **E**conomic **C**o-operation and **D**evelopment منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

المقدمـــة

مقدمة:

يعتبر الوطن العربي أحد أهم أقاليم الصراع فمنذ الحرب العالمية الأولى وحتى يومنا هذا تعاني المنطقة العربية من ويلات التدخلات الغربية والكثير من المؤامرات، حتى أصبحت مسرحا للنزاعات الإقليمية والدولية، ويبقى على المدى الطويل الصراع العربي الإسرائيلي كأحد القضايا القائمة أمميا، ويأتي النفط كأحد المحركات والمغذيات المباشرة وغير المباشرة لهذه الصراعات.

من الطبيعي أن يكون للنفط أهمية بالغة في إحداث آثار مباشرة فضلا على الآثار الغير المباشرة. على مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مختلف بلدان العالم ويرجع ذلك إلى عدم الاستقرار الذي يميز الأسواق العالمية للنفط، حيث يمثل التقلب الحاد في أسعارها تمظهرات الجدل بين الدول المستهلكة للنفط التي تشكو من ارتفاع الأسعار والدول المنتجة له وعلى رأسها دول أوبك والتي تسعى لتثمين هذه الثروة الناضبة.

لذلك فان الصلة بين النفط والسياسة تكتسب أهمية كبيرة، فقد أصبح النفط يشكل مادة حيوية وسلعة إستراتيجية تمتد أهميتها لتشمل كل أبعاد النشاط السياسي والعسكري والاقتصادي، وتحول أمن امتدادات البترول إلى أحد المسؤوليات الكبرى لدول المجتمعات الصناعية، خاصة التي تمتلك مصادر محلية قليلة من النفط، وتعتمد أساسا على الإمدادات الخارجية.

لقد استمر هذا المفهوم يؤثر على التفكير الاستراتيجي، ليس فقط للقوى الأوروبية التي لطالما اعتمدت على الإمدادات الخارجية، بل حتى بالنسبة للو.م.أ التي بدأت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تعتمد على إمدادات خارجية سواء من أمريكا اللاتينية أو حتى من منطقة الخليج العربي البعيدة جغرافيا، لاعتبارات عديدة أهمها انخفاض سعر

خام البترول العربي خلال هذه الفترة والذي كان في حدود 01 دولار مقابل 02 دولار للخام الأمريكي

وبعد أن اتضح أن منطقة الشرق الأوسط –بما فيها الدول العربية – تتوفر على احتياطات مهمة من النفط وتحولت سريعا إلى مَصدر رئيسي لواردات النفط الغربية، سعت الو.م.أ لمنع أي قوة خارجية من السيطرة على المنطقة من خلال محاولة دمج كل من إيران والعراق والسعودية في التحالف الغربي، ودعم إسرائيل منذ قيامها سنة 1948م في حروبها مع العرب لجعل المنطقة ساحة لعدم الاستقرار والحيلولة دون بروز قوة إقليمية عربية.

لقد أدركت دول العالم الغربي وأساسا الو.م.أ أن النفط مورد اقتصادي ذو تأثير عميق على المجتمع الصناعي الحديث بمتطلباته المتزايدة، كما أيقنت بعد تفجر الصراع العربي الإسرائيلي من جديد واندلاع حرب أكتوبر 1973م أن النفط باعتباره سلعة إستراتيجية قد اتخذ مفهوما جديدا، حيث وفي تطور نوعي لحرب أكتوبر وبسبب دعم واشنطن لإسرائيل ومن أجل خلق ضغط على النطاق العالمي للوصول إلى نتيجة مقبولة للصراع العربي الإسرائيلي، قامت الدول العربية بوقف شحنات البترول إلى الو.م.أ وتخفيضات دورية على الشحنات المسلمة إلى البلدان الأخرى.

كان هذا قد تزامن مع إعلان منظمة الدول المصدرة للبترول عن رفع الأسعار وتقليص العرض في السوق البترولية، في الوقت الذي كان فيه الطلب على إمدادات النفط يتزايد بسرعة وهوما احدث صدمة قوية في سوق النفط وآثار عميقة على الاقتصاد العالمي.

ويأتي البحث لدراسة تطورات حرب أكتوبر 1973 ومحاولة إعطاء بعد جديد للصراع العربي الإسرائيلي–في ظل الدعم الغربي المطلق لإسرائيل– من خلال خلق ظروف

عالمية تساعد على تسوية مقبولة للصراع، وذلك من خلال توظيف النفط باعتباره عصب الاقتصاد العالمي وبالنظر إلى حجم مساهمة الدول الغربية في التجارة الدولية للنفط.

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الجزئية هي:

- ما أسباب وظروف قيام حرب أكتوبر 1973؟
- ماهي حتميات لجوء الدول العربية لخطر النفط ؟ وما المواقف المترتبة عنها؟
- كيف كانت تداعيات حظر النفط العربي على الأسعار في السوق الدولية؟ وما انعكاسات ذلك على الاقتصاد الغربي؟

وتكمن أهمية هذا البحث في إبراز حتمية اللجوء إلى الحظر النفط يضمن تطورات حرب أكتوبر سنة 1973م، وإيضاح كيف وظفت الدول العربية النفط كسلاح للضغط على الدول الغربية وكسب التضامن مع الحق العربي، كما يهدف هذا البحث إلى الوقوف على واقع السوق البترولية في الفترة التي سبقت حرب أكتوبر 1973م.

وقد وقع اختيارنا على هذا الموضوع لعدة أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

- الرغبة الذاتية في دراسة المواضيع المتعلقة بالحروب العربية الإسرائيلية.
- الانتماء الجغرافي والتاريخي للوطن العربي باعتبار الجزائر أحد أهم الدول الفاعلة في حرب 1973م.
- تسليط الضوء على دور النفط في حرب أكتوبر 1973م لقلة الدراسات العلمية التي تتحدث عن هذه الأزمة.
- معرفة نتائج وتأثيرات الحظر النفطي الدولية والعربية.

ولدراسة هذا الموضوع اعتمدنا على خطة بحث مكونة من مقدمة وثلاث فصول وخاتمة.

جاء الفصل الأول بعنوان حرب أكتوبر 1973م، واندرج تحته ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول لدوافع حرب أكتوبر 1973م، وفي المبحث الثاني لمجريات الحرب، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه نتائج حرب أكتوبر 1973م.

أما الفصل الثاني فكان تحت عنوان تطورات حرب أكتوبر 1973م وحتميات الحظر العربي للنفط، وانطوى تحته ثلاثة مباحث، وقد بينا في المبحث الأول حجم تجارة البترول العربي ضمن التجارة العالمية، وتحدثنا في المبحث الثاني عن إعلان حظر النفط ودور منظمة أوبك OPEC في ذلك، وتطرقنا في المبحث الثالث للمواقف الدولية من الحظر العربي للنفط1973م.

وبالنسبة للفصل الثالث والأخير فعنوناه بسوق النفط بعد حرب 1973م، وتضمن ثلاثة مباحث، خصصنا المبحث الأول لدراسة أسعار النفط بعد الحظر النفطي، وعرضنا في المبحث الثاني تأثير الحظر على تجارة النفط، وتكلمنا في المبحث الثالث عن الإنعكاسات والتأثيرات الاقتصادية العربية والدولية للحظر النفطي.

وقد أنهينا الموضوع بخاتمة رصدنا فيها مجمل النتائج التي توصلنا إليها.

حيث ولمعالجة الإشكالية السابقة تم توظيف المنهج التاريخي مع استخدام أسلوب التحليل بإعتباره الأنسب لتتبع الأحداث وفهم أسبابها ونتائجها، إضافة لأسلوب الوصف الذي استخدم في وصف الإحداث وتسلسلها وفق الطبيعة الزمنية والمكانية. كما تم توظيف المنهج المقارن في دراسة تطور الأسعار النفطية قبل وبعد سنة 1973م، أما المنهج الإحصائي الكمي فقد استخدم لدراسة تطورات السوق النفطية بعد أزمة 1973م مع استخدام طرق التمثيل البياني لتشكيل صورة ذهنية واضحة عن واقع تحولات السوق النفطية التي حدثت بعد الحظر النفطي.

وقد تم الاعتماد في انجاز هذا الموضوع على جملة من المصادر والمراجع أهمها: مذكرات سعد الدين الشاذلي حيث استقينا منه معلومات تخدم هذه الدراسة بصفة مباشرة ونخص بالذكر مجريات الحرب وذلك باعتباره أحد الفاعلين البارزين في هذه الحرب، وكتاب محمد حسنين هيكل بعنوان "عند مفترق الطرق حرب أكتوبر ماذا فيها ماذا حدث بعدها" والذي أفادنا في معرفة حيثيات الحرب، وكتاب صادق الشرع "حروبنا مع اسرائيل" والذي استعملناه في معرفة أسباب الحرب، وكتاب آخر لحافظ برجاس "الصراع الدولي على النفط" والذي أفادنا بشكل كبير في إعلان الحظر والمواقف الدولية منه، وكتاب لمحمود عبد الفضيل "النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية" حيث استعملناه في دراسة الآثار الاقتصادية للازمة، وكتاب محمد رميحي "النفط والعلاقات الدولية" والذي أفادنا في الكشف عن إعلان الحظر ودور منظمة الأوبك في ذلك.

وفي سياق انجازانا لهذا البحث واجهتنا العديد من الصعوبات لعل أهمها:

الحجر الصحي وما ترتب عنه من غلق الجامعات والمكتبات وصعوبة التنسيق الثنائي بحكم بعد المسافة.

قلة المصادر التي تناولت هذا الموضوع من جانبه الاقتصادي إذا أن معظم المصادر تتحدث عن الموضوع من جانبه السياسي العسكري وتغييب اثر الحرب من الناحية الاقتصادية.

واجهتنا صعوبات جمة فيما يتعلق بالأرقام والإحصائيات المقدمة في المراجع والتقارير بالنظر لتباينها وتضاربها ما طرح صعوبة توحيدها في كل مراحل البحث. إضافة إلى صعوبات فيما يتعلق بتحليل هذه المعطيات الإحصائيات وتحويلها إلى أشكال بيانية.

وفي الأخير نتمنى ومن خلال هذا البحث المتواضع، الذي شكل بالنسبة لنا محطة مهمة لاكتساب عديد الخبرات في مجال البحث، أن نكون قد ساهمنا ولو بالقدر اليسير

فـي إثـراء مكتبـة قسـم التـاريخ بجامعـة المسـيلة، وأن يكـون معينـا لكـل طالـب ولـو بالقـدر اليسير.

الفصل الأول

حرب أكتوبر 1973 م

المبحث الأول: دوافع حرب أكتوبر 1973

المبحث الثاني: مجريات الحرب

المبحث الثالث: نتائج الحرب

بعد انتصار الجيش الإسرائيلي خلال حرب 1967م، واستيلائهم على عده مناطق من الأراضي العربية، حطم الجيش الإسرائيلي طموح العرب في تحرير فلسطين وتحول الصراع من صراع وجود إلى صراع حدود.

هذا وتعزز غرور دوله إسرائيل بأنها دولة لا يمكن هزيمتها مع انتصاراتها في كل في كل مواجهاتها مع العرب منذ سنه 1948 حتى سنه 1967، وهذا ما دفع الدول العربية وبالأخص كل من مصر وسوريا اللتان فقدتا أراضيهما (شبه وجزيرة سيناء الجولان) للقيام بحرب ضد إسرائيل لرد الاعتبار ومحو هزيمة 1967م.

المبحث الأول: دوافع حرب أكتوبر 1973م

تدخلت عدة عوامل وأسباب كانت الدافع المباشر لدخول العرب في حرب جديدة ضد الجيش الإسرائيلي عام 1973، فتمثلت هذه الأسباب فيما يلي:

احتلال القوات الإسرائيلية لأرض سيناء[1] المصرية وأرضي الجولان[2] السورية وبعض الأراضي العربية بعد نكسة 1967م والرغبة العربية في محو هذه النكسة وتحرير المناطق المحتلة فيها.

كما قام قادة جامعة الدول العربية (الملوك والرؤساء العرب) إلى اجتماع في مؤتمر قمة الخرطوم (أيلول 1967م)، فكان من أبرز قرارات هذا المؤتمر ما عرف فيها بعد باللاءات الثلاثة وهي:

أ- عدم اعتراف بإسرائيل.

ب- عدم التفاوض معها.

ج- رفض العلاقات السلمية معها.[3]

---

[1] سيناء: تقع شبه جزيرة سيناء في المنطقة الممتدة شرقا من قناة السويس وخليج السويس إلى خليج عقبة، وخط الحدود بين مصر وفلسطين، تبلغ مساحتها حوالي واحد وستون الف كلم2. (ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص 413).

[2] الجولان: هضبة مرتفعة تبلغ مساحتها 1750 كم2 وهي تبعد عن دمشق ب 60 كلم وهي تشكل مركز دائرة يلامس محيطها اهم المراكز الحيوية القائمة ببلاد الشام وهي دمشق بيروت عمان القدس وتل ابيب، ففي 1967م احتلت إسرائيل 1250 كلم2 من الجولان ونتيجة حرب 1973م استعادت سوريا 100 كلم2. (ينظر: مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج10، مؤسسة هانياء، بيروت، 1997، ص266).

[3] صادق الشرع: حروبنا مع إسرائيل (1949م-1973م) معارك خاسرة وانتصارات ضائعة، دار الشروق، عمان، ط1، 1997، ص217.

فبعد حرب يونيو1967م خاضت مصر سلسلة من المعارك ضد الإسرائيلي، تصاعدت إلى حرب الاستنزاف[1]، التي كانت تمهيدا مطلوبا قبل حرب أكتوبر[2]، فكبدت إسرائيل من خلالها –حرب الاستنزاف – خسائر في الأرواح والأسلحة والمعدات.

اقتناع الأطراف العربية من عدم جدوى الحوار السياسي الذي كان مبني على قيام العديد من الزيارات والاتصالات الثنائية مع الدول الأجنبية والعربية لحث قادة العالم على بذل المزيد من الجهود لفتح الطريق إمام سلام عادل[3]، فأصبح واضحا لها أن حل مشكلة أراضيها لا يمكن أن تسترجع إلا بقوة السلاح.[4]

بالإضافة إلى دور أمريكا البارزة علنا في استحالة الحل السلمي، وإصدار مجلس الأمن قرار 242[5]الذي ناقش ضرورة وقف إطلاق النار من خلال مقايضة السلام بالأرض، أي تنازل إسرائيل عن الأراضي المستعمرة مقابل الاعتراف العربي والكلي بوجود إسرائيل في المنطقة.

---

[1] حرب الاستنزاف: وهي فترة الاشتباكات الحربية على الجبهات العربية مع إسرائيل طوال الفترة من 8 مارس 1969م إلى 7 أوت 1970م، وتعتبر هذه الحرب احد الجولات العربية الإسرائيلية التي استطاع فيها الجانب العربي ان يواجه الجانب الإسرائيلي مواجهة حقيقة وهي عملية استنزاف متبادلة لكلا الطرفين ولكن قدرة الجانب العربي فيها على التحمل أكثر بكثير من قدرة الجانب الصهيوني. (ينظر: يحيى محمد نبهان، معجم مصطلحات التاريخ، دار يافا العلمية، عمان، ط1، 2008، ص112).

[2] محمود رياض، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط (1948م-1978م)، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط2، 1985م، ص444.

[3] طه المجدوب، سنوات الإعداد وأيام النصر يونيو1967-أكتوبر 1972، مراكز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1999م، ص87.

[4] رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا والعالم، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، د: م، ط1، 2006، ص 196.

[5] قرار 242: هو قرار تم إصداره من طرف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 22 نوفمبر 1967م، من طرف اللورد هاورد، ويتضمن قرارات فك النزاع العربي الإسرائيلي. (ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج4، ص 773).

فقد حاول العرب تغيير صورتهم أمام العالم كله، ذلك بأنهم قادرين على الحركة والقتال، فبدأت القوات العربية بالتنظيم لإقامة عمل عسكري يكسر خط بارليف[1]الدفاعي[2]

ولنجاح هذه الحرب قامت القوات المصرية بالتنسيق مع القوات السورية لإرغام العدو على القتال في جبهتين[3]، وهذا ما أنجح ضمنيا استعداداتهم للحرب[4].

المبحث الثاني: مجريات الحرب

أثناء حرب الاستنزاف 1970م، جمال عبد الناصر[5]يخطط لحرب جديدة، وكان قد وقع على الخطط التي وضعت لهذه الحرب قبل وفاته بفترة وجيزة على أن يبدأ الهجوم بعد 3أشهر كأقصى تقدير، وبسبب وفاته المفاجئة توقفت جميع إجراءات الاستعداد للحرب التي أصبح عليها أن تنتظر مدة 3سنوات[6]لكن في ما بعد اتضح أن الرئيس أنوار السادات[7] بعد توليه الحكم قام بوضع إستراتيجية جديدة تهدف إلى محاولة استرداد سيناء بواسطة العمل السياسي الذي يدعمه عمل عسكري، هذه الإستراتيجية تضمنت

---

[1] خط بارليف: أقامته القيادة العسكرية الإسرائيلية على امتداد قناة السويس خلال المراحل الأولى من حرب 1967م بهدف الدفاع عن القناة سميت بإسم الجنرال حاييم بارليف الذي شغل منصب رئيس الأركان الإسرائيلي. (ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج4، ص 267).

[2] محمد فوزي، حرب أكتوبر 1973 دراسة ودروس، دار السبيل العربي، القاهرة، ط2، 1989م، ص 65.

[3] أحمد شلبي، مصر في حربي 1967 و1973م، دراسة مقارنة لبيان أسباب الهزيمة ودعائم النصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1975، ص 248.

[4] كمال الديب، تاريخ سوريا المعاصر من الإنتداب الفرنسي إلى صيف 2011، دار النهار، بيروت، ط1، 2011، ص 446.

[5] جمال عبد الناصر (1970-1918م): زعيم عسكري وسياسي مصري، يعتبر من مفجري ثورة 23 يوليو1952م، ورئيس وزراء عام 1954، ورئيس جمهورية (1670-1956م)، أمم قناة السويس 1956م وبني السد العالي (ينظر: منير البعلبكي، معجم أعلام المورد موسوعة تراجم لأشهر الأعلام العرب والأجانب القدماء والمحدثين مشتقات من موسوعة المورد، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1992، ص 283).

[6] صادق الشرع، المصدر السابق، ص 533.

[7] أنور السادات: (1981-1918م)، زعيم عسكري وسياسي مصري، كان أحد الضباط الأحرار الذين ثاروا على الملك فاروق عام 1952، رئيس الجمهورية (1981-1970م) خلفا للرئيس جمال عبد الناصر، اغتيل في ما كان يشهد عرضا عسكريا. (ينظر: منير البعلبكي، المرجع نفسه، ص 228).

الاستمرار بالاستعدادات العسكرية حتى يصبح بالإمكان شن حرب محدودة تدعم العمل السياسي وتؤدي إلى مفاوضات جادة ينتج عنها استعادة سيناء الأراضي المحتلة.[1]

وهذا ما يؤكده الفريق الشاذلي[2]من ضمن الاستعدادات العسكرية، عقد السادات حوالي 10 مؤتمرات منذ (1970-1972 م) مع الألوية والضباط المصريين، وعقد 3صفقات سلاح مع السوفيات (1972-1973م)، كما قام الشاذلي نفسه بزيارة الدول العربية التي ستقدم التعزيزات وتشارك بالمساعدات في الحرب، وهي الجمهورية العراقية والمملكة السعودية والجمهورية الليبية والجمهورية الجزائرية والمملكة الأردنية والمغربية لتطبيق شعار المعركة.[3]

---

[1] صادق الشرع، المصدر السابق، ص534.

[2] سعد الدين الشاذلي: (1922) عسكري مصري تولى قيادة وحدات المظلات عقب هزيمة 1967 وقائد القوات الخاصة، ثم رئيس أركان القوات المسلحة (1971-1973م). (ينظر: محمد الجوادي، النصر الوحيد مذكرات القادة العسكرية المصرية 1973، مطبوعات الخيال، د: م، 2003، ص 193).

[3] سعد الدين الشاذلي، مذكرات الشاذلي في حرب أكتوبر، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1981، ص 137-238.

وضمن التنسيق المشترك المصري السوري، فقد كانت الاتصالات مستمرة بين القاهرة ودمشق، كان آخرها قبل الحرب هو الاجتماع المصري –السوري في الإسكندرية أوت 1973م، تكون هذا الاجتماع من وفد مصري ووفد سوري، لتحديد الإجراءات الأخيرة قبل الحرب وتعيين ميعادها[1].

أما بالنسبة لتعيين ميعاد الحرب، فان الظروف الماضية كانت دافعا لاختيار الحرب[2]، في أكتوبر فطول الليل وأوضاع القمر والمد والجزر في قناة السويس وهي أمور ملائمة لعبور القناة، وكذلك حال الجو بصفة خاصة على الجهة السورية والذي يلائم العمليات العسكرية.[3] وكان الجنرال الجسمي[4] رئيس هيئه العمليات للجيش المصري قد أوصى باختيار يوم 6 أكتوبر حيث يتوقع في العمل في الاذاعة والتلفزيون الإسرائيلي وبالتالي سيسير الاستدعاء في إسرائيل ببطء[5] حيث أن العدو مشغول بالمناسبات المختلفة من بينها انتخاباته العامة ويوم الغفران اليهودي[6] وقع الاختيار في نهاية على يوم 6 أكتوبر لتزامنه مع ذكرى غزوه بدر في رمضان ويوم الغفران اليهودي.[7]

---

[1] سعد الدين الشاذلي ،المصدر السابق، ص 309.

[2] هنري لورنس، اللعبة الكبرى (المشرق العربي والأطماع الدولية)، تر: عبد الحكيم الأربد، دار الجماهيرية، ليبيا، ط2، 2006، ص 370.

[3] ايلي زعيرا، حرب يوم الغفران الواقع يحطم الأسطورة، تر: توحيد مجدي، المكتبة الثقافية، بيروت، ط1، 1997، ص 164.

[4] عبد الغني الجسمي: (1921–2003)، قائد عسكري مصري شغل منصب وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة، واشترك في حربي 1956 و1967 و1973. (ينظر: عبد الغني الجسيمي، مذكرات الجسيمي حرب أكتوبر 1973، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2، 1998، ص 594).

[5] عبد الغني الجسيمي، المصدر نفسه، ص 267.

[6] محمد حسنين هيكل، عند مفترق الطرق حرب أكتوبر "ماذا فيها ماذا حدث بعدها"، دار الشروق، القاهرة، 2003، ط1، ص 203.

[7] هنري لورنس، المرجع السابق، ص 370.

وفي ذلك اليوم تم هجوم الجيشين السوري والمصري على الساعة الثانية ظهرا، ونفذ الجيش المصري عبور قناة السويس ثم الهجوم على خط بارليف، ونزلت مفارز مصريه داخل سيناء لإرباك خطوط مواصلات العدو[1](الخريطة رقم 01).

الخريطة رقم (01): خطوط الدفاع والهجوم للجبهة المصرية

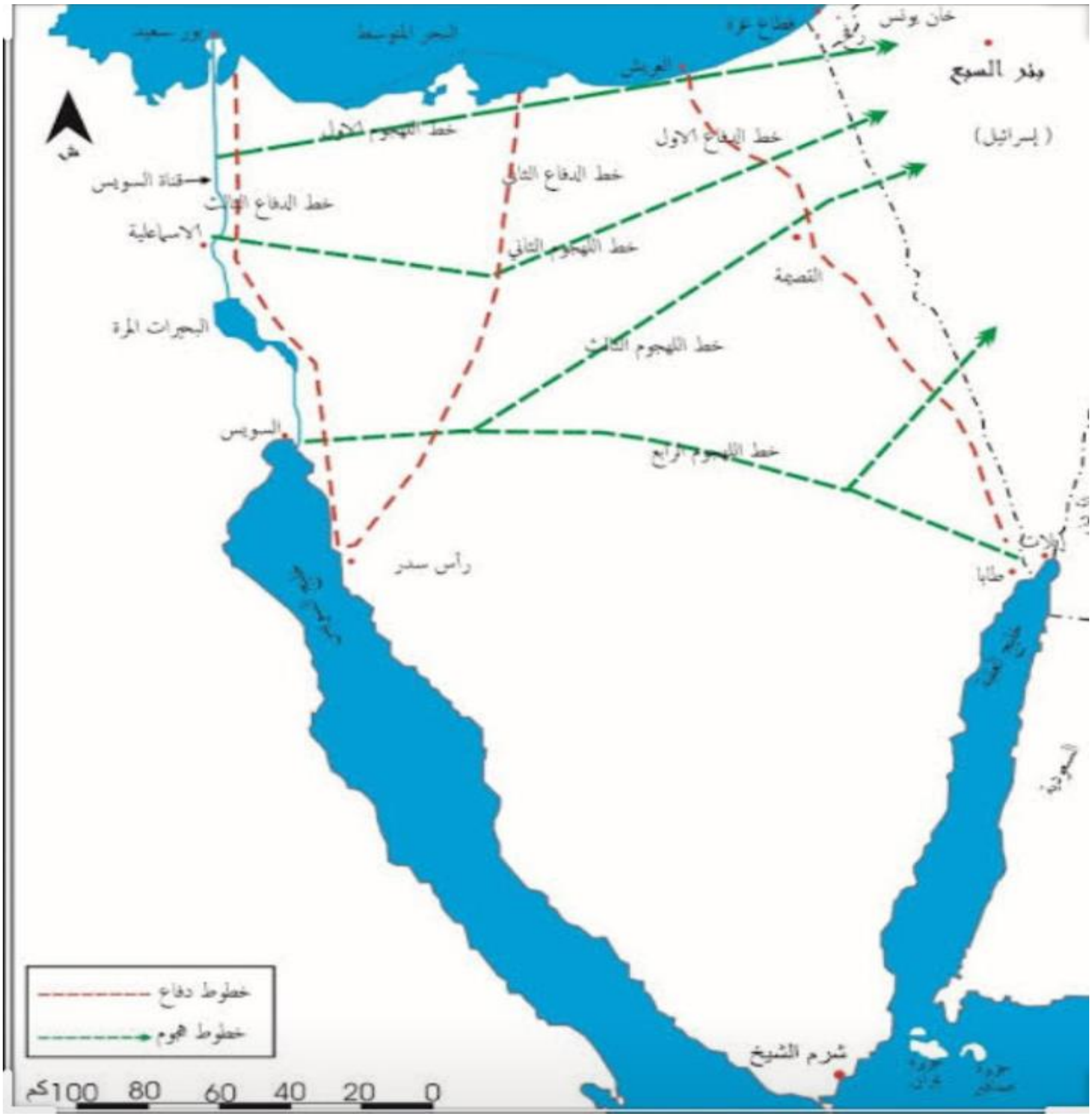

المصدر: http//: www.bta3geography.blogspot.com

[1] هنري لورنس ، المرجع السابق، ص 371.

وفي هذا الصدد يقول هيكل في كتابه عند مفترق الطرق لحرب أكتوبر:

(حققنا انجاز اجتياز حائط الخوف وذلك الشيء بالغ الأهمية, وهذا الحائط ممثل في عبور قناة السويس واقتحام خط بارليف، فالسويس حاجز مائي من أصعب الحواجز وخط بارليف على حافتها سلاسل متصلة من المواقع الحصينة).[1]

بعد تحقيق هذا الانجاز والذي اتبع فيه المصريون مبادئ الإستراتجية السوفيتية بإقامة دفاع على الضفة الشرقية لقناة السويس، ومحاولة صد الهجوم المضاد وكبد ذلك الإسرائيليين خسائر كبيرة، فقد حاول الطيران الإسرائيلي التدخل فواجه سد حصين من الصواريخ سام ومدفعية مضادة للطائرات، وتم القضاء على أهم عامل من عوامل التفوق الإسرائيلي الممثل في القوة الجوية[2]

وفي المقابل على الجهة السورية من الجولان، يومي 7و8 أكتوبر بلغت القوات السورية حد مرمى النار ووادي الأردن وبحيرة طبرية، ونتيجة لذلك أرسل الإسرائيليون أهم طيرانهم وأعطوا الأولوية للجبهة الأقرب من المناطق الحيوية الإسرائيلية، وتكبدت القوات السورية خسائر فادحة وتم دحرهم في الفترة من 8-13 أكتوبر 1973، بالإضافة إلى قصف مداخل البلاد السورية مستهدفا مواقع إستراتيجية (خطوط مواصلات ومصافي النفط) وسيطرة الجيش الإسرائيلي على الوضع بعد استهلاك كبير في العتاد الحربي[3].

وبعد تأزم موقف إسرائيل وخسائرها في الأيام العشرة الأولى من الحرب، تدخل الأمريكان في إطار الحرب الباردة لدعمها بالسلاح مما كبد المصريين خسائر مادية حوالي 180 دبابة[4]وهو ما اضطر مصر لاتخاذ قرار سياسي عسكري خاطئ بالتراجع والانسحاب

[1] محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص 32.

[2] هنري لورنس، المرجع السابق، ص 372.

[3] المرجع نفسه ، ص 373.

[4] عبده مباشر، يوميات حرب أكتوبر في سيناء والجولان، دار المعارف، مصر، 1986، ص 238.

من المنطقة الحيوية غرب القناة بداع تخفيف الضغط عن الجبهة السورية[1] فأدرك أريال شارون[2]هذه الثغرة واستغلها للقيام بعملية عبور معاكس بالمرور إلى الضفة الغربية للقناة وتم بذلك حصار الجيش الثالث المصري[3].

وفي ذات الوقت على الجبهة السورية، فان العدو الإسرائيلي كان قد اخترق العديد من المواقع السورية، ودارت معركة بحرية عندها حاولت وحدات العدو والبحرية قصف مستودعات البترول[4].

لكن ابتداء من 15 أكتوبر كانت وحدة القتال قد بدأت تخف تدريجيا نتيجة لتركيز العدو على الثغرة غرب قناة السويس[5].

كان السادات قد استوعب الصدمة العسكرية التي حصلت وأصبح مهتما بالمشاورات التي تجري في مجلس الأمن بشأن مشروع قرار وقف إطلاق النار[6]، الذي اقترحه الاتحاد السوفيتي على مصر منذ يوم 7 أكتوبر بداعي تثبيت نجاح العرب[7].

وعلى اثر ذلك ألقى السادات يوم 16 أكتوبر خطابا أمام مجلس الأمة وأعلن فيه أن مصر على استعداد لقبول وقف إطلاق النار مقابل انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة[8].

---

[1] سعد الدين الشاذلي، المصدر السابق، ص 351.

[2]أريال شارون: (1928-.....)، عسكري وصهيوني بارز، شارك في حرب 1948 وحرب 1956 ولمع اسمه في حرب 1973. (ينظر: مسعوند الخوند، المرجع السابق، ج1، ص 392).

[3] هنري لورنس، المرجع السابق، 374.

[4] عبده مباشر، المرجع السابق، ص 328.

[5] المرجع نفسه، ص 328.

[6] محمد حسنين هيكل، أكتوبر 73 السلاح والسياسة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1993، ص 433.

[7] عبد الغني الجسمي، المصدر السابق، ص 335.

[8] شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ مصر المعاصر، دار النشر والثقافة للتوزيع، القاهرة، 1997، ص 107.

بعده صدمة الثغرة ومرور العدو إلى الجهة المقابلة من القناة، في يوم 17 أكتوبر نجحت القوات الإسرائيلية في زعزعة تمسك القوات المصرية بالضفة الغربية وفي نهاية هذا اليوم كان العدو قد تمكن من توسيع الاختراق والتسرب إلى مناطق متفرقة [1].

وعلى عكس جبهة الجولان التي بدا فيها النشاط الحيوي للعدو بالانخفاض للتركيز على الجبهة المصرية، مما ساعد القوات السورية في إتمام تجميع قواتها[2].

على الجهة المقابلة، بعد التطورات التي آلت إليها الحرب في نفس ذلك اليوم 17- أكتوبر – عقد وزراء خارجية كل من السعودية والكويت والمغرب والجزائر اجتماعا مع كيسنجر[3]وزير الخارجية الأمريكي، لمناقشة الوضع الحالي ودور الولايات المتحدة كوسيط لإيجاد الحل الذي يرتضيه العرب[4].

وفي الأيام العشرة الأخيرة من الحرب تدخل الاتحاد السوفيتي – في إطار الحرب الباردة وتكريس سلطة موالية له في مصر وسوريا –[5]لإخضاع مصر لقرار وقف إطلاق النار بعد تأزم موقفها ونتيجة لذلك اجتمع وزراء النفط العرب لعقد اجتماع في الكويت قرروا فيه استخدام البترول سلاحا في المعركة جاء ذلك بناءا على مشاورات بين السادات والملك

[1] عبد المنعم واصل، الصراع العربي الإسرائيلي (مذكرات وذكريات الفريق عبد المنعم واصل)، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2002، ص 235.

[2] عبده مباشر، المرجع السابق، ص389.

[3] هنري كيسنجر: (1923) سياسي أمريكي ووزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية (1973-1976)حاول حل أزمة الشرق الأوسط ولكنه أخفق. (ينظر: منير البعلبكي، المرجع السابق، ص 380).

[4] شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق، ص 107.

[5] ممدوح محمد منصور، الصراع الأمريكي السوفييتي في الشرق الأوسط، تصدير، محمد طه بدوي مدبولي، د: م، ص 390.

فيصل[1] السعودي[2]، كما سنوضح ذلك بالتفصيل في الفصل الموالي.

وبالعودة إلى الوضع العسكري فانه ابتداءا من يوم 18-21 أكتوبر فان القوات السورية كانت تقوم بغارات مستمرة على العدو، وحدث اشتباك جوي مع طائراتهم في جبل الشيخ [3].

وفي الجهة المقابلة من جعة سيناء تمكنت القوات الإسرائيلية التي استجمعت قواتها بعد المساعدات الأمريكية من السيطرة الجوية على سماء منطقة القتال غرب القناة وقامت بالهجمات على مناطق الإسماعيلية وتطويق الجيش المصري الثاني حيث دمر عناصر الدفاع الجوي في المنطقة [4].

وعلى الرغم من تلك الظروف السيئة كلها لم يكتسب العدو الكثير من الأرض خلال تلك الأيام في ظل هذا الوقف أصبح وقف إطلاق النار نافذ المفعول يوم 22اكتوبر، ولكي يفاوض الاسرائليون في موقف قوة ويفرضوا شروطهم على مصر استأنفوا القتال صباح يوم 23 أكتوبر لإتمام حصار الجيش الثالث -كما اشرنا سابقا - بحجة أن هذا الأخير انتهك قرار وقف إطلاق النار[5] (ينظر في الخريطة رقم 02).

---

[1] الملك فيصل بن عبد العزيز: (1906-1975) ملك المملكة العربية السعودية (1964-1975) عزز مكانة السعودية في المجالين العربي والدولي، لقي مصرعه اغتيالا في 25 مارس 1975. (ينظر: منير البعلبكي، المرجع السابق، ص 339).

[2] شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق، ص 107.

[3] عبده مباشر، المرجع السابق، ص 329.

[4] عبد المنعم واصل، المصدر السابق، ص 238-239.

[5] سعد الدين شاذلي، المصدر السابق، ص 379.

الخريطة رقم (02): أماكن خطوط قتال الجبهتين المصرية والسورية عند وقف إطلاق النار يوم 22 أكتوبر 1973.

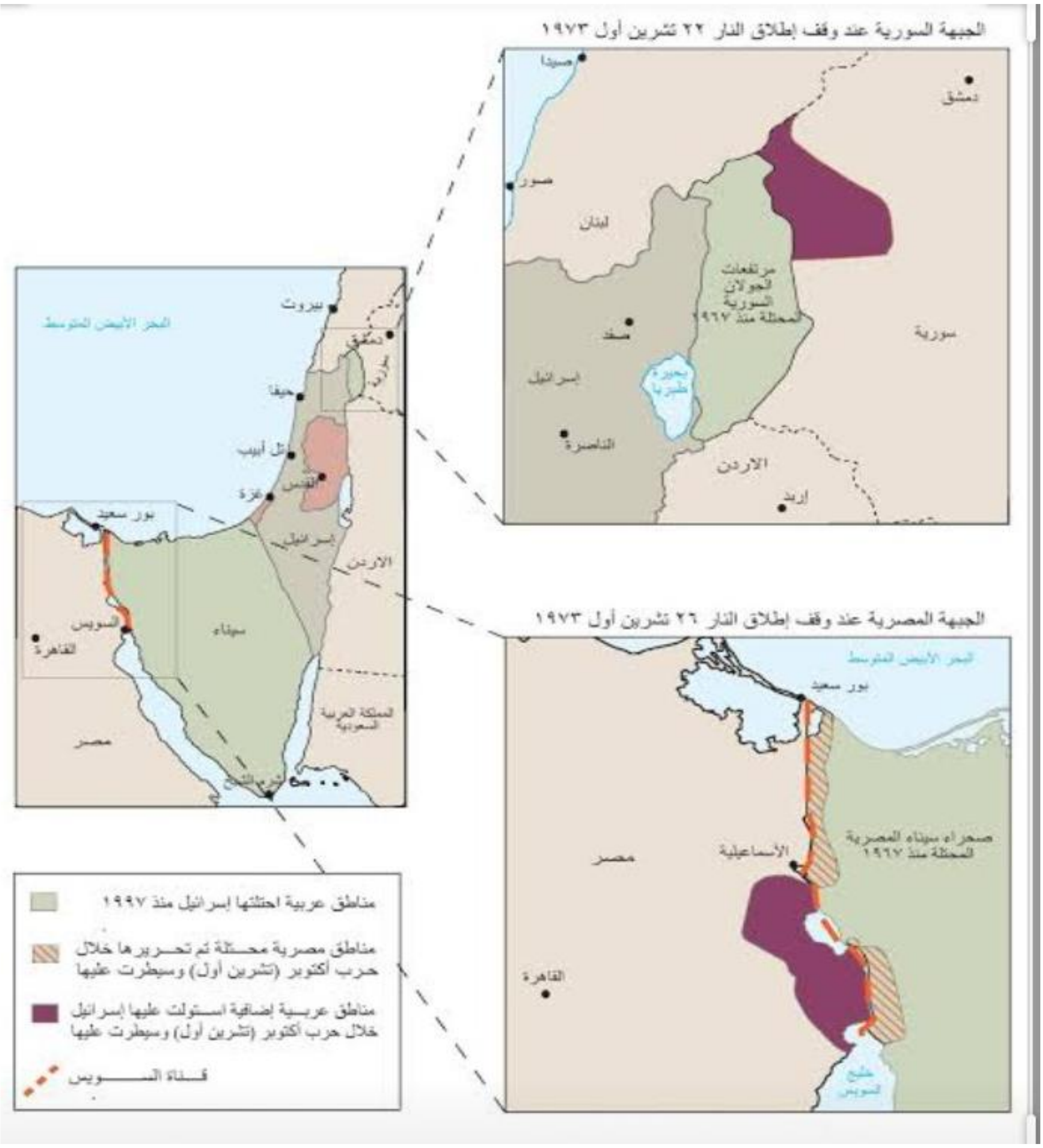

المصدر: http://www.passia.org/maps/101view/

وفي صباح يوم 24 أكتوبر وبعد لجوء السادات إلى الاتحاد السوفيتي، أرسل السوفيات إنذارا للولايات المتحدة تتهمه فيها بخرق قرار وقف إطلاق النار وتشجيع إسرائيل. هنا نلاحظ أن الصراع تحول من طرفين (إسرائيل والعرب) إلى 4 إطراف[1]، وبضغط من أمريكا قبلت إسرائيل وقف إطلاق النار، لكنها عارضت الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم 339 [2] الذي ينص على رجوع القوات المتحاربة إلى خطوط 22 أكتوبر فعارضته إسرائيل بدعوى عدم معرفتها أين كنت قواتها في ذلك اليوم. [3]

وعلى الرغم من إعلان إسرائيل قبولها وقف إطلاق النار الذي سرى مفعوله منذ يوم 24 أكتوبر، فإنها استمرت في عدوانها على الجيش الثالث ومدينة السويس طوال الأيام 25و26و27 أكتوبر أملا منهم في الدخول إلى المدينة. [4]

ونتيجة لهذا الوضع وبجهود سياسية من أمريكا وافقت إسرائيل ومصر على إجراء مباحثات لتثبيت وقف إطلاق النار. [5]

بموجب القرار 338.[6] الذي كان قد دعا سابقا إلى بدء مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الرعاية المناسبة[7]، وهذا ما كانت تصبوا إليه إسرائيل – كما ذكرنا سابقا– وما كانت

---

[1] سعد الدين الشادلي، المصدر السابق، ص 379.

[2] قرار 339: هو قرار مجلس الأمن ينص على أن يسحب القوات المتحاربة فورا إلى خطوط يوم 22 أكتوبر (ينظر: سعد الدين الشاذلي، المصدر نفسه، ص 384).

[3] المصدر نفسه، ص324.

[4] المصدر نفسه، ص 384.

[5] عبد الغني الجسمي، المصدر السابق، ص 430.

[6] القرار 338: هو القرار الصادر بتاريخ 22 أكتوبر 1973، ويدعو إلى وقف إطلاق النار وتنفيذ القرار 242 والبدء في المفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف سلام عادل. (ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص 773).

[7] جولدا مائير، اعترافات جولدا مائير، تر: عزيز عزمي، مؤسسة دار التعاون، د: م، د: ت، ص 336.

تأمله جولدا مائير [1] رئيسة وزراء إسرائيل حيث تقول في مذكراتها: "…. وكان مطلبنا هذه المرة أن يقابلنا العرب لا في أرض المعركة وإنما في مائدة المفاوضات".[2]

واجتمع الوفدان المصري والإسرائيلي في الساعة الواحدة والنصف صباحا يوم 28 أكتوبر لبدء المباحثات التي خلصت في النهاية إلى وقف القتال يوم 28 أكتوبر.[3]

المبحث الثالث: نتائج الحرب

لقد خلفت حرب أكتوبر 1973 نتائج على عدة أصعدة سواء بالنسبة إلى العرب والإسرائيليين نذكرها فيما يلي:

كان من نتائج حرب أكتوبر على الصعيد الإسرائيلي انهيار نظرية الأمن الإسرائيلي، وتصدير أزمة الشك والتمزق وعدم الثقة من العالم العربي إلى المجتمع الإسرائيلي. [4]

حيث هذا واعترف قادة إسرائيل بعد الحرب بأنهم كانوا يعيشون في وهم الدولة القوية منذ 1967م، وأنهم أسرفوا في الاعتقاد في تفوقهم والتفاخر بقوتهم.

كما خسر الجيش الإسرائيلي في الأيام العشرة الأولى فقط منذ الحرب نصف قواته المدرعة (900 دبابة) وفقدت أكثر من ثلث قواتها الجوية حوالي 170 طائرة وكبدتها خسائر في الأرواح حوالي سبعة آلاف قتيل وأكثر من 20ألف جريح إلى جانب مئات الأسرى من الضباط والجنود، إضافة إلى ذلك فقدت المؤسسة العسكرية الصهيونية لهيبتها. [5]

[1] جولدا مائير: (1898 – 1978)، سياسية إسرائيلية ورئيسة وزراء إسرائيل، (1969 – 1979)، ولدت في روسيا وكان لها العديد من الأدوار في حرب 1948 و1973، (ينظر: مسعود الخوند، المرجع السابق، ج1، ص 396).

[2] جولدا مائير، المصدر نفسه، ص 334.

[3] عبد الغني الجسيمي، المصدر السابق، ص 431.

[4] أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 267.

[5] محمد حسنين هيكل، عند مفترق الطرق، ص 103-104.

أما على الصعيد العربي فالقوات العربية في حرب أكتوبر قضت على أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر[1]، فحققت القوات العربية نجاحا على مستوى العمل العسكري المباشر، إذ استطاعت القوات المصرية من عبور قنوات السويس[2]– التي كانت إسرائيل قد سيطرت عليها في 1967م– على امتدادها ليتمركزوا على الضفة الشرقية لها واسترجاع جميع الأراضي في شبه جزيرة سيناء، واسترجاع الجيش السوري لجزء من مرتفعات الجولان، وتمكنوا من عبور خط بارليف الدفاعي.[3]

بالإضافة إلى إقناع الدول الداعمة لإسرائيل بأن إسرائيل لم تعد سلاح الإرهاب الذي يستخدم ضد العرب.[4]

ونتيجة لعدم تحقيق الحرب النتائج المرجوة منها في الضغط على إسرائيل واستعادة الأراضي المحتلة فإن وزراء النفط العرب قرروا عقد اجتماع قرروا فيه استخدام سلاح البترول في المعركة، جاء هذا بناءا على المشاورات بين السادات والملك فيصل السعودي، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي بالتفصيل.[5]

تعد حرب أكتوبر 1973مالحرب العربية الإسرائيلية الرابعة[6] التي برزت فيها مصر بقيامها للحرب بالتنسيق مع سوريا وبعد النجاحات المحققة وبسبب التدخل الأمريكي لمساندة إسرائيل، قرر العرب ان يوظفوا البترول سلاحا في المعركة ضد أمريكا والدول المساندة للعدو الإسرائيلي وللضغط على المواقف الدولية وتوجيه المواقف المساندة للقضية العربية.

---

[1] عبد العظيم رمضان، حرب أكتوبر في محكمة التاريخ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995، ص5.

[2] رأفت غنيمي الشيخ، المرجع السابق، ص 196.

[3] فلاديمير فينوجرادوف، مصر من ناصر إلى حرب أكتوبر "من أرشيف سفير"، تر: أنور محمد إبراهيم، المركز القومي للترجمة، مصر، ط1، 2016، ص63.

[4]أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 269.

[5]شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق، ص 107.

[6] الحرب العربية الإسرائيلية الأولى (1948م)، الحرب الثانية (1956م)، الحرب الثالثة (1967م)، الحرب الرابعة (1973م).

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الثاني

تطورات حرب أكتوبر 1973 وحتميات الحظر العربي للنفط

المبحث الأول: حجم تجارة البترول العربي ضمن التجارة العالمية

المبحث الثاني: إعلان حظر النفط ودور منظمة أوبك OPEC في ذلك

المبحث الثالث: المواقف الدولية من الحظر 1973.

إن المتتبع لمجريات التاريخ المعاصر يجد أن للنفط نصيبا من أحداثه، فقد كان النفط معروفا بشكل أو بآخر منذ العصور القديمة، إلا أن أهميته ازدادت بشكل ملحوظ منذ منتصف القرن 19 وخاصة بعد اندلاع الثورة الصناعية بأوروبا واختراع محرك الاحتراق الداخلي.

أما على الصعيد العربي فقد عرف على المنطقة العربية وبالأخص الخليجية أنها المستودع الأكبر للنفط في العالم، وأن هذا النفط هو الأرخص ثمنا والأسهل استخراجا والأغزر إنتاجا، لذلك فقد تعاظمت أهمية النفط العربي بتعاظم الدور الذي بات يمثله في الاقتصاد العالمي، بحيث شكل الجزء الأهم من صادرات النفط في السوق العالمية بمساهمة تصل إلى 18% من التجارة الدولية.

وقد اكتسب النفط العربي هذه الأهمية كذلك، من منطلق أن تأثيره لم ينحصر على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية بل اتسع ليشمل جميع مظاهر الحياة المعاصرة ومنها السياسية.

قبل التطرق لتطورات حرب أكتوبر لابد من الإشارة إلى نسبة تجارة النفط ضمن التجارة العالمية وذلك لنبين مدى فاعلية سلاح النفط.

المبحث الأول: حجم تجارة البترول العربي ضمن التجارة العالمية

يعتبر النفط ومنتجاته أهم سلعة تجارية في العالم بحيث وصلت نسبة مساهمته إلى أكثر من 18% من إجمالي التجارة الدولية.[1]واكتسب النفط هذه الأهمية بعد الحرب العالمية الثانية إثر تحول إقتصاد الدول الصناعية من الإعتماد على الفحم كمصدر أساسي إلى الإعتماد على النفط والغاز، وقد أدى هذا التحول إلى زيادة الطلب العالمي على هذه المادة الحيوية.[2]

وقد ساعد على التنمية السريعة لإنتاج النفط في المنطقة العربية، أن الشركات النفطية العالمية (الشقيقات السبع) [3]، لا تزال تتبع الدول الصناعية–كانت تسيطر سيطرة مطلقة على إنتاج النفط وتسعيره–ما مكنها من تخفيض أسعاره مرة تلو الأخرى– كما نبين في الفصل الموالي– وهكذا جاء تزويد الاقتصاد الغربي بالنفط العربي الرخيص من الشرق الأوسط مكملا لمشروع مارشال الأمريكي [4]، لإعادة بناء اقتصاد أوروبا. [5]

جاء ذلك بعد أن كان الإستهلاك العالمي قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية لم يجاوز 5 ملايين برميل يوميا، منها 70% أو يعادل 3.5 مليون برميل استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها، في حين لم يجاوز استهلاك كل من أوروبا واليابان مجتمعين حوالي

---

[1] حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، تقديم: محمد مجدوب، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، ط1، 2000، ص 191.

[2] حافظ برجاس، المرجع نفسه، ص 191.

[3] الشقيقات السبع: وهي شركات النفط السبع الرئيسية المملوكة أساسا لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهولندا وقد كانت إلى وقت متأخر تسيطر على حوالي 80% من الإنتاج النفطي العالمي وعملياتها متتبعة على المستوى الأولي وتتواجد في الولايات المتحدة الأمريكية إدارة خمس من هذه الشركات. (ينظر: محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية من وجهة نظر عربية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1982، ص 15).

[4] مشروع مارشال الأمريكي: 1947 هومشروع أمريكي طرحه وزير الخارجية الأمريكي بتقديم المساعدة لأوروبا ليستعيد الإقتصاد الأوروبي عافيته بعد الحرب العالمية الثانية. (ينظر: حدة براق، المشاريع الإقتصادية في الصراع الدولي – مشروع مارشال نموذجا 1947–1959، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ العالم المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015–2016، ص 35).

[5] حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2000، ص 15.

16% أي يعادل 800 ألف برميل يوميا، أما إنتاج النفط في العالم فأستأثرت الولايات المتحدة الأمريكية بنصيب 60% منه، وبلغ إنتاج الشرق الأوسط في تلك الفترة حوالي 3% ما يعادل 400 ألف برميل يوميا.[1]

وفي أوائل الخمسينات كان ينظر إلى النفط باعتباره "وقود أمريكا" لتلبية حاجات المستهلك الأمريكي، إذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة صاحبة الريادة في سوق النفط العالمي من احتياطي يقترب من ثلث الإحتياطي العالمي وإنتاج ما يعادل نصف إنتاج العالم[2]، أما إنتاج العالم العربي فقد كان يعادل ثلث الإنتاج العالمي في تلك الفترة[3]، أما بالنسبة للدول المستهلكة خاصة أوروبا الغربية بإعتبار دولها بإستثناء المملكة المتحدة والنرويج لا تملك إحتياطي نفطي يذكر بالمقارنة مع الدول المنتجة بالعالم لهذا اتجهت منذ البداية لإعتمادها على النفط لسد احتياجاتها من الدول المصدرة له خاصة دول الشرق الأوسط[4]، فقد كان استهلاكها يقارب 20% من الاستهلاك العالمي أي ما يعادل 1.8 مليون برميل، أما الدول النامية برمتها بما فيها آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية فلم يتجاوز استهلاكها مجتمعة 1.7 مليون برميل يوميا.[5]

وتعود أسباب تزايد الإنتاج العربي للنفط لعدة أسباب منها؛ أن البترول تحول محل الفحم وكذلك تحول دول أوربا الغربية إلى البترول العربي للحصول على احتياجاتها من البترول العربي على ما يزيد 75% حيث كانت قبل ذلك تعتمد على البترول الأمريكي قبل الحرب العالمية الثانية، كذلك فقد برزت اليابان كإحدى البلدان الصناعية الرئيسية في العالم

---

[1] لهب عطا عبد الوهاب، التطور التاريخي لأسواق النفط (1-2)، جريدة الغد، الصادرة يوم 3 فيفري 2015، النسخة الإلكترونية، www.alghad.com.

[2] لهب عطا عبد الوهاب، المرجع نفسه.

[3] حافظ برجاس، المرجع السابق، ص 168.

[4] وسام حميد محمود زويد العيساوي، دور النفط في الصراع العربي الإسرائيلي (1948-1973)، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2012، ص 56.

[5] لهب عطا عبد الوهاب، المرجع نفسه.

بعد الحرب العالمية الثانية، كذلك فإن سيطرة الشركات الغربية على الصناعة البترولية في البلاد العربية أدت إلى زيادة الإنتاج لزيادة أرباحها.[1]

وفي الستينيات كانت ايطاليا وفرنسا واسبانيا وهولندا قد برزت عام 1966 بأكثر من 82% من احتياجاتها من نفط العالم العربي، كما أن تسع دول من بين اثنتي عشرة دولة تستورد وتستهلك النفط اعتمدت على النفط العربي بنسبة 89% من مجموع مستورداتها النفطية في العالم المذكور.

وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي فقد كانت أكبر دولتين منتجتين للنفط لكن معظم إنتاجها يستهلك محليا، لذلك فإن القسم الأكبر من النفط المتدفق إلى الأسواق العالمية يأتي من منطقة الشرق الأوسط حيث ساهمة بنسبة 59.9% من تجارة النفط الدولية في السبعينيات.[2]

إن تزايد اعتماد البلدان الرأسمالية على النفط العربي وتحول الولايات المتحدة الأمريكية [3]إلى مستورد، ترك تأثيرا هائلا على سوق النفط الدولية وأصبح تأمين استمرار تدفق النفط في منطقة الشرق الأوسط من أهم عوامل ضمان استقرار الإقتصاد الرأسمالي العالمي لذلك سيكون للنفط دور كبير في تغيير مجرى الأحداث في 1973 بظهور الأزمة النفطية الأولى – كما سنرى في المبحث الموالي–.

المبحث الثاني: إعلان حظر النفط ودور منظمة أوبك OPEC في ذلك:

قبل قيام حرب أكتوبر 1973م، كانت أوضاع النفط قد تغيرت فقد استعادت الدول المصدرة للبترول قدرتها على تحديد أسعار النفط التي ضلت دهرا في أيدي الشركات

[1] وسام حميد محمود زويد العيساوي، المرجع السابق، ص 24–25.

[2] المرجع نفسه، ص47.

[3]الكسندر بريماكوف، نفط الشرق الأوسط و الإحتكارات الدولية، تر: بسام خليل، بيروت، ط1، 1984، ص 23.

المشترية له [1]، حيث أممت العديد من الدول العربية في بداية السبعينات البترول الذي كان في يد الشركات النفطية الكبرى.[2]

وفي ظل هذا الظرف ومنذ الشهور الأولى لسنة 1973، حاول الرئيس المصري السادات إقناع الملك فيصل السعودي بإستعمال البترول العربي كسلاح في المعركة، لكن في البداية الملك لم يقتنع على اعتبار أن النفط مصدر للدخل وليس سلاح.[3]وظلت المحاولات مستمرة من السادات حتى يوم 23 أوت 1973م حيث كان الرئيس السادات في زيارة إلى السعودية وفيها اقتنع الملك فيصل بإمكانية توظيف البترول كسلاح بشرط أن تكون قبلها معركة جدية تستغرق وقتا كافيا لتنفيذ استخدام البترول في المعركة لأنه يحتاج وقتا قبل وضعه محل التنفيذ [4].

وفي أعقاب تلك الزيارة اجتمعت الدول المصدرة للبترول ومنها السعودية والإمارات والجزائر والعراق وليبيا في 15 سبتمبر من نفس العام لبدء التفاوض في رفع أسعار النفط عالميا، أي وضع حد للدعم الغربية لإسرائيل.[5]

وبالتزامن مع تحضيرات الدول العربية كانت قد قامت فعلا في 6 أكتوبر ومع تقدم القوات

---

[1] حازم الببلاوي، النظام الإقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000، ص 83.

[2] محمد الرميحي، المرجع السابق، ص15.

[3] هاني حبيب، النفط استراتيجيا وأمنيا وعسكريا وتنمويا مصدرا للثروة والطاقة والأزمات، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط1، ص 118-119.

[4] محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام، القاهرة، 1992، ص 79.

[5] أحمد سالم، النفط مفاجأة العرب الإقتصادية في حرب أكتوبر، جريدة العين الإخبارية، الصادرة بتاريخ 6 أكتوبر 2016، النسخة الإلكترونية www.alain.com.

المسلحة المصرية والسورية وتغلغلها في اتجاه تحرير أراضيها وفي الوقت نفسه كانت أوبك OPEC[1]

تتم مفاوضاتها يوم 10 أكتوبر مع شركات النفط لرفع الأسعار وتعديل اتفاق طهران 1971 [2]، التي تنص على مبدأ ارتفاع أسعار النفط بمعدل 2.5% سنويا لمواجهة التضخم [3]، جاء هذا في أعقاب اجتماع الدول العربية المصدرة للبترول أعضاء منظمة أوبكOPEC كما ذكرنا سابقا.

وفي الوقت الذي تأزم فيه موقف العرب في المعركة –كما هو موضح في الفصل السابق– بعد الدعم الأمريكي لإسرائيل، قرر وزراء النفط العرب الأعضاء في منظمة الدول المنتجة والمصدرة للبترول أوبك OPEC بعد الإجتماع الذي انعقد في الكويت يوم 17 أكتوبر 1973، فرض حظر للصادرات النفطية على الدول المساندة لإسرائيل، وخفض الإنتاج بنسبة 5% شهريا حتى تنسحب إسرائيل إلى خطوط ما قبل حرب 1967 [4]، جاء هذا القرار بموافقة جميع الدول العربية مع تخفيض سعودي في البداية بحجة عدم المغامرة لكنها اقتنعت في النهاية بضرورة هذا القرار [5].

---

[1] أوبك Opec: منظمة الدول المصدرة للبترول، أعلن تأسيسها في بغداد عام 1960، واختيرت جنيف مقرا لها وكانت تضم العراق، الكويت، السعودية، إيران، فنزويلا وهم المؤسسون، ثم انضمت قطر وليبيا وأندونيسيا والإمارات والجزائر ونيجيريا والإكوادور والغابون، كان تأسيسها ردا اجتماعيا على تخفيض أسعار النفط الخام بعد أن لجأت الشركات إلى تخفيضه عدة مرات خلال فترة قصيرة مما أدى إلى إلحاق خسائر فادحة بالبلدان المنتجة. (ينظر: عبد الوهاب الكيالي، ج 1، المرجع السابق، ص 379).

[2] أحمد سالم، المرجع السابق.

[3] حسين عبد الله، السعر العادل الذي تبحث عنه أوبك، موقع الجزيرة، www.aljazira.net.

[4] شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق، ص 107.

[5] أسامة خالد، قطع النفط في أمريكا القصة الكاملة، موقع المقال، يوم 19 يوليو2013، www.almaqal.com.

وفي اليوم التالي من الحظر –19 أكتوبر– قرر الرئيس الأمريكي نكسون[1]، منح إسرائيل مساعدة عسكرية قدرت بحوالي 2.2 مليار دولار، وردا على ذلك أعلنت ليبيا أنها حظرت كل شحنات النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأعلنت السعودية أنها ستقطع كل برميل من النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية[2]، وكذلك البحرين أعلنت عن فسخ الإتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية الذي يمنح الأخيرة تسهيلات في موانئها، كما أعلنت الجزائر عن رغبتها في خفض إنتاج النفط بنسبة 10%، وردا على هذه الإجراءات أعلن نكسون أن بلاده لا تنوي تعديل سياستها اتجاه إسرائيل فأعلنت في اليوم الموالي –20 أكتوبر– كل من قطر والبحرين ودبي والكويت فرض حظر شامل على تصدير النفط للولايات المتحدة الأمريكية [3].

كما تم إيقاف التصدير كذلك على هولندا ابتداءا من 20 أكتوبر بسبب دعمها المتواصل لإسرائيل ولقد استثنى القرار الدول الصديقة كانت بجانب الحق العربي [4]، حيث كان رد الفعل العربي إزاء دول أوروبا أقل حدة منه اتجاه أمريكا [5].

وبالرغم من أن سياسة أوبك Opec بمجملها والدول الأعضاء الأساسيين فيها بما في ذلك فنزويلا وإيران قد تبنوا حملة لرفع الأسعار المحددة في محاولة لجعلها تتوائم مع الأسعار

---

[1] نكسون ريتشارد: (1913): سياسي أمريكي الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية (1969–1974) أتهم بالتستر على فضيحة ووترغيت فاستقال. (ينظر: منير البعلبكي، المرجع السابق، ص 457).

[2] أسامة خالد، المرجع نفسه.

[3] محمد علي حلة، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة العربية (1913–2008)، مركز دراسات الوحدة العربية بيت النهضة، بيروت، ط1، 2014، ص 452.

[4] سوسن جبار عبد الرحمان شريف، الخليج العربي والسياسة الخارجية الأمريكية، دار المعتز للنشر والتوزيع، د: م، ط1، ص 124.

[5] أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978، ص 210.

في السوق المفتوحة، فإن منظمة الدول العربية المصدرة للنفط أوابك Oapec[1]، فرضت الحظر وكان هدفها الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لا أن تؤثر على السوق[2].

وبعد هذا القرار وفي اجتماع لاحق انعقد بالكويت في 4 نوفمبر 1973 تقرر حظر النفط على كل من هولندا والولايات المتحدة الأمريكية سواء بطرق مباشرة أوطرق غير مباشرة، وأن يكون تخفيض الإنتاج فورا بنسبة 25% من متوسط إنتاج شهر سبتمبر 1973 لكل دولة عربية على حدة[3].

وظل استخدام سلاح النفط ساريا حتى تم حظره على البرتغال وجنوب إفريقيا في 23 نوفمبر بعد خفض الإنتاج بنسبة 25%، وتهديدات بخفضه 5% إضافية، مما أجبر دولا على إتخاذ الخيار إتجاه الحرب مثل فرنسا وألمانيا [4].

ونظرا لهذه الأحداث المتسارعة اجتمعت دول أوبك Opec في طهران 23-25 ديسمبر وفي ليلة الميلاد قررت رفع أسعار النفط إلى 11.65 دولارا للبرميل، أطلق عليها الصدمة النفطية الأولى [5].

كذلك قرروا زيادة تدفق النفط إلى اليابان وأوروبا بنسبة 10%ولم يذكر شيء عن رفع الحظر عن الولايات المتحدة الأمريكية [6].

---

[1] أوابك Oapec: منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، تأسست في جانفي 1968، من 3 أقطار عربية، الكويت، السعودية، وليبيا وتم توسيع عضوية المنظمة وتعديل شروطها فانضمت الإمارات والبحرين، الجزائر وقطر عام 1970، وكان أداؤها متواضعا. (ينظر: قاسمي هدى، الأزمة النفطية وانعكاساتها السياسية والإقتصادية إقليميا ودوليا (1973-1982)، مذكرة نيل شهادة الماستر في التاريخ العالم المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018، ص12.

[2] توبي شيللي، النفط السياسة، الفقر والكوكب، تر: دينا ملاح، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ص114.

[3] حنان اخميس، النفط العربي، موقع دينا الوطن، الدائرة السياسية، عمان، نشر في 2006/02/20، www.alwatanvoice.com.

[4] أحمد سالم، المرجع السابق.

[5] جواد كاظم حطاب، الموقف الإيراني من الحظر النفطي العربي، 1973، مجلة دراسات تاريخية، العدد16، العراق، جوان 2014، ص 165.

[6] محمد علي حلة، المرجع السابق، ص 453.

وفي تلك الفترة أصبحت أوبك Opec المدير الوحيد لأسعار النفط [1]، مما زاد من فاعلية هذا السلاح بصورة أساسية الدقة التي تميز بها قرار استخدامه مع مجموعة القرارات التي تبعته فالتخفيض المتزايد بكميات النفط المصدر ثم الحظر وتقسيم الدول إلى صديقة ومحايدة وعدوة ذلك دل على مستوى عال من الفكر والوعي [2].

بعد الصدمة التي تلقاها العالم منم الدول المنتجة للنفط أواخر سنة 1973 وظهور أزمة حادة وما تلاها من تراخي الإنتعاش، واستمرار البطالة وتفاقم التضخم بدأت ضغوط الولايات المتحدة لوقف حظر النفط [3]، وصلت إلى حد التلويح بالتدخل العسكري،

ومع الممارسات التي قام بها كيسنجر لزيارته بين الدول العربية من خلال رحلات مكوكية [4]ومباحثات منفصلة مع كل واحدة منها على حدة [5].

وكان كيسنجر يهدف إلى إقناع الرئيس المصري بقبول إستراتيجية الخطوة خطوة، التي تقوم على عدم مواجهة صراع ما في كلياته وقضاياه السياسية وإنما تجزئة إلى موضوعات وقضايا والبدء بأكثر القضايا يسرا [6]،

---

[1] توبي شيللي، المرجع السابق، ص 113.

[2] محمد خيتاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2010، ص 422.

[3] جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، تر: أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص 115.

[4] السياسية المكوكية: عبارة عن محادثات ومناقشات كانت في شهر جانفي1974، إذ توصل كيسنجر في سلسلة من الجولات بين القاهرة، وتل أبيب ومحادثات إلى الإتفاقية الأولى بين فصل القوات المصرية والإسرائيلية وتوقيعها في الأمم المتحدة. (ينظر: محمد بركة، حرب أكتوبر وانعكاساتها السياسية (1973-1982)، مذكرة نيل شهادة الماستر تخصص تاريخ العالم المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015-2016، ص 40).

[5] محمد علي حلة، المرجع السابق، ص 453.

[6] علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية (1945-1982)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1989، ص 206.

في ظل تعنت ورفض الأسد [1] الرئيس السوري لكل المحاولات الأولى للتسوية، وسمحت هذه الفرصة لإسرائيل كي ترسي دعائمها وعلاقتها مع مصر [2].

وفي الأيام 10-18 جانفي 1974 توصلت الرحلة المكوكية إلى توقيع فك الإشتباك المصري الإسرائيلي وافقت إسرائيل على إجراء محادثات مباشرة مع مصر لحل مشكلتي وقف إطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية إلى الشرق (قناة السويس)، واستطاعت الدبلوماسية الأمريكية انتزاع قرار برفع الحظر النفطي [3]، وبعد تدخل مصر لدى الدول العاملة بالحظر ومطالبتها برفعه، تم ذلك فعلا في 18 مارس 1974، وكان ذلك قبل إتمام فصل القوات بين سوريا وإسرائيل [4]، وهكذا إنتهت 150 يوما من حظر النفط [5]

وباعتبار الحظر النفطي كغيره من الأحداث السياسية و الإقتصادية وباعتبار أن الهدف الرئيسي من الضغط على إسرائيل وكسب التأييد للحق العربي فإنه كان له تأثيرات على المستويين السياسي و الإقتصادي على العلاقات الدولية والعربية وعلى سوق النفط – كما سنرى ذلك في الفصل الموالي-.

---

[1] حافظ الأسد: (1913-2001)، قائد عسكري وزعيم سوري، الأمين العام لحزب البعث الإشتراكي ورئيس الجمهورية منذ (1971-2001)، خاض إلى جانب مصر حرب تشرين 1973. (ينظر: منير البعلبكي، المرجع السابق، ص 53).

[2] محمد بركة، المرجع السابق، ص40.

[3] الغربي خديجة وعثماني وهيبة، اتفاقية كامب ديفيد 1973 وأثرها على الصراع العربي الإسرائيلي، مذكرة نيل شهادة الماستر في التاريخ العالم المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017، ص24.

[4] اتفاقية فصل القوات بين سوريا وإسرائيل: بعد أربعة أشهر من إبرام إتفاقية سيناء الأولى ونتيجة لمساعي كيسنجر تم فصل القوات السورية الإسرائيلية، 30 ماي 1974، في جنيف برعاية الأمم المتحدة. (ينظر: الغربي خديجة وعثماني وهيبة، المرجع نفسه، ص 22).

[5] أسامة خالد، المرجع السابق.

المبحث الثالث: المواقف الدولية من الحظر

إن استخدام العرب لسلاح النفط 1973، لوضع حد لدول المساندة لإسرائيل في حرب أكتوبر، أحدث هزة اقتصادية في العالم حيث أدى إلى تغيير المواقف الدولية اتجاه مطالب العرب آنذاك (استرجاع الأراضي المحتلة عام 1967، والمسألة الفلسطينية)، فكانت المواقف كالتالي:

* موقف الدول العربية:

كان الموقف العربي مساندا ومتضامنا مع قرار حظر تصدير النفط [1]، حيث وقفت الدول العربية النفطية إلى جانب دول المواجهة –مصر وسوريا– في موقف واحد [2]، تجسد بمبادرة الدول البترولية التي تعتمد عليها أوروبا الغربية والو.م.أ واليابان في الحصول على مستلزماتها من الطاقة إلى عقد مؤتمرين في الكويت لوزراء البترول العرب، –التي تحدثنا عليهم في المبحث السابق–، بهدف إصدار ما يلزم من إجراءات التقيد على تصدير البترول إلى الدول الموالية لإسرائيل [3]، مع خفض إنتاج البترول بمقدار 5% شهريا، وذلك إلى أن يتم انسحاب اسرائيل من كافة الأراضي العربية [4].

وتطرقنا للموقف العربي لإظهار الإتفاق العربي التام وعدم وجود أي معارض أو مخالف للحظر النفطي 1973.

* موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

[1] محمد بركة، المرجع السابق، ص 35.

[2] حافظ برجاس، المرجع السابق، ص 263.

[3] يعقوبي ابتسام وبن مداني رحمة وشتوح وفاء، الصراع العربي الإسرائيلي حربي (1967–1973) المشاركة الجزائرية– نموذجا–، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ العالم المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014–2015، ص 66.

[4] محمود رياض، المصدر السابق، ص 475.

لقد كان الموقف الأمريكي من حرب أكتوبر 1973 داعما لإسرائيل وبعد إستراتيجية العرب في قرار استخدام سلاح النفط –حظر النفط– الذي أثبت فاعليته في المنطقة [1]والذي آثار مخاوف الولايات المتحدة من نواحي عديدة منها:

تأثير الضغط العربي على الموقف الأمريكي من إسرائيل واكتساب الدول العربية حضورا على المسرح الدولي، ثم اهتزاز قاعدة التحالف الأمريكي الأوروبي والأمريكي الياباني تحت تأثير المصالح النفطية، إلى جانب رفض الولايات المتحدة الأمريكية أن تصبح إمداداتها النفطية وإمدادات حلفائها مرتبطة بالرضى العربي عن موقفها من المسألة الفلسطينية [2].

فقد أحدث حظر النفط ضجة إعلامية في الولايات المتحدة الأمريكية فكثر الحديث عن أزمة الطاقة وآثارها السيئة على الإقتصاد الأمريكي العالمي إذ أن السعر النفطي أصبحت الدول العربية تتحكم فيه [3].

ولمواجهة هذا الموقف –حظر النفط– ظهر أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية قد أخذت جانبا عسكريا، فكشفت الوثائق التي سمحت الحكومة البريطانية بنشرها في عام 2004 وجود قلق حيال إمكانية إقدام واشنطن بغزو المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، إذ ما إستمر الحظر العربي للنفط [4].

---

[1] طارق الشيخ، حصار النفط عام 1973 قضى على الهيمنة الأمريكية، 2014/01/27، http: //www.raya.com.

[2] خميسة عقابي، النفط في العلاقات الأمريكية–العربية، "دراسة حالة الجزائر (1990–2014)"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، العلوم السياسية، علاقات دولية وإستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014–2015، ص 97.

[3] خديجة محجوب محمد صالح، النفط العربي كمحدد للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط "من الحظر النفطي 1973م حتى حرب الخليج الثانية"، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والإجتماعية، جامعة الخرطوم، د: ت، ص 61.

[4] توبي شيللي، المرجع السابق، ص 109.

بالإشارة إلى أن تأثير حظر النفط بين مدى اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على نفط العرب الأمر الذي جعلها تتخذ عدة تدابير لإنهاء الحظر [1]، فكان إنهاؤه بالنسبة إلى إدارة نيكسون تمليه عدة عوامل منها:

- إعادة استقطاب الدول الغربية خصوصا اليابان وأوروبا ومنعها من إقامة علاقات تعاون مستقلة –مقايضة النفط بالأسلحة– مع الدول العربية.

- إعادة الهيبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في صراعها على النفوذ الدولي مع الإتحاد السوفييتي.

- التمسك بورقة التسوية السياسية في الشرق الأوسط [2].

وعلى غرار أن كل المخاوف الأمريكية سابقة الذكر من الحظر النفطي جعلت الحكومة الأمريكية تتحرك على أكثر من صعيد وهوما سنبينه في المبحث الثالث من الفصل الثالث.

* موقف الدول الأوروبية:

كان موقف الدول الأوروبية محايدا في بداية حرب أكتوبر 1973، لكن بسبب أزمة الطاقة –حظر البترول– أدرك الأوروبيون أن هناك أزمة تهدد مصالحهم في المنطقة [3].

فجاء موقفهم مؤيد وموحد للحق العربي لأول مرة في بيان "بروكسل" الصادر عن وزراء الخارجية الأوروبيون في 6 نوفمبر 1973 وقد حث هذا البيان إسرائيل على العودة إلى خط وقف إطلاق النار في "22 أكتوبر" فأعلن البيان المبادئ الأساسية للتسوية السلمية وهي:

- عدم جواز الإستيلاء على الأراضي بالقوة.

- ضرورة انسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام 1967.

---

[1] خديجة محجوب محمد صالح، المرجع السابق، ص 62.

[2] حافظ برجاس، المرجع السابق، ص 267.

[3] محمد بركة، المرجع السابق، ص 35.

-احترام سيادة واستقلال كل دول المنطقة وحقها في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها [1].

فأثار هذا البيان الأوروبي رد فعل حاد من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل التي اعتبرته إنحيازا أوروبيا للعرب واستسلاما للإبتزاز العربي عن طريق حظر النفط [2].

كما نجد أن فرنسا سارعت في إتخاذ موقف ملائم مع العرب [3]، حيث دعت فرنسا الدول الأوروبية في ديسمبر 1973 إلى إجراء دورة استثنائية بعنوان "أزمة الشرق الأوسط" للضغط على إسرائيل [4]، فأعترفت فيها بشرعية التحرك العسكري -المصري السوري- على إعتبار أنه وسيلة لتحرير الأراضي المحتلة[5].

وهكذا بقي الدور الأوروبي محددا في إطار إصدار البيانات والمبادرات وتسجيل المواقف المؤيدة في كثير من الأحيان للحق العربي، لكنه لم يستطع الخروج من دائرة النفوذ الأمريكي [6].

* موقف الإتحاد السوفييتي:

ظهر موقف الإتحاد السوفييتي من حرب أكتوبر 1973 وحظر النفط العربي من خلال الدعم العسكري المتمثل بشحن الأسلحة إلى كل من مصر وسوريا وأثناء المعارك وأحيانا إلى التهديد المباشر بالتدخل لمساعدة مصر في حرب 1973 [7].

---

[1] حافظ برجاس، المرجع السابق، ص 259.

[2] المرجع نفسه، ص 260.

[3] هاني حبيب، المرجع السابق، ص121.

[4] محمد بركة، المرجع السابق، ص 36.

[5] قاسمي هدى، المرجع السابق، ص 29.

[6] حافظ برجاس، المرجع نفسه، ص 260.

[7] المرجع نفسه، ص 263.

أما دبلوماسيا فظهر موقفها من خلال وقوف السوفيات إلى جانب العرب في المناقشات والقرارات التي اتخذها مجلس الأمن الدولي، كما شجعوا العرب إلى استخدام سلاح النفط كوسيلة لمناهضة الإستعمار والدفاع عن حقوقهم المشروعة [1].

فبما أن النفط قد ألحق ضررا بالغرب الصناعي نجد أنه انعكس إيجابا على الإتحاد السوفييتي في ظل حربه مع المعسكر الغربي –الولايات المتحدة الأمريكية– رد على ذلك فإن الإتحاد السوفييتي من الدول المنتجة والمصدرة للبترول مما يجعل عملية الحظر وما ترتب عليها من ارتفاع الأسعار تصب في صالحه [2].

*** موقف اليابان:**

قبل حرب أكتوبر اتسم موقف اليابان السياسي من أزمة الشرق الأوسط بالحياد على الرغم من المصالح الإقتصادية التي تربط اليابان بدول المنطقة [3]، ولكن بعد استخدام العرب لسلاح النفط اهتز مركز اليابان واتجه إلى إتباع سياسة الإنحياز للعرب وذلك حرصا منها على تأمين مصالحها النفطية [4]، فأرسلت الحكومة اليابانية مبعوثيها إلى الأقطار العربية للبحث عن حل يرفع حظر النفط عنها، ففي الوقت نفسه حث هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية اليابانيين على عدم اللجوء إلى المفاوضات مع العرب ودعاهم إلى تحمل آثار الحظر خلال هذه الفترة [5].

فوقفت اليابان أمام خيارين إما الخضوع للضغط الأمريكي القاضي بعدم الإتصال المباشر بالأقطار العربية وتحمل الآثار لقطع النفط، وإما تجاهل الموقف الأمريكي والتفاوض

[1] حافظ برجاس، المرجع السابق، ص 263.

[2] قاسمي هدى، المرجع السابق، ص29.

[3] حافظ برجاس، المرجع نفسه، ص 261.

[4] أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 212.

[5] حافظ برجاس، المرجع نفسه، ص 261.

مع العرب رغم تأثير هذا الموقف في علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية فأتخذت اليابان الخيار الأخير [1].

ففي 22 نوفمبر 1973 أصدرت اليابان بيانا التزمت فيه بدعم الموقف العربي وأعلنت فيه موقفا من الصراع العربي الإسرائيلي الذي تضمن المبادئ التالية: [2]

- الإنسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلتها في حرب 1967.
- الإعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.
- عدم جواز الإستيلاء على الأراضي أواحتلالها بإستخدام القوة.
- احترام وحدة وأمن أراضي كل الدول في المنطقة العربية.

واختتم البيان بان حكومة اليابان إذ تأسف لإستمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية، وتحث إسرائيل على الإمتثال لهذه المبادئ، وتعهدت بمواصلة مراقبة الموقف في الشرق الأوسط[3].

ولم تتوقف الحكومة اليابانية عند حدود هذا التصريح فقط بل دعمت موقفها بتحركات عملية وبناءة لكسب التأييد العربي، فأوفدت مبعوثا لمقابلة المسؤولين في البلدان العربية والقيام بشرح الموقف الياباني وقطع العلاقات مع إسرائيل.

فكان رد الفعل العربي ايجابيا اتجاه الموقف الياباني [4]، وترجم بنقل اليابان إلى لائحة الأصدقاء ثم رفع حظر النفط عنها قبل أن يعود مبعوثها لبلاده[5].

---

[1] حافظ برجاس، المرجع السابق، ص 261.

[2] هاني حبيب، المرجع السابق، ص 122.

[3] حافظ برجاس، المرجع نفسه، ص 262.

[4] المرجع نفسه، ص 263.

[5] وسام حميد محمود زويد العيساوي، المرجع السابق، ص 212.

بالرغم من أن الحظر النفطي لم يحقق الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية إلا انه حقق بعض النتائج الملموسة وذلك يظهر في تغيير موقف الدول العربية من نظرتها للصراع العربي الإسرائيلي.

فبسلاح النفط وبعد مساعي دول الأوبك OPEC تمكنت هذه الدول من إثبات وجودها كقوة اقتصادية وسياسة في العالم، واكتشف العالم فجأة أهمية الدول العربية العضوة في الأوبك OPEC المالية والسياسية، وأنها لم تعد دولا فقيرة وضعيفة بل أصبحت تتحكم في أهم مادة من المواد الأولية الحيوية في العالم.

ولذلك نجد لن قرار العرب في الحظر النفطي لسنة 1973 وحدوث أزمة في الطاقة هز العالم بأسره اقتصاديا وسياسيا واحدث خللا في سوق النفط.

الفصل الثالث

سوق النفط بعد حرب 1973.

المبحث الأول: دراسة لأسعار النفط بعد أزمة 1973.

المبحث الثاني: تأثير الحظر على تجارة النفط (الإنتاج والتجارة).

المبحث الثالث: الانعكاسات السياسية والاقتصادية العربية والدولية من الحظر النفطي.

تستحوذ السوق البترولية العالمية على قدر كبير من الاهتمام، وتحظى تطوراتها بمتابعة مستمرة لما للبترول من دور حيوي في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى التأثيرات الواضحة لتغير أسعار النفط على اقتصاديات البلدان المصدرة والمستوردة.

وبما أن الدول العربية كانت ولا تزال من أهم منتجي للبترول، فهي تمتلك إمكانية التأثير على السوق البترولية العالمية، خاصة من خلال عضويتها في منظمة الأوبك OPEC، لذلك فإن للبترول العربي نصيب من أحداث التاريخ خاصة في فترة السبعينيات وبصورة اخص أثناء الحظر النفطي خلال أكتوبر 1973 فقد كان له التأثير الأكبر على السوق البترولية.

المبحث الأول: دراسة لأسعار النفط بعد أزمة 1973

إن المتبع لتاريخ أسعار النفط وتطوراته بوقت أن سعر النفط لم يخضع لوتيرة ثابتة، إنما كان يتم وفقا لمصالح الشركات النفطية لذلك وجب قبل التطرق لأسعار البترول بعد 1973، التطرق لأسعار قبل هذه الفترة وكيفية التسعير.

تجدر الإشارة هناك إلى طريقة التسعير قبل سنة 1973تختلف عنها بعد سنة 1973، فلقد ميز هذه الفترة ارتباط نظام تسعير النفط الخام بالسياسات الاحتكارية لشركات النفط على حسب سياسة هذه الشركات مع الدول المنتجة للنفط، وكانت حصة هذه الدول عبارة عن مبلغ ثابت عن كل طن مستخرج من النفط.

1/ التسعير حسب نظام نقطة الأساس الوحيدة: كانت الو.م.ا حتى الحرب العالمية الثانية اكبر منتجي النفط، ويبدو طبيعيا أن أسعار النفط تأثرت خلال هذه المرحلة بمصالح هذه الأخيرة، ولذلك فان الأسعار كان يتم تحديدها بالنسبة لأسعار نفط خليج المكسيك وكرست ذلك اتفاقية

الكناكاريaclmancry[1] 1928 أي أن نفط العالم يحدد سعره حسب سعر نفط خليج المكسيك بغض النظر عن مصدره وبذلك يطبق نفس التسعير على نفط الخليج.[2]

2/ التسعير حسب نظام نقطتي الأساس: انهار نظام الأساس على اثر أن الشركات لم تجد مفرا من الاعتراف بمنطقة الخليج العربي كنقطة أساس ثانية للتسعير، وذلك نتيجة لظهور احتياطات كبيرة في منطقة الشرق الأوسط، وهكذا بدا تطبيق نظام نقطة الأساس المزدوجة حيث حددت النقطة الجديدة في الخليج العربي بحدود مقاربة الأسعار النقطة الأساسية السابقة، فأصبح بإمكان المشترين لنفط الشرق الأوسط أن يدفعوا منذ ذلك الوقت أسعار معلنة [3] محددة مضافا إليها أجور الشحن وتامين من اقرب الخليجين إليهم.[4]

3/ التسعير وفق مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار: في أواخر الخمسينات بدا الوعي النفطي بالدول المنتجة والاتجاهات الوطنية لها بالضغط على حكومتها لتأكيد

---

[1] اتفاقية الكناكاري 1928: كانت تهدف هذه الاتفاقية إلى إلغاء جميع الفروقات في أسعار النفط رغم اختلاف النفط وتواجده، واعتبار سوق نيويورك الوحيد على أساسه تحدد أسعار النفط العالمية. بمعنى سعر بترول الخليج = سعر بترول الخليج +تكاليف النقل إلى نيويورك – أجور النقل من الخليج العربي إلى نيويورك، على أساس هذه القاعدة حمل النفط العربي تكاليف وهمية سمحت لأسعاره أن تبقى متدنية.(ينظر: جمعة رضوان، نمو الاقتصاد العالمي وأثره على اقتصاديات الدول المصدرة للنفطopep ، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970–2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة الجزائر 3، 2012–2013، ص 73.

[2] نورالدين هرمز وآخرون، "تطورات أسعار النفط العربي وعوائده "، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العالمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مج 29، ع1، 2007، ص89.

[3] الأسعار المعلنة: هو السعر الذي يتم إعلانه من قبل الشركات النفطية في السوق البترولية، ظهر لأول مرة في الو.م.ا في 1800، وقد استخدم من قبل الشركات الاحتكارية وفقا لمصالحها، وما ميز السعر المعلن انه سعر نظري لا يجسد تفاعل قوى العرض والطلب، واستخدام هذا السعر قبل تأسيس أوبك Opec 1960م لكن بعد هذا التاريخ أصبحت Opecتتدخل مع الشركات في تحديد السعر المعلن إلى أن أصبحت تحدد بشكل منفرد تدريجيا بعد منتصف الستينات، وهو نفسه السعر الرسمي. (ينظر: موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجيستر في التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2009–2010، ص 61.

[4] نور الدين هرمز وآخرون، المرجع السابق ص 90.

حقها في جني ثرواتها النفطية، فجاءت تخفيضات الأسعار من جانب الشركات 1959، نشأت على إثرها منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك Opec، وتمكنت من تثبيت الأسعار المعلنة أو الرسمية عند مستواها وأضحى السعر الرسمي عبارة عن سعر مرجعي يتخذ أساسا لحساب العائدات الحكومات المنتجة بصرف النظر عن السعر الفعلي الذي تبيع به الشركات والذي كان اقل من السعر المعلن بحوالي 20-25 % خلال هذه الفترة.[1]

المطلب الأول: دراسة لأسعار النفط قبل أزمة 1973:

قبل سبعينيات القرن الماضي، كان عالم النفط خاضعا لهيمنة مجموعة من الشركات المعروفة باسم الأخوات السبع (اكسون Exxon، موبيل Mobil، شيفرونChevron، الخليج للبترول Gulf، تكساكوTexaco، شل Shell، بي بي Bp) التي تواطأت لإحكام قبضتها على إمدادات العالم من النفط والحفاظ على سيطرتها المطلقة، حيث كانت تملك الشركات المحلية التابعة لها والعاملة في مجال استخراج النفط وتصديره وتسيطر على شحن وتسويق النفط الذي مكنها من الحفاظ على ثبات الأسعار.[2]

كان ذلك قبل سنة 1960، حيث كانت الدول المنتجة للبترول وخاصة في الشرق الأوسط تحصل على كمية من إنتاجها وذلك لاستهلاكها المحلي وتبيع الفائض منه، ونتيجة لإحتكار الشركات العالمية، اضطرت الحكومات المنتجة إلى بيع بترولها الحر للشركات بالسعر المعلن باعتباره أفضل الأسعار.[3]

وقبل ذلك تجدر الإشارة إلى أنه قبل نهاية الحرب العالمية بلغت أسعار النفط مستويات متدنية مقارنة بحركة أسعار المواد الأولية حيث بلغ سعر بترول الخليج 1.05

---

[1] نور الدين هرمز ،المرجع السابق، ص 91.

[2] مايكل روس، نقمة النفط كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، تر: هيثم النشواتي، منتدى العلاقات العربية الدولية، ط1، الدوحة (قطر)، 2014، ص36.

[3] ماضي محمد، تذبذبات أسعار النفط وتأثيره على اقتصاديات دول منظمة أوبك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر3، 2015-2016، ص81.

دولار للبرميل[1]، فقد اتخذت أسعار نفط الشرق الأوسط ونفط خليج المكسيك اتجاهات مختلفة بعد أن كانت ذات الأسعار[2]، غير انه لم يرتفع عندما ارتفع سعر النفط الأمريكي إلى 2,5 دولار عام 1947، لأن نفط الشرق الأوسط كان يحدد وفق اتفاقية الكوناكري، لذا فإن سيطرة الشركات النفطية خاصة الأمريكية منها على الإنتاج والتسعير وغياب تكتل للدول المنتجة أبقت الأسعار متدنية، وهكذا[3]، فإن الشركات تبيع برميل النفط الخام الرخيص جدا والمستورد من فنزويلا والخليج العربي بأكثر من دولار في الوقت الذي تدفع فيه للحكومات المنتجة مبالغ ضئيلة تعويضا لها عن ثرواتها الناضبة[4].

ثم إنه في أوائل عام 1959 قامت الشركات العامة في فنزويلا بتخفيض الأسعار المعلنة للنفط الخام الفنزويلي من 3,07 دولار للبرميل إلى 2,22 دولارا وذلك ردا على الخطوات التي اتخذتها حكومة فنزويلا في تعديل ضريبة الدخل على الشركات نفسها لكي ترفع حظها من العوائد، وقد تجاوبت الأسعار المعلنة للنفط الأمريكي والعربي الخام مع هذا الإنخفاض بأسعار الخام الفنزويلي وذلك خلال شهر فيفري 1959 فانخفض سعر برميل النفط الأمريكي إلى 3,14 دولارا قابله انخفاض سعر البرميل للنفط العربي الخام ليصبح 1,94 دولار[5].

وكان رد الفعل العربي جراء هذا الانخفاض هو دعوتها لعقد مؤتمر عربي لمواجهة الموقف السلبي الصادر من الشركات النفطية الكبرى وحكوماتها المساندة لخطواتها في الوقت نفسه، وهكذا انعقد مؤتمر البترول العربي الأول في القاهرة خلال أفريل 1959، ومن أهم قراراته القرار الخاص بأسعار النفط العربي الخام بالذات حيث جاء على شكل توصية

---

[1] جمعة رضوان، المرجع السابق، ص73.

[2] عبد الستار عبد الجبار موسى، التطور التاريخي لأسعار النفط الخام لمدة 1862-2010، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة واسط، العدد18، 2015.

[3] جمعية رضوان، المرجع نفسه، ص73.

[4] عبد الستار عبد الجبار موسى، المرجع نفسه.

[5] نورالدين هرمز وآخرون، المرجع السابق، ص91.

موجهة للشركات من أجل التشاور مع الحكومات العربية المعنية قبل إجراء أي تعديل في هيكل الأسعار المعلنة[1].

غير أن الشركات تجاهلت نداءها واستمرت في إجراءاتها التعسفية، فأقدمت هذه الأخيرة خلال شهر أوت 1960 على إجراء تخفيض آخر في الأسعار المعلنة للنفط العربي الخام فقط، وبذلك أصبح السعر المعلن للنفط العربي الخام يتراوح ما بين (1,80، 1,94) دولار للبرميل وقابل هذا التخفيض ثبات أسعار النفط الأمريكي الخام عند 3,14 دولار للبرميل[2]. (كما هو موضح في الجدول رقم 01).

الجدول (1): تطورات الأسعار المعلنة لكل من النفط العربي الخام والنفط الأمريكي الخام في الخليجين العربي والمكسيكي (1945-1960): الوحدة: دولار للبرميل

السنة	سعر النفط العربي الخام في الخليج العربي	سعر الخام الأمريكي في خليج المكسيك
1945	1,05	1,36
1946	1,05	1,70
1949	1,75	2,76
1950	1,75	2,76
1951	1,75	2,76
1952	1,75	2,76
1953	1,97	3,00
1954	1,97	3,00
1955	1,97	3,00
1956	1,97	3,00
1957	2,12	3,25
1958	2,12	3,25
1959	1,94	3,14
1960	1,80	3,14

المصدر: نورالدين هرمز وآخرون، المرجع السابق، ص92.

[1] المرجع نفسه، ص91.

[2] المرجع نفسه، ص 91.

وعند دراسة تطور الأسعار المعلنة للنفط قبل سنة 1960 نجد أن الجدول رقم (1) يوضح أن الأسعار المعلنة لكل من النفط العربي الخام والنفط الأمريكي الخام أخذت في تطور متباين. فالسعر المعلن للنفط الأمريكي الخام كان يرتفع بوتيرة متسارعة وكبيرة مقارنة بالسعر المعلن للنفط العربي الخام فقد ارتفع من 1,36 دولار للبرميل سنة 1945 ليصبح 3,14 دولار للبرميل في ظرف 16 سنة، بالمقارنة مع سعر النفط العربي الذي ارتفع بوتيرة متباطئة وأقل منها عن سعر النفط الأمريكي فمنذ سنة 1945 كان السعر المعلن للنفط العربي الخام 1,05 دولار للبرميل ليصبح 1,80 دولار للبرميل سنة 1960. (الشكل رقم 01).

شكل رقم 01: السعر المعلن لكل من النفط العربي الخام والنفط الأمريكي الخام خلال الفترة 1945-1960م

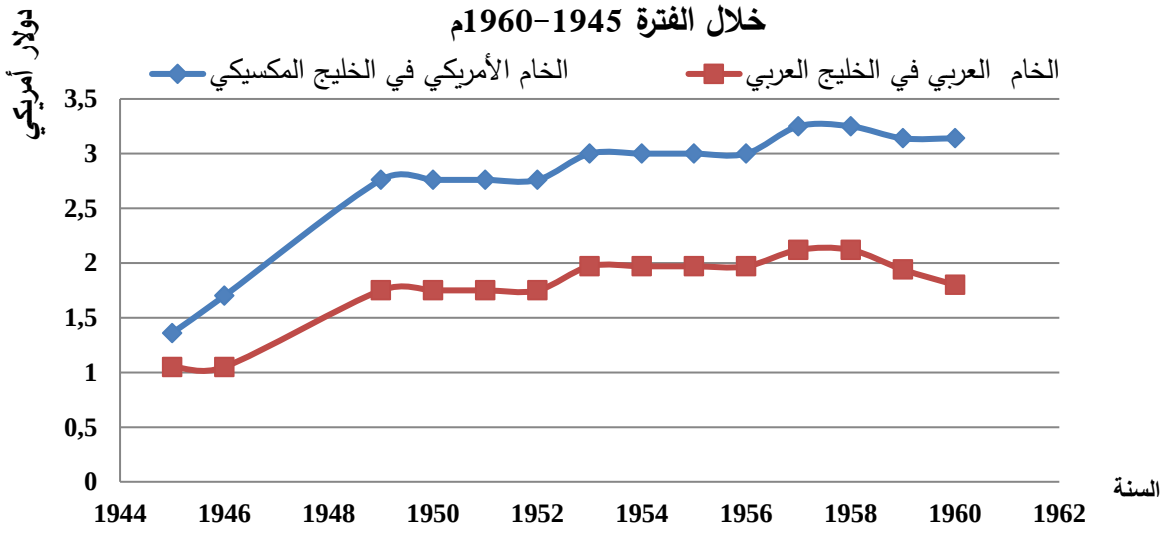

المصدر: من إنجاز الطالبتين بالاعتماد على المعطيات الواردة في الجدول رقم 01

والملاحظ أن سعر النفط العربي أخذ منحنى تطوري واضحا ليرتفع من 1,05 دولار للبرميل سنة 1946 إلى 1,75 دولار للبرميل سنة 1949، ونفس الحال بالنسبة للسعر المعلن للنفط الأمريكي الخام حيث ارتفع بشكل واضح من 1,70 دولار للبرميل سنة 1946 إلى 2,76 دولار للبرميل سنة 1949.

وكذلك بالنسبة لسنتي 1957 و1958 حيث ارتفع سعر النفط العربي الخام ليصبح 2,12 دولار للبرميل كأعلى ارتفاع خلال 16 سنة (1945-1960) وذلك راجع لإغلاق

قناة السويس 1956، لينخفض مجددا خلال سنة 1959 إلى 1,94 و1,80 دولارا للبرميل سنة 1960 جراء تخفيضات الشركات النفطية الإحتكارية وكذلك هو الحال بالنسبة للسعر المعلن للنفط الخام الأمريكي الذي ارتفع هو الآخر خلال هاتين السنتين إلى 3,25 دولار للبرميل لينخفض مجددا خلال سنتي 1959 و1960 إلى 3,14 دولار للبرميل غير أن هذه الأسعار ستعرف تطورات أخرى بعد سنة 1960 كما سنوضح ذلك من خلال الجدول رقم (02).

وعلى اثر ذلك دعت العراق الدول المصدرة للبترول لمؤتمر يعقد في بغداد واتخذت قرارا بإنشاء تنظيم الدول المصدرة للبترول وهكذا ولدت منظمة الأوبك OPEC في 1960م كنتيجة لهذا المؤتمر غير أن إنشاءها في البداية لم يساعد على رفع الأسعار بل إن الضغوط زادت عليها حتى اضطرت إلى بيع النفط بأسعار تتراوح بين 1 و1,2 دولار للبرميل.[1]

وفي مرحلتها الأولى إنحصرت مهام هذه المنظمة في إستعادة المناطق الممنوحة للشركات الخاضعة للإمتيازات النفطية والتي لم تستخدم بعد، وكذلك الحيلولة دون احتكار أسعار النفط أي الحفاظ على إستقرارها، والحفاظ على نصيب الدول من ريع النفط الذي تنتجه الشركات بالرغم من المقاومة التي أبدتها الأخوات السبع[2].

ومما سهل مهمة أوبك في ذلك الوقت هو تأميم دولها لثرواتها النفطية وارتفاع الطلب العالمي على النفط وانخفاض المعروض منه نتيجة نمو معدلات الإقتصاد العالمي[3].

وفي هذه الفترة طلبت الشركات النفطية من الو.م.أ القيام بمفاوضات مع وفد موحد من الأوبك OPEC، فقوبلت بالرفض من الولايات المتحدة، فوجدت هذه الشركات نفسها مضطرة لإجراء مفاوضات منفصلة مع الأوبك OPEC فبدأت مفاوضاتها في طهران في

[1] حازم البيلاوي، المرجع السابق، ص23.

[2] ماشين ياكوفليف، الخليج العربي وخطط الدول الغربية، تر: حسان إسحاق ورضوان العمضماني، د: د، د: م، ط1، 1988، ص14.

[3] ماضي محمد، المرجع السابق، ص81.

النصف الثاني من جانفي 1971 لكن سرعان ما توقفت في فيفري بسبب الموقف غير البناء للشركات النفطية، بعد هذا عقدت أوبك مؤتمرا استثنائيا لدراسة الموقف الناشئ وتم اتخاذ قرار بتحديد 15 فيفري مؤتمرا أقصى للتوصل إلى إتفاق في حال لم توافق الشركات حتى هذا التاريخ على زيادة الأسعار الإسمية بنسبة مقبولة للأوبك OPEC تعمد البلدان المنتجة إلى رفعها من جانب واحد[1].

حيث لجأت أوبك إلى التهديد (وهي المرة الأولى بعد نشأتها منذ 10 سنوات) بتخفيض الإنتاج تخفيضا شديدا وحتى التوقف عنه كليا في حال لم تستجب الشركات لمطالبها، فرضخت الشركات في 14 فيفري وتم رفع السعر الإسمي (المعلن) بمقدار 3,3 سنتا للبرميل من النفط العربي كمقياس، كما أقرت علاوات مقابل جودة النفط وكذلك قرب بعض مصادر النفط من سوق التصريف (2 سنت)، كما وافقت على رفع السعر سنويا بنسبة 2,5% إضافة إلى 5 سنتات للبرميل كتعويض عن التضخم.[2]

بعد عقد اتفاقية طهران 1971 ارتفع سعر برميل النفط العربي من 1,8 إلى 2,18 دولار للبرميل، وبالمقابل وافقت دول الخليج العربي المنتجة على ضمان استقرار الأسعار خلال 5 سنوات أي حتى 13 ديسمبر 1975، لكن الأحداث اللاحقة سوف تغير مجرى الأسعار.[3]

ففي شهر أوت من نفس السنة -1971- أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون عن تخفيض قيمة الدولار الأمريكي وتبعا لذلك انخفضت عائدات البلدان المنتجة للنفط التي سارعت لمطالبة الشركات بتعويض النقص في القيمة الحقيقية لأسعار النفط.[4]وانتهت المفاوضات التي دارت بين دول الخليج وشركات النفط العالمية إلى إبرام اتفاقية جنيف الأولى التي زدت بمقتضاها الأسعار بنحو8,5% اعتبارا من 20 جانفي 1972 وتضمنت

[1] الكسندر بريماكوف، المرجع السابق، ص82.

[2] المرجع نفسه، ص33.

[3] المرجع نفسه، ص32.

[4] المرجع نفسه، ص33.

الإتفاقية أحكاما تقضي بتعديل الأسعار كل ربع سنة على أساس مؤتمر يقيس قيمة الدولار بالنسبة لعملات 9 دول صناعية كبرى.[1]

لكن عندما انخفضت قيمة الدولار للمرة الثانية في 12 فيفري 1973 وبموجب اتفاقية جنيف ارتفعت الأسعار آليا بمقدار 5,8 سنتا، وفي جوان 1973 وتحت ضغط البلدان المنتجة تم في جنيف توقيع اتفاقية جديدة حول التعويض من انخفاض قيمة الدولار متضمنة الإبقاء على الإطار العام لإتفاقية جنيف الأولى 1972 مع إدخال تعديلات طفيفة على المؤشر الخاص بحساب قيمة الدولار بالنسبة للعملات الأخرى وتصحيح الأسعار شهريا، تبعا لتقلب العملات وذلك زادت الأسعار نحو11,9%واعتبرت هذه الإتفاقية ملحقا لإتفاقية طهران 1971.[2]

وارتباطا مع هذه الإتفاقية عقد اجتماعا وزاري استثنائي لدول الأوبك في فيينا يومي 15 و16 سبتمبر 1973، حيث تقرر أن تتفاوض الدول بصورة فردية أو جماعية مع الشركات لرفع الأسعار وتحديد البدء بالمفاوضات بين مجموعة الخليج والشركات في 8 أكتوبر، وعرضت الشركات تعديل اتفاقية طهران بما يخص معدل تصحيح التضخم بجعله 8%، وبذلك يرتفع السعر إلى 3,25 دولار للبرميل[3]. (الجدول رقم 02)

الجدول رقم (02): تطورات الأسعار الإسمية للنفط 1960-1982 الوحدة: دولار أمريكي.

السنة	السعر الإسمي	السنة	السعر الإسمي	السنة	السعر الإسمي
1960	1,90	1968	1,80	1976	12,80
1961	1,80	1969	1,80	1977	13,92
1962	1,80	1970	1,80	1978	14,02
1963	1,80	1971	2,24	1979	31,61
1964	1,80	1972	2,48	1980	36,83
1965	1,80	1973	3,29	1981	35,93
1966	1,80	1974	11,58	1982	32,97
1967	1,80	1975	11,53		

المصدر: ماضي محمد، المرجع السابق، ص81.

[1] حسين عبد الله، المرجع السابق، ص20.

[2] المرجع نفسه، ص20.

[3] المرجع نفسه، ص20.

وعند دراسة تطور الأسعار الإسمية للنفط ابتداءا من سنوات 1960 إلى 1982 يتبين لنا من خلال الشكل رقم (02)أن الأسعار الإسمية للنفط عرفت إستقرارا ملحوظا طيلة 10 سنوات من (1960-1970)، حيث استقر عند 1,80 دولار للبرميل ليرتفع ابتداءا من سنة 1971 إلى 2,24 دولار للبرميل و2,48 في 1972 و3,29 سنة 1973 جراء اتفاقية طهران 1971، ليرتفع ارتفاعا ملحوظا سنة 1974 إلى 11,58 دولار للبرميل وهذا راجع إلى تطبيق الحظر النفطي العربي ويستمر النفط في الإرتفاع بشكل مستمر ليصل إلى أعلى إرتفاع له خلال 20 سنة (1960-1982) ليصل إلى 36,83 دولار للبرميل سنة 1980 لينخفض خلال سنتي 1981 و1982 ليصل إلى 32,97 دولار للبرميل سنة 1982.

شكل رقم 02: تطور الأسعار الإسمية للنفط خلال الفترة 1960-1982م

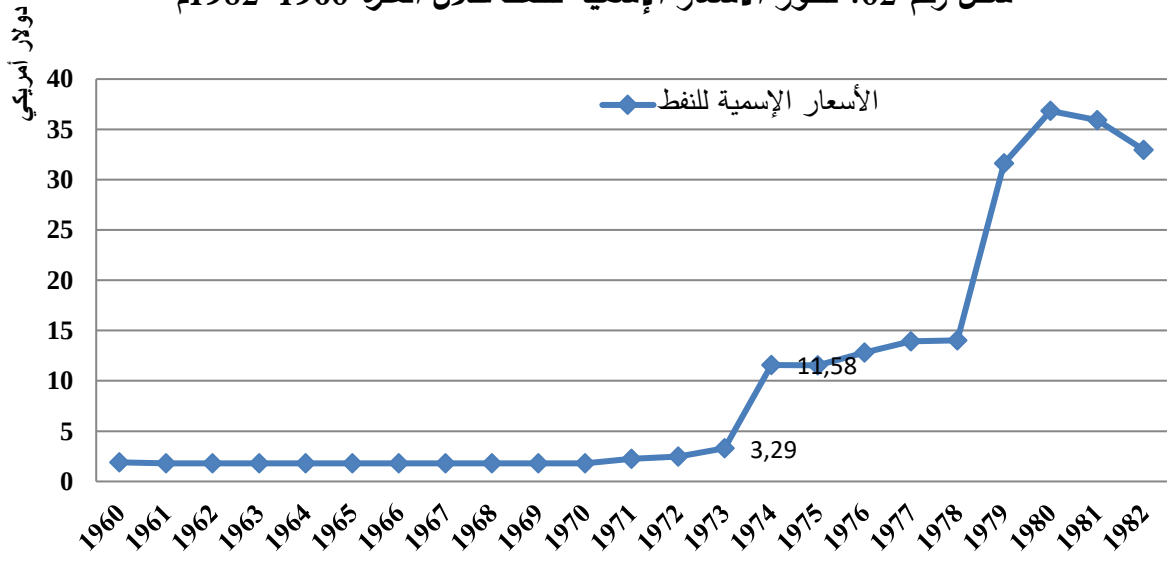

المصدر: من إنجاز الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 02

المطلب الثاني: تطور الأسعار بعد الحظر النفطي العربي سنة 1973:

إن قرار الحظر العربي سنة 1973، والتخفيض التدريجي في الإنتاج بنسبة 5% احدث خللا مفاجئا في السوق النفطي، حيث مع نهاية أكتوبر 1973 قررت منظمة الأوبك

OPECزيادة في أسعار البترول من جانب واحد[1]بعد إبرامها العديد من الاتفاقيات التي تكلمنا عليها سابقا، وهو القرار الذي أنهى التحكم المطلق للشركات العالمية للنفط في عملية تسعير النفط الخام لدول الأوبك OPEC، وأصبح يصطلح على قرارات رفع الأسعار وزيادتها خلال 1973-1974 بالأزمة النفطية الأولى[2]، مع العلم أن السبب الرئيسي لهذه الأزمة يتمثل في قرارات الدول العربية المصدرة للنفط بقطع الإمدادات على بعض الدول الغربية "الو.م.أ، هولندا، البرتغال" لمساندتها للكيان الصهيوني في حرب 1973 وهذا ما أشرنا إليه سابقا.[3]

حيث ارتفع سعر النفط الخام من 3 دولار للبرميل في أكتوبر 1973 [4] إلى 10,4 دولار للبرميل عام 1974[5]، فسعر خام النفط تضاعف حوالي4 مرات بفضل الحظر النفطي وقرارات منظمة الأوبك OPEC وتحكمها في السوق النفطي. (ينظر الجدول رقم 03).

جدول رقم (03): تطورات أسعار خامات الأوبك للفترة (1973-1982م)دولارا للبرميل.

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977
أسعار النفط	3,1	10,4	10,4	11,6	12,6
السنوات	1978	1979	1980	1981	1982
أسعار النفط	12,9	29,2	36	34,2-4	31,7

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، تقرير الأمين العام، 2005. وبحلول عام 1976 قامت الأوبك OPEC باجتماع في ديسمبر بالدوحة وقررت الزيادة في الأسعار[1]، لكن

[1] حاتم القريشي، اقتصاديات النفط ECONOMIC OF OIL، مكتبة بغداد، العراق، ط1، 2020، ص 146.

[2] محمد بن بوزيان وعبد الحميد الخديمي، تغيرات سعر النفط واستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)، مجلة أداة المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2012، الجزائر، ص 188.

[3] زمال وهيبة، اثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النموالاقتصادي) -دراسة الجزائر -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية / مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018، ص 50.

[4] الكسندر بريما كوف، المرجع السابق، ص66.

[5] نورالدين هرمز وآخرون، المرجع السابق، ص 93.

اختلف الأعضاء حول نسبة الزيادة، فبعض الدول اقترحت الزيادة على مرحلتين أي 10% في جانفي 1977 و5% في جويلية 1977، في حين اقترح البعض الآخر كالسعودية والإمارات زيادة ب 5% فقط، وهوما أدى إلى ازدواجية في الأسعار داخل المنظمة، وحرصا على وحدة المنظمة توصل الأطراف إلى إلغاء فروقات الأسعار في مؤتمر ستوكهولم الذي كان مابين 12-13 جويلية 1977، فوافقت فيه السعودية والإمارات على زيادة أسعار النفط بـ 5 % في وقت تخلت فيه الدول الأخرى عن الزيادة التي كانت تدعو لها بداية من أول جويلية 1977 وهي 4,72% حيث أصبح السعر الموحد للبرميل الواحد هو12,6 دولار للبرميل [2].

وتعتبر سنة 1979 نقطة تحول كبرى في تاريخ تطور أسعار النفط التي سجلت ارتفاعات لم تكن متوقعة(الشكل رقم 03)، رغم الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الوكالة الدولية للطاقة I.E.A[3] -عن طريق عمل أعضاء الوكالة الدولية معا من اجل تخفيض

---

[1] بن سبع حمزة، اثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد، الاتفاق الحكومي، البطالة، والتضخم) في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية "VAR"للفترة (1970-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011 -2012، ص 11.

[2] شكاكطة عبد الكريم، دور منظمة الأوبك في سياسات الطاقة العالمية 1973-2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014 - 2015، ص 83.

[3] وكالة الطاقة الدولية: دعت الو.م.أ في 1973 إلى مؤتمر عقد في واشنطن لاتخاذ مواقف موحدة اتجاه قضايا الطاقة، وقد حضرت ثلاث عشرة دولة وهي الو.م أ، بريطانيا، اليابان، فرنسا وبلجيكا وكندا والدنمارك وألمانيا وايرلندا وايطاليا ولوكسمبورغ وهولندا والنرويج، وقد اتفقت هذه الدول على سياسة واحدة لتنمية أبحاث الطاقة ومصادرها واقتسام الموارد المتاحة في حالات الأزمة والطوارئ وتنسيق المواقف اتجاه البلدان المنتجة، والفت هذه الدول لجانا دائمة انتهت إلى وضع صيغة اتفاقية وقعت رسميا في بروكسل عام 1974، تحت عنوان "وكالة الطاقة الدولية "، وقد انضمت إلى الوكالة المذكورة دول أخرى هي اسبانيا والسويد والنمسا وسويسرا وتركيا ونيوزلندا، حسب النصوص المعلنة للوكالة فان أهدافها توفير إمدادات الطاقة بصورة مستمرة وفقا لشروط عادلة ومعقولة سواءا في الظروف العادية أوفي حالات الطوارئ والقيام بدور أكثر فعالية في مجال الصناعة البترولية وتقليل الاعتماد على البترول المستورد وزيادة المخزون لدى الدول المستهلكة وتبادل الإمدادات في الحالات الطارئة إضافة إلى تقيد الطلب على النفط، أما الهدف الغير معلن هو تحطيم الأوبك وخلق تناقضات بين البلدان المنتجة. (ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج 7، ص 311).

اعتمادهم على الزيت المستورد بالحث على الاقتصاد في استعمال الطاقة وتنمية مصادر بديلة له- للحد من ارتفاع الأسعار التي تضاعفت من 12,9 دولارا للبرميل سنة 1978 [1] إلى 29 دولارا للبرميل في سنة 1979، اثر الثورة الإسلامية الإيرانية وتوقف الصادرات النفطية الإيرانية، ثم الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى)، لتصل إلى مستوى 36دولارا للبرميل سنة 1980، مما أدى إلى "انفجار أزمة بترولية ثانية"[2].

شكل رقم 03: تطور أسعار خامات أوبك خلال الفترة 1973-1982م

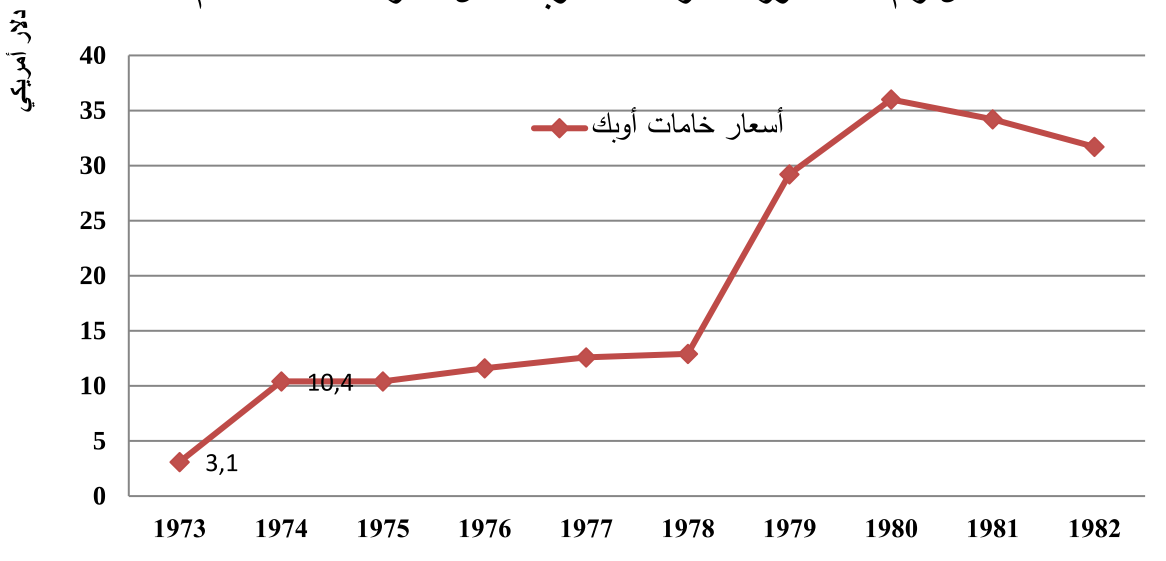

المصدر: من إنجاز الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 03

وهكذا يتضح ومن خلال الشكل رقم (03) أن أسعار خامات أوبك شهدت ارتفاع قياسي خلال سنة 1974 بان فاقت عتبة الـ10 دولار، حيث تضاعفت أكثر من ثلاث مرات بالمقارنة مع أسعار سنة 1973م، لتشهد بعدها ارتفاع طفيف لكن بقي دوما اقل من 15 دولار، غير انه بحلول سنة 1979 تضاعفت سعر خام أوبك ليصل إلى حوالي 30 دولار، هي العتبة التي بقيت عليها الأسعار حتى سنة 1982.

[1] عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر النفط منظمة أوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تحليلية وقياسية 1970 -2008 -، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجيستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010- 2011، ص 32.

[2] قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص 136

المبحث الثاني: تأثير الحظر على تجارة النفط:

كان لقرار الحظر النفطي 1973 وحدوث أزمة الطاقة انعكاسا على الجانب التجاري النفطي، حيث تأثرت بهذا القرار أغلب دول العالم بما فيها الدولة العربية المنخرطة في الأوبك OPEC والدول التي وقع عليها الحظر، حيث شمل هذا التأثير سواء عمليات الإنتاج أو أنماط الاستهلاك وهذا ما سنحاول توضيحه فيما يلي.

المطلب الأول: الدول العربية المنظمة في الأوبك OPEC:

لقد اتضح من خلال تطور أسعار النفط أنها اتخذت اتجاها تصاعديا في فترة السبعينات، بالمقابل صاحب هذه الزيادة ارتفاع هائل في العائدات البترولية للدول العربية، فسجلت العوائد البترولية العربية تزايدا كبيرا منذ التصحيح السعري لسنة 1973 حيث تضاعف أكثر من 12 مرة خلال خمس سنوات (ينظر جدول رقم 04).

جدول رقم (04): العوائد البترولية العربية خلال تلك الفترة (1970-1979 م)

العوائد البترولية	1970	1975	1976	1977	1978	1979
الدول العربية(م-د)	4,6	57,5	79,8	85,9	86,9	138,2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مجموعة من المراجع.

يظهر أن العوائد ارتفعت من 4,6مليار دولار لسنة 1970 إلى 57,5 مليار دولار سنة 1975، ثم إلى 79,8 مليار دولار سنة 1976 والى 85,9 مليار دولار سنة 1977، أما في سنة 1978 فقد سجلت هذه العوائد ارتفاعا طفيفا لتصل إلى 86,9 مليار دولار ثم ارتفعت فجأة لتصل 138,2 مليار دولار سنة 1979.

وبالموازاة مع ارتفاع أسعار النفط فقد عرفت العوائد النفطية العربية ارتفاع قياسي حيث تضاعفت أكثر من 12 مرة في ظرف 5 سنوات وذلك من سنة 1970-1975، أما على

مستوى كل دولة فان الوضعية تختلف حسب كمية الإنتاج وحجم الصادرات وهوما يبينه الشكل رقم(04) الموالي للعوائد النفطية لبعض الدول العربية.

شكل رقم 04: العوائد البترولية العربية خلال الفترة 1970-1979م

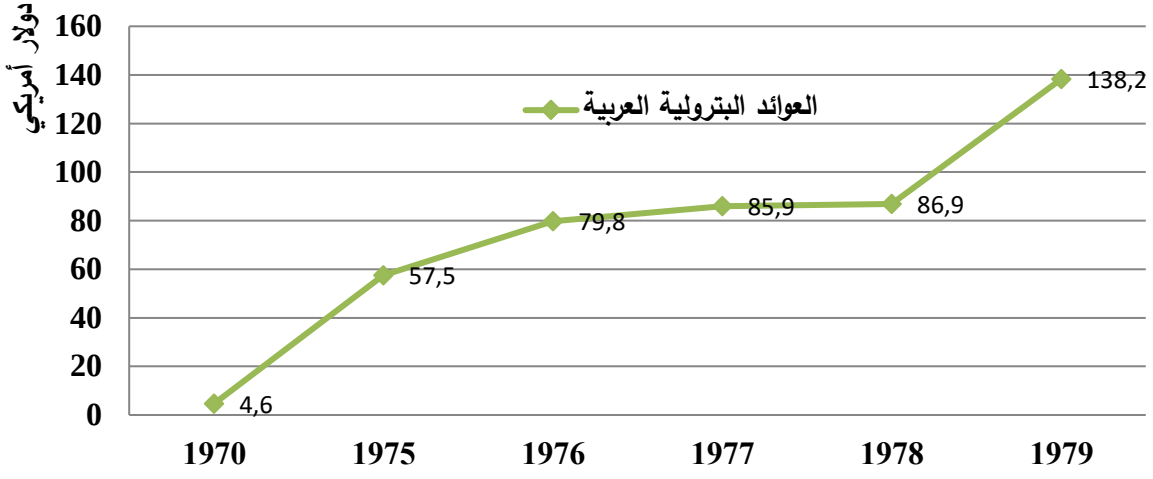

المصدر: من إنجاز الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 04

فقد كانت النسب التي ساهمت بها عائدات النفط في إجمالي الإيرادات العامة عام 1975مرتفعة حيث بلغت في العراق 69%وفي ليبيا والكويت 97% وفي قطر 93%وفي السعودية 81%.

كما كانت نسبة صادرات النفط من جملة قيمة صادرات الدول العربية النفطية عام 1975 أيضا مرتفعة حيث بلغت 93% في الجزائر و94% في الكويت و97%في قطر، 98% في دولة الإمارات العربية، و98,6% في العراق وحوالي 100% في حالة كل من ليبيا والمملكة العربية السعودية [1].ومن جانب آخر نجد أن ارتفاع أسعار النفط –كما بينا ذلك سابقا– أدى إلى زيادة الفوائض المالية لدى الدول المصدرة للنفط، فزادت حصة تجارة النفط من التجارة العالمية من 7% إلى 21 % خلال عشرة سنوات.[2]

[1] محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، د: ط، 1978، ص 70.

[2] حازم الببيلاوي، المرجع السابق، ص 84.

فقد حققت الدول العربية الأعضاء في الأوبك OPEC فائضا ماليا في تلك الفترة [1]، وتحولت دول الخليج المنتجة للنفط إلى مراكز مالية ضخمة حيث تجمعت هنا مبالغ كبيرة بالعملة الصعبة (الدولار)، وتشير بعض التقديرات أن 8 دول من الدول المصدرة للنفط حصلت في الفترة ما بين 1973و1979 على حوالي 400 مليار دولار.[2]

فأصبحت الأقطار العربية النفطية تساهم بحوالي ثلث الإنتاج العالمي وتوفر حوالي 60% من النفط المسوق عالميا [3]، أي انه يغذي السوق العالمية بنحو19 مليون برميل يوميا (عام 1979)، تمتص أوروبا الغربية نحو نصف الكمية المصدرة تقريبا.

وقد حافظت المملكة العربية السعودية على مركزها الأول في قائمة المصدرين العرب، وإضافة إلى كونها تتربع على عرش المنتجين فهي تضم أكبر احتياطي في الوطن العربي، فقد بلغت كميات النفط الخام المصدرة من المملكة العربية السعودية عام 1978 نحو8,6 مليون برميل مقابل 1 مليون برميل عام 1973 (لاحظ الجدول رقم 05).

وتلي المملكة العربية السعودية من حيث أهمية التصدير كل من العراق (2,3 مليون برميل يوميا)، والجمهورية العربية الليبية (1,9 مليون برميل يوميا)، ثم الإمارات العربية (1,6 مليون برميل يوميا) والكويت (1,9 مليون برميل يوميا) والجزائر (1,0 مليون برميل يوميا) وقطر(0,42 مليون برميل يوميا)وسوريا (0,15 مليون برميل يوميا) ومصر (0,8 مليون برميل يوميا)[4].

---

[1] عبد المنعم سعيد، حرب الخليج والفكر العربي (دراسة نقدية لكتاب محمد حسنين هيكل)، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1993، ص 83.

[2] ماشيين ياكوفليف، المرجع السابق، ص 23.

[3] محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص 63.

[4] عبد المنعم عبد الوهاب وآخرون، جغرافية النفط والطاقة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، 1981، 255.

جدول رقم (05): صادرات النفط الخام في الدل العربية لسنتي 1977/1973. الوحدة: ألف برميل يوما

القطر	1973	1977
المملكة العربية السعودية	7014,6	8608,0
الكويت	2648,0	2301,0
ليبيا	2174,5	1943,0
العراق	1812,3	1642,7
الإمارات العربية	1293,4	1612,1
الجزائر	993,2	1008,0
قطر	570,3	429,4
سوريا	82,7	151,2
مصر	-	85,4
الإجمالي	16589	17780,8

المصدر: عبد المنعم عبد الوهاب وآخرون، المرجع السابق، ص 256.

غير أن هذه الصورة لم تكن كذلك قبل أربعة أعوام فقط، ففي عام 1973 (ينظر شكل رقم 05) كانت الكويت تحتل المرتبة الثانية وليبيا المرتبة الثالثة، بينما كانت العراق تستحوذ على المرتبة الرابعة والإمارات العربية على المرتبة الخامسة والجزائر المرتبة السادسة وقطر المرتبة السابعة وسوريا المرتبة الثامنة كما يظهر ذلك الجدول أدناه:

شكل رقم 05: حجم صادرات النفط الخام في الدول العربية خلال سنتي 1973م...

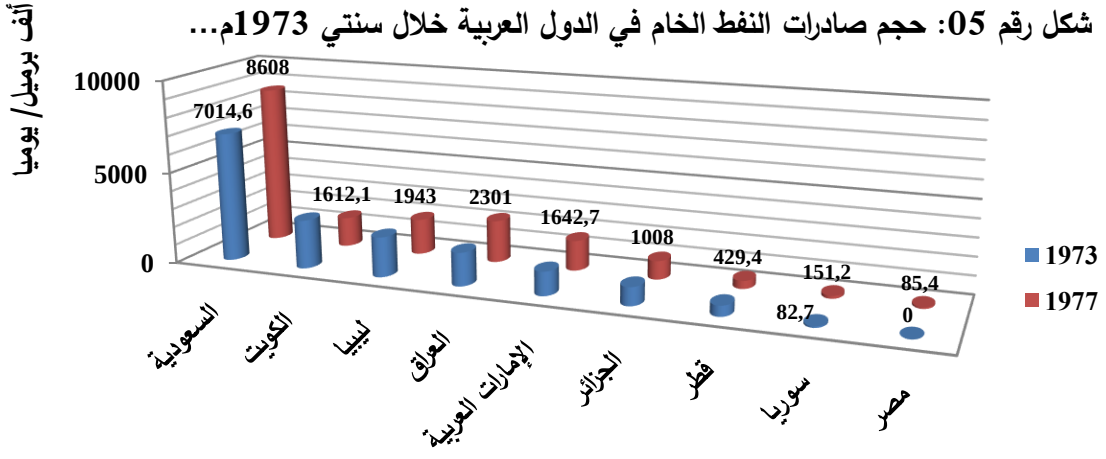

المصدر: من إنجاز الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 05

غير أن إجراءات الدول الصناعية للتقليل من الاعتماد على النفط العربي التي تطرقنا لها سابقا أدت إلى انخفاض الطلب على النفط العربي الذي يمثل حصة معتبرة ضمن إنتاج الأوبك OPEC الذي سجل أدنى مستوياته السنوية خلال عام 1985 وبحدود 16,7 مليون برميل، أي حوالي النصف الذي كان عليه في 1977.

حيث انخفض إنتاج دول الأوبك OPEC إلى 29% من إجمالي الإنتاج العالمي بالمقارنة مع 50% في عام 1977 (تراجع إنتاج السعودية من 10 مليون برميل يوميا في 1980-1981 إلى 2,3 مليون برميل يوميا في أوت 1985).[1]

المطلب الثاني: الدول التي وقع عليها الحظر:

إن الأزمة النفطية لعام 1973 أثرت في تجارة النفط العالمية حيث أن النفط في تلك الفترة كان يمثل أكثر من نصف استهلاك الطاقة الأولية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، [2] والتي يشكل أعضاؤها أكبر مستهلك للنفط في العالم.[3]

كانت كميات النفط العربي التي كانت متداولة في السوق في النصف الأول من شهر أكتوبر بلغت 20,8 مليون برميل يوميا، وفي ديسمبر أي بعد شهر ونصف تقريبا من

---

[1] علي رجب، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 141، المجلد 38، الكويت، 2012، ص29.

[2] منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية هي هيئة تضم 25 بلدا في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ومنطقة المحيط الهادي، وتعمل المنظمة على تعزيز الازدهار الاقتصادي والاجتماعي لأعضائها، وتنسيق جهودهم لمساعدة الدول النامية، وتدعى الهيئة الحاكمة للمنظمة بالمجلس وهويتألف من ممثل واحد لكل دولة وتساعد الهيئة الحاكمة لجنة تنفيذية مكونة من 14 عضوا، ومقر رئاسة المنظمة في باريس، تأسست عام 1961م لتحل محل منظمة التعاون الإقتصادي الأوروبي، وكانت هذه المنظمة الأخيرة التي تكونت عام 1948م نتيجة لمشروع مارشال، تتألف من 17 دولة أوروبية وكانت الولايات المتحدة بموجب مشروع مارشال قد مدت يد المساعدة لأوروبا كي تعاود الإنتعاش الإقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945م)، أما عن الدول الأعظاء في المنظمة هي: اسبانيا، تركيا، النرويج، الدنمارك، النمسا، السويد، ألمانيا، نيوزيلندا، ايرلندا، سويسرا، هولندا، ايسلندا، فرنسا، الو.م.أ، ايطاليا، البرتغال، كندا، اليونان، بريطانيا، لوكسمبورغ، بلجيكا، لتنظم إليهم اليابان عام (1964م)، وفنلندا في عام (1969م)، والمكسيك عام (1994م). (ينظر: الموسوعة العربية العالمية، مج 24، مؤسسة أعمال الموسوعة، الرياضي، ط2، 1999، ص278).

[3] شكاكطة عبد الكريم، المرجع السابق، ص75.

الحظر انخفضت هذه الكمية إلى 15,8 مليون برميل يوميا، وهذا يعني أن سوق النفط الدولية قد خسرت حوالي 5 ملايين برميل يوميا.[1]

إن كمية النفط التي خسرتها السوق آنذاك شكلت 9% من مجموع واردات النفط إلى العالم الحر، و14% من تجارة النفط العالمية، وقد كان لتخفيض الإنتاج تأثيرا كبيرا على الإقتصاد الدولي قياسيا على معدل النمو الكبير لإستهلاك العالم من النفط والذي بلغ 7,5% سنويا خلال تلك الفترة [2]، لأن النفط كان يشكل أكثر من نصف استهلاك الطاقة الأولية في بلدان منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD.[3]

فلم يكن إذن حظر النفط وتخفيض الإنتاج العامل الوحيد في زعزعة اقتصاديات الدول الصناعية، بل إن الإرتفاع غير المرتقب في الأسعار زاد من تفاقم الصعوبات الإقتصادية في الدول المستهلكة، فتهافتت الشركات المستقلة التي اغتنمت الفرصة لتدخل هذا المجال على شراء النفط من الأسواق الحرة –قوانين العرض والطلب– بعد أن فقدت إمداداتها المضمونة.[4]

وإذا ألقينا نظرة على النسب المئوية التي كان يمثلها النفط سنة 1973 في الدول الغربية المستهلكة أدركنا مدى الضرر الذي أصاب إقتصاد تلك الدول نتيجة الحظر النفطي الذي نفذته منظمة الأوبك OPEC تحت سياسة عربية متضامنة، فضلا عن الزيادة في الأسعار التي بدا وأن المنظمة صارت تتحكم فيها ولأول مرة.[5]

ففي بريطانيا، كان النفط يمثل 52,1% من مجموع مصادر الطاقة، وفي هولندا 54,2%، ألمانيا 85,6%، بلجيكا 62,1%، فرنسا 72,5%، ايطاليا 78,6%، وتجدر

[1] حافظ برجاس، المرجع السابق، ص 254.

[2] المرجع نفسه، ص 254.

[3] شكاكطة عبد الكريم، المرجع نفسه، ص75.

[4] محمد خيثاوي، المرجع السابق، ص 425.

[5] المرجع نفسه، ص425.

الإشارة هنا إلى أن أوروبا الغربية كانت تعتمد بشكل شبه كلي على نفط الشرق الأوسط وإفريقيا لتغطية احتياجاتها وخاصة النفط العربي.[1]

ويتضح من الجدول رقم (06) تنافس كل من ليبيا والمملكة العربية السعودية في احتلال المرتبة الأولى بالنسبة لتموين أسواق أوروبا الغربية، تليها أهمية كل من إيران والعراق ونيجيريا والكويت وهكذا.

جدول رقم (06): استهلاك أوروبا الغربية من النفط الخام طبقا للأهميةالنسبية لمصادر التموين (1970-1977م).

مصدر التموين	1970	1977
ليبيا	%25,2	%27,0
المملكة السعودية	13,3	28,2
الكويت	13,2	6,5
العراق	9,0	9,6
إيران	8,0	17,3
الجزائر	7,0	4,5
نيجيريا	6,0	7,2
فنزويلا	3,7	2,0
الإمارات العربية	3,0	4,7
قطر	1,8	6,0

المصدر: عبد المنعم عبد الوهاب وآخرون، المرجع السابق، ص 260.

يظهر أن أوروبا الغربية تلبي إحتياجاتها النفطية بنسبة أكثر من 72% من الدول العربية وهوما يجعل منها أكبر المتضررين في حالة إقدام الدول العربية على وقف صادراتها النفطية (أنظر الشكل رقم 06).

[1] حافظ برجاس، المرجع السابق، ص255.

شكل رقم 06: مصادر النفط الوارد إلى أوربا الغربية سنة 1970م

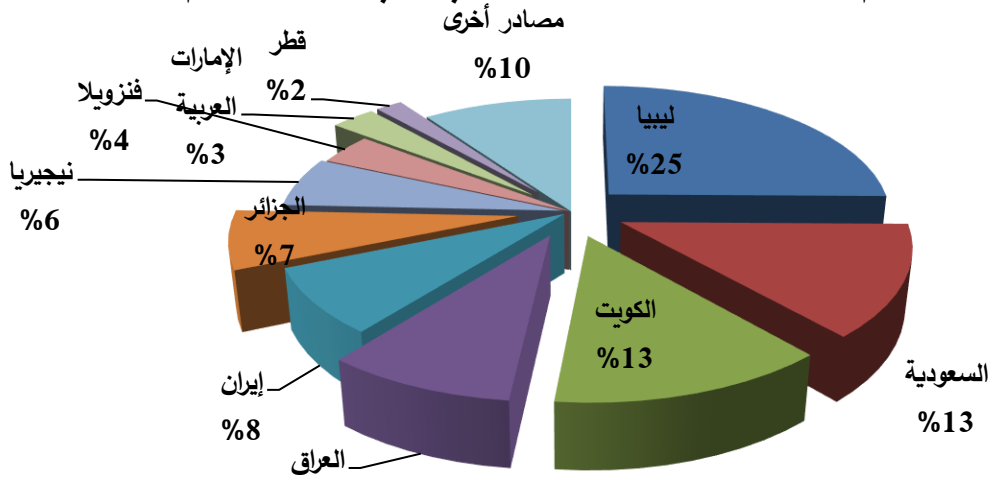

المصدر: من إنجاز الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 06

أما الولايات المتحدة التي تعتبر من أكبر الدول المنتجة والمستهلكة للنفط فقد بلغ استهلاكها حوالي 18 مليون برميل يوميا، منها 6,7 مليون برميل تستوردها من الخارج، وقد كانت حصة نفط الشرق الأوسط من هذه المستوردات حوالي 3 ملايين برميل يوميا.[1]

خلال سنة 1970م كانت الو.م.أ تستمد احتياجاتها من النفط الخام بنسبة: حوالي 10%فقط من الوطن العربي ،وحوالي3%من الأقطار الإفريقية غير العربية، وحوالي 11%من الأقطار الآسيوية غير العربية. أما أهم مصدر لواردات النفط بالنسبة للو.م.إ خلال سنة 1970م فكانت كل من كندا وفنزويلا بنسبة 78%.(جدول رقم 07 والشكل رقم 07)

[1] حافظ برجاس، المرجع السابق، ص 255.

جدول رقم (07): استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام طبقا للأهمية النسبية لمصادر التموين.(1970- 1977م)

مصدر التموين	1970	1977
كندا	%38,5	%4,6
فنزويلا	39,5	10
قطر	4,7	3,4
اندونيسيا	4,1	9,3
ليبيا	3,0	8,0
نيجيريا	3,0	18,0
ايران	2,0	7,0
الجزائر	0,5	2,3
المملكة السعودية	1,2	17,5

المصدر: عبد المنعم عبد الوهاب وآخرون، المرجع السابق، ص 259.

شكل رقم 07: مصادر النفط الوارد إلى الو.م.أ سنة 1970م

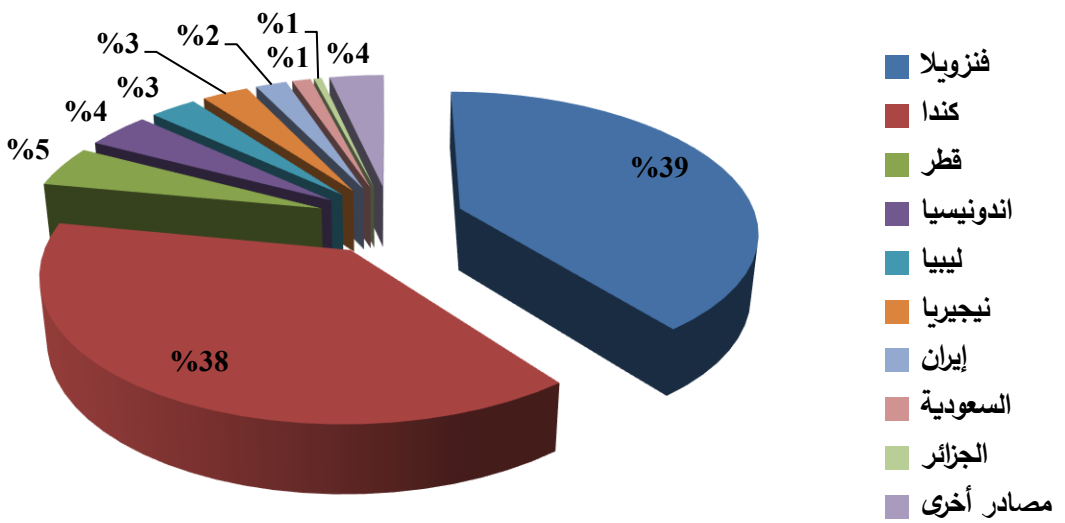

المصدر: من إنجاز الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 07

وعليه يظهر جليا من الشكل رقم 07 أن الولايات المتحدة تستورد ما نسبته اقل من 10% من الدول العربية من جملة وارداتها النفطية، وما نسبته حوالي 50% من دول أوبك بما فيها الدول العربية وذلك خلال سنة 1970 وهوما يجعلها اقل المتضررين من الحظر النفطي.

غير أن الولايات المتحدة بدأت تبحث عن مصادر جديدة غير التي كانت تمونها قبل سبعينات هذا القرن الـ20م (شكل رقم 08)، بسبب زيادة الطلب على النفط، حيث ارتفع استيراد الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام خلال الفترة 1977/1973وبلغتنسبة الزيادة عام 1977 نحو25,2%بالمقارنة مع سنة 1973.[1]

شكل رقم 08: مصادر النفط الوارد إلى الو.م.أ سنة 1977م

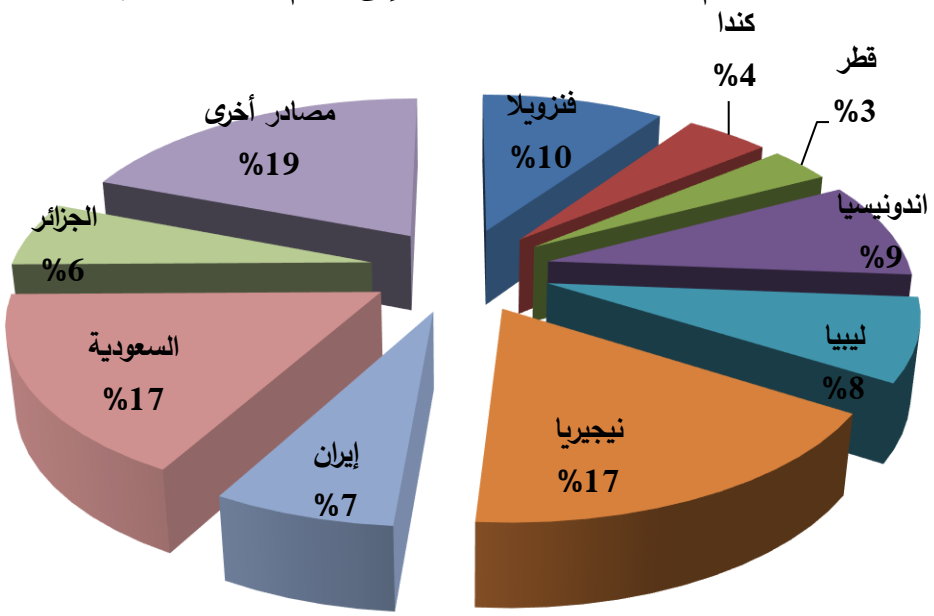

المصدر: من إنجاز الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم

وهكذا فالفائض الهائل الذي عرفته الدول النفطية في ميزان مدفوعاتها قابله عجز شديد لدى الدول الصناعية وهي المستوردة الأساسية للنفط، فالدول الصناعية التي عرفت خلال سنة 1973فائضا في موازينها التجارية بلغ 5,9 مليار دولار، عرفت في السنة التالية أي سنة 1974 عجزا بلغ 28مليار دولار.[2]

حيث أدت زيادة أسعار النفط المستورد إلى عجز في الميزان التجاري الأمريكي بلغ خلال شهر أفريل 1974 حوالي 171,3 مليون دولار، وهو اكبر عجز يصل إليه الاقتصاد

[1] عبد المنعم عبد الوهاب وآخرون، المرجع السابق، ص 259.

[2] حازم الببيلاوي، المرجع السابق، ص 84-85.

منذ تسعة أشهر. أما العجز في الميزان التجاري للدول الأوروبية في الربع الأخير من عام 1973 فكان يتروح بين 9% في حالة هولنداو25%في حالة الدنمارك، أما دول ألمانيا وفرنسا وايطاليا فقد تراوح عجز الميزان التجاري بها بين 11% و14%.[1]

لقد برزت مظاهر الحظر النفطي سريعا في دول أوروبا، فألمانيا اضطرت إلى حظر استخدام السيارات يوم الأحد قصد توفير تكاليف النفط المستورد.[2]أماالو.م.أ فتم تسريح 250 ألف أمريكي من العمل خلال فترة الحظر، وتزايد عدد المواطنين في محطات البنزين في شكل طوابير كبيرة لاقتناء البنزين.[3]

الصورة رقم (01): طوابير لإقتناء البنزين في أمريكا

(ينظر: قناة إيكوعربي (Echo)، يوم تاريخي- أكتوبر 1973، 21 سبتمبر 2019، (http//: tinyurl.com/yxuuvus4).

[1] ماشين ياكوفليف، المرجع السابق، ص 20

[2] شكاكطة عبد الكريم، المرجع السابق، ص 75.

[3] حافظ برجاس، المرجع السابق، ص 257.

الصورة رقم (02): طوابير لإقتناء البنزين في أوروبا.

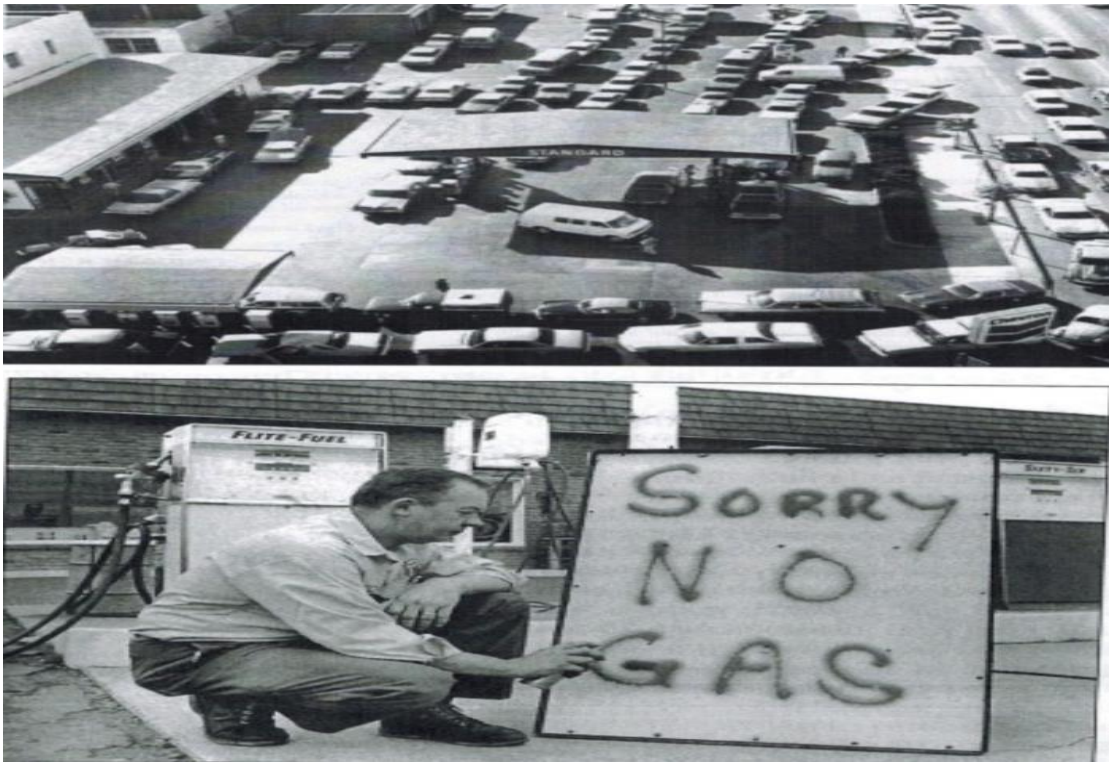

(ينظر: قناة dmc، حصة 8 الصبح، كيف أثرت قضية النفط إقتصاديا على موقف أمريكا من حرب أكتوبر، 7 أكتوبر 2018، http//: Google/nqkcz5).

أما بالنسبة لليابان التي كانت تستورد حوالي 99,7% من حاجياتها النفطية[1]ورغم تنوع أسواق التزود بالنفط الخام إلا أن معظم واردات اليابان من النفط خلال سنة 1970م كانت تأتي من إيران والمنطقة العربية بنسبة أكثر من 80%(الجدول رقم 08).

[1] حافظ برجاس، المرجع السابق، ص 257.

جدول رقم 08: استهلاك اليابان من النفط الخام طبقا للأهمية النسبية لمصادر التموين.

مصدر التموين	سنة 1970	سنة 1977
إيران	%43,2	%25
المملكة العربية السعودية	20,0	30
الكويت	14,2	9,2
أندونيسيا	13,0	11,4
الإمارات العربية	5,0	11,0

المصدر: عبد المنعم عبد الوهاب وآخرون، المرجع السابق، ص 258.

لقد كانت إيران وحدها تغطي نحو43% من إجمالي واردات اليابان النفطية خلال سنة 1970 (شكل رقم 09) غير أن مساهمتها هذه انخفضت عام 1977 إلى حوالي 25% فقط، مما يعكس رغبة اليابان في عدم الإعتماد على مصدر تموين أساسي واحد، حيث أضحت السعودية تساهم بنحو ثلث احتياجات السوق اليابانية خلال سنة 1977 تليها أهمية إيران.

شكل رقم 09: مصادر النفط الوارد إلى اليابان سنة 1970م

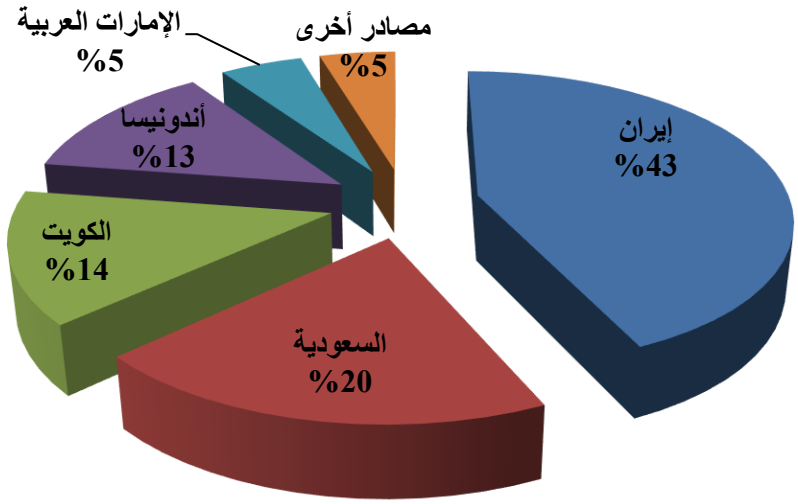

المصدر: من إنجاز الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 08

إن اعتماد اليابان بشكل كلي على الواردات النفطية وخاصة من المنطقة العربية قد جعل تأثيرات الحظر النفطي العربي واضحة على الإقتصاد الياباني، حيث تم تخفيض استهلاك النفط بنسبة 10%،كما تراجعت قيمة أسهم بعض الشركات اليابانية إلى النصف.[1]

ورغم التأثيرات التجارية النفطية التي تطرقنا إليها فلا يمكننا حصر تأثير الحظر النفطي 1973 على التجارة النفطية فحسب بل اتسعت التأثيرات لتشمل الإقتصاد العالمي ككل وهوما سنقوم بتوضيحه في المبحث القادم.

[1] حافظ برجاس، المرجع السابق، ص257.

المبحث الثالث: الانعكاسات السياسية والاقتصادية العربية والدولية للحظر النفطي

قبل التطرق إلى الانعكاسات الاقتصاديةوهي أساس موضوعنا وجب الإشارة إلى الإنعكاسات السياسية للحظر فالإرتباط بين السياسة و الإقتصاد أمر طبيعي فدول العالم تضع سياستها الخارجية وفقا لمصالحها الاقتصادية، إذ أن ما أحدثه سلاح النفط من تأثيرات مختلفة امتدت عواقبه حتى على المجال السياسي.

المطلب الأول: الانعكاسات السياسية للحظر النفطي 1973

عند الحديث عن العلاقة بين النفط والسياسة لابد من التنبه أنه ليس بالضرورة أن تكون مقصودة ومخطط لها، حيث قد يكون تأثير النفط في السياسة نتيجة عوامل طبيعية وفنية [1]، لذلك فإن تأثير الحظر النفطي 1973 كان المقصود به الضغط على الدول الداعمة للكيان الصهيوني إلا أنه نشأت عنه تأثيرات أخرى في العلاقات الدولية كما سنذكر.

1/ دوليا:

من المعلوم أنه قبل حرب أكتوبر كانت مواقف الدول الغربية من أزمة الشرق الأوسط تصب في خانة التوجه الأمريكي المؤيد لإسرائيل [2]، فغيرت حرب أكتوبر هذه التطورات فلا النفط العربي أصبح متوفرا ولا أمريكا قادرة على تأمين إمداداتها إلى حلفائها، فكان لابد من تغيير مواقفها السياسية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي تحت ضغط سياسة الربط العربية بين النفط والمسألة الفلسطينية.[3]

فقرار حظر النفط قد أحدث توترا خطيرا في العلاقات الأوروبية–الأمريكية أو ما يسمى بالتحالف الغربي، وكان محور التوتر يتلخص في التعارض بين مصالح الطرفين بسبب النفط

---

[1] أنس بن فيصل الحجي، "النفط والسياسة أم السياسة والنفط؟"، على موقع Independent عربية، الثلاثاء 16 أفريل 2010، www.Independentarabia.

[2] محمد خيتاوي، المرجع السابق، ص429.

[3] حافظ برجاس، المرجع السابق، ص 258.

فاختلاف الطرفين في درجة الاعتماد على النفط العربي جعل اختلافا آخر في المواقف السياسية وتسيير الأزمة كل طرف من جهته، في حين ركزت أوروبا الغربية على كيفية تأمين إمداداتها النفطية وعلى إعادة استقرار المنطقة، كانت الو.م.أ تهتم أساسا لإنعكاسات الأزمة على العلاقات بين المعسكرين الشرقي والغربي ومحاولة الإتحاد السوفييتي استغلال الموقف.[1]

وهذا ما أدى إلى اهتزاز في علاقات دول الحلف الأطلسي إلى حد دفع ببعض الدول إلى استقلال سياستها عن الولايات المتحدة تأمينا لمصالحها النفطية، [2]فالو.م.أ بدأت تتهم حلفاءها الأوروبيين بأنهم أخلوا بالتزاماتهم في حلف الأطلسي عندما حرموها من استخدام قواعدها لمساعدة اسرائيل، حيث تفصل معظم الدول من الإشتراك في الجسر الجوي الأمريكي الداعم لإسرائيل.[3]

حيث بدا من الواضح أن أهم الدول الأوروبية عارضت السياسة الأمريكية أثناء حرب أكتوبر وما بعدها وبرز ذلك من خلال بيانها الصادر عن السوق الأوروبية المشتركة في تأييد القضية العربية وعقد اتفاقيات اقتصادية عربية.[4]

وعلى الرغم من تطبيق قرار وقف القتال بموافقة أمريكية سوفياتية، وانفراد الو.م.أ بإيجاد تسوية سلمية (سياسة الخطوة –خطوة)استمرت الدول الأوروبية خلال السنوات اللاحقة في البحث عن دور مستقل لسياستها بعيدا عن أمريكا بغية ضمان مصالحها الاقتصادية غير أن الو.م.أ أصرت دائما على إبعاد أوروبا عن مشاركتها في اي تسوية لازمة الشرق الأوسط، وهكذا بقي الدور الأوروبي محددا في إطار إصدار البيانات والمبادرات وتسجيل

[1] محمد خيتاوي، المرجع السابق، ص229.

[2] حافظ برجاس، المرجع السابق، ص 264.

[3] فؤاد حجازي، سفر الحرب والمقاومة، إبداع الحرية، د: ط، مصر، د: ت، ص77.

[4] وسام حميد محمود زويد العيساوي، المرجع السابق، ص 171.

المواقف المؤيدة في كثير من الأحيان للحق العربي لكنه لم يستطع الخروج من النفوذ الأمريكي في ظل الحرب الباردة. [1]

وبالنسبة للولايات المتحدة فقد حفزتها أحداث السبعينات المضطربة حرب أكتوبر والحظر النفطي، على إقامة علاقة الزبون الواعي مع المملكة العربية السعودية، ونظرا لمصلحة الو.م.أ في المنطقة يجب الحفاظ على إبقاء الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الخليج برمتها[2].

وقد أدرك صناع القرار الأمريكي في مرحلة لاحقة أن المصالح النفطية الأمريكية في الخليج متعلقة جوهريا بتطورات المسرح العربي الإسرائيلي فقد عرفوا حاجة الجمع بين أمرين نقيضين: مساندة اسرائيل من جهة والحفاظ على علاقتهم مع البلدان العربية من جهة أخرى[3]. وكان توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والأمني بين السعودية وأمريكا في 8 جوان 1974 تجسيد حقيقي لسياسة الو.م.أ في المنطقة.[4]

حيث تحول موضوع تامين إمدادات نفط كافية للو.م.أ بأسعار رخيصة إلى أولوية السياسة الأمريكية فأقر مشروع بناء احتياطي استراتيجي يجعل أمريكا قادرة على الصمود في وجه حظر نفطي مدته تسعين يوما تتمكن خلاله من كسر الحظر واحتلال آبار النفط، ومع سقوط نظام الشاه في إيران وغزو السوفيات لأفغانستان قرر جيمي كارتر [5] إنشاء قوات تدخل سريع لمهمة محددة هي احتلال آبار النفط في الخليج في حال تطبيق حظر نفطي جديد.[6]

---

[1] حافظ برحاس، المرجع السايق ، ص 260.

[2] محمد خيتاوي، المرجع السابق، ص 434.

[3] المرجع نفسه، ص 434.

[4] سوسن جبار شريف، المرجع السابق، ص 183.

[5] جيمي كارتر: (1924-.....) سياسي أمريكي، الرئيس 39 للو.م.أ خلال الفترة (1977-1981) واجهته أزمات حادة: منها أزمة الشرق الأوسط وأزمة العلاقات بين الشرق والغرب وأزمة التضخم المالي. (ينظر: منير البعلبكي، المرجع السابق، ص353).

[6] مجموعة مؤلفين، عشر سنوات هزت العالم، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، د: م، 2015.

أما على الصعيد السوفياتي فقد وقفوا إلى جانب العرب في المناقشات والقرارات التي اتخذها مجلس الأمن الدولي [1]، حيث تعاظم النفوذ السوفياتي بعد وقوفه مع الدول العربية ودعم تلك الدول سياسيا وعسكريا وإقتصاديا ثم محاولة القيام بدور سياسي مباشر في الصراع العربي الإسرائيلي [2].

أما اليابان فعندما لوح العرب بخفض واردات النفط إليها توقعت طوكيو أن تتلقى تطمينات من واشنطن بأن الشركات البترولية الأمريكية سوف تزودها باحتياجاتها النفطية خلال الأزمة، لكن كيسنجر رفض التعهد بالتزام هذه الشركات التعاون مع اليابان.[3]

ونتيجة لذلك وفي 21 نوفمبر 1973 وفي اجتماع مجلس الوزراء الياباني دعت اليابان اسرائيل إلى الإنسحاب الكامل، وإعلان مساعدات ضخمة للاجئين الفلسطينيين واعترفت بحقوق الشعب الفلسطيني الشرعية [4]، كما اعترفت اليابان في وقت لاحق بمنظمة التحرير الفلسطينية، بفتح مكتب طوكيو[5].

وعلى الصعيد الإفريقي سنة 1973 بدأ التطور على العلاقات الإفريقية–الإسرائيلية بعدما كانت اسرائيل تقيم علاقات متينة مع معظم الدول الإفريقية غير العربية خاصة في المجالات والتعاون العسكري، وتجسد هذا التدهور في إقدام عدد من الدول الإفريقية بزعامة منظمة الوحدة الإفريقية إلى قطع وتعليق علاقاتها الدبلوماسية معها، ثم جاء بعدها اتصالات بين منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية حيث أصدرت هذه المنظمة قرارات بالتعاون الإفريقي العربي، ينص على إنشاء لجنة الإتصالات مع الدول العربية لدراسة آثار الحظر على الدول الإفريقية [6].

---

[1] محمد خيتاوي، المرجع نفسه، ص433.

[2] حافظ برجاس، المرجع السابق، ص 271.

[3] فؤاد حجازي، المرجع السابق، ص78.

[4] وسام حميد محمود زويد العيساوي، المرجع السابق، ص 225.

[5] فؤاد حجازي، المرجع نفسه، ص 78.

[6] وسام حميد محمود زويد العيساوي، المرجع نفسه، ص 224.

حيث شكلت اللجنة وعقد أول إجتماع في أديس بابا (أثيوبيا) ديسمبر 1973 جاء فيه ذكر للمتاعب التي واجهتها الدول الإفريقية نتيجة الحظر البترولي وارتفاع الأسعار وكذلك قدمت اللجنة مقترحات خاصة بالحظر النفطي على الأنظمة العنصرية (نظام الأبارتيد بجنوب إفريقيا)، وتزويد الدول الإفريقية بحاجياتها من النفط ومنحها أسعار تفضيلية وعلى الرغم من وعي وزراء النفط بعمق الأزمة الإفريقية فإنهم اعترضوا على أغلب مطالبهم وقدموا حلالا بديلة لذلك.[1]

2/ عربيا:

بالنسبة لآثار الحرب على الصعيد العربي فتمثلت في ظهور التضامن العربي حيث وقفت الأقطار العربية النفطية إلى جانب دول المواجهة في موقف واحد أقلق هذا التضامن الو.م.أ التي كانت تفصل بين النفط والصراع العربي الإسرائيلي من جهة وسياستها اتجاه الدول النفطية من جهة أخرى.[2]

وبذلك استطاعت أوبك OPECوخاصة الأقطار العربية على الرغم من الخلافات فيما بينها أن تفرض واقعا جديدا غير مسبوق على المسرح السياسي العالمي فحقيقة أن الأقطار العربية تمتلك مادة أولية يحتاجها العالم الصناعي، وتستطيع دون قوة عسكرية وسياسية تحقيق مصالحها ولو جزئيا في إطار تنظيم ناجح على العالم الصناعي.[3]

وقد ظهر سلاح النفط صعوبة الفصل بين النفط والقضية الفلسطينية حيث أصبحت المسألتان متداخلتان تؤثر كل منها في الأخرى فهيمنة هذا الترابط بعد وقوف دول الخليج النفطية إلى جانب الدول العربية الأخرى في صراعها مع إسرائيل.[4]

---

[1] حافظ برجاس، المرجع السابق، ص 263.

[2] شكاكطة عبد الكريم، المرجع السابق، ص 78.

[3] محمد الرميحي، المرجع السابق، ص 173.

[4] حافظ برجاس، المرجع نفسه، ص 271.

وقد أحدث حظر النفط وقعا كبيرا على السلطتين الدبلوماسية والإقتصادية اللتين يمتلكها العرب وخاصة من جانب المملكة العربية السعودية باعتبارها أكبر دولة مصدرة للنفط.[1]

المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية للأزمة

1- إقليميا:

شكل الحظر النفطي لعام 1973، بالتزامن مع ارتفاع الأسعار نقطة تحول هامة في معالم الحياة الإقتصادية العربية.

فقد كان لإرتفاع أسعار النفط نتيجة قلة العرض آثار ايجابية على الأوضاع الإقتصادية في دول الأوبك OPECوخاصة العربية منها (ليبيا، الإمارات العربية المتحدة، قطر، الجزائر، الكويت، العراق، السعودية)، حيث سجلت عائداتها النفطية حتى مطلع الثمانينات ما يزيد عن 200 مليار دولار[2]، هذه الثروة المالية التي هبطت فجأة على العالم العربي جعلت منه مركزا ماليا له وزنه وتأثيره في الأسواق المالية و الإقتصاد العالمي[3]، والجدول الموالي رقم (09) يوضح الزيادة في المداخيل لدول العربية.

[1] محمد نوار، "كيف نجح العرب في معركة الحظر النفطي على الغرب خلال حرب أكتوبر؟"، جريدة الخليج، النسخة الإلكترونية، العدد13710 ، الثلاثاء 6 أكتوبر 2015، www.akhbarelkhalij.com.

[2] محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ص91.

[3] حافظ برجاس، المرجع السابق، ص 257.

الجدول رقم 09 العوائد النفطية لبعض دول الأوبك خلال الفترة (1972-1975).

السنة	1972	1973	1974	1975
السعودية	3107	4340	22574	22676
الكويت	1657	1900	7000	7500
قطر	255	409	1600	1700
الجزائر	700	300	3700	3375
ليبيا	159	230	600	510
العراق	575	1843	5700	7500
الإمارات	551	900	5536	6000

Source: Abdelkadersidi Ahmed, l'oped passe present et perspective, opo; 1980, p 139.

يظهر بأن العوائد النفطية على مستوى كل الدول العربية المصدرة للنفط قد تضاعفت بنسبة كبيرة (الشكل رقم10)، فبالنسبة للسعودية التي احتلت الصدارة في حجم الفوائد النفطية بالنسبة للدول العربية سنة 1972 بأكثر من 3 مليار دولار قد تضاعفت عوائدها البترولية بأكثر من 7 مرات سنة 1975 وذلك في ظرف 3 سنوات فقط، أما باقي الدول ورغم أن البعض منها قد تضاعفت مداخيلها بأكثر من 13 مرة على غرار العراق، وبأكثر من 10 مرات بالنسبة للإمارات إلا أنها بقيت كلها أقل من 8 مليار دولار أي أقل من ثلث مداخيل السعودية.

شكل رقم 10: العوائد النفطية لبعض دول الأوبك خلال الفترة 1972-1975م

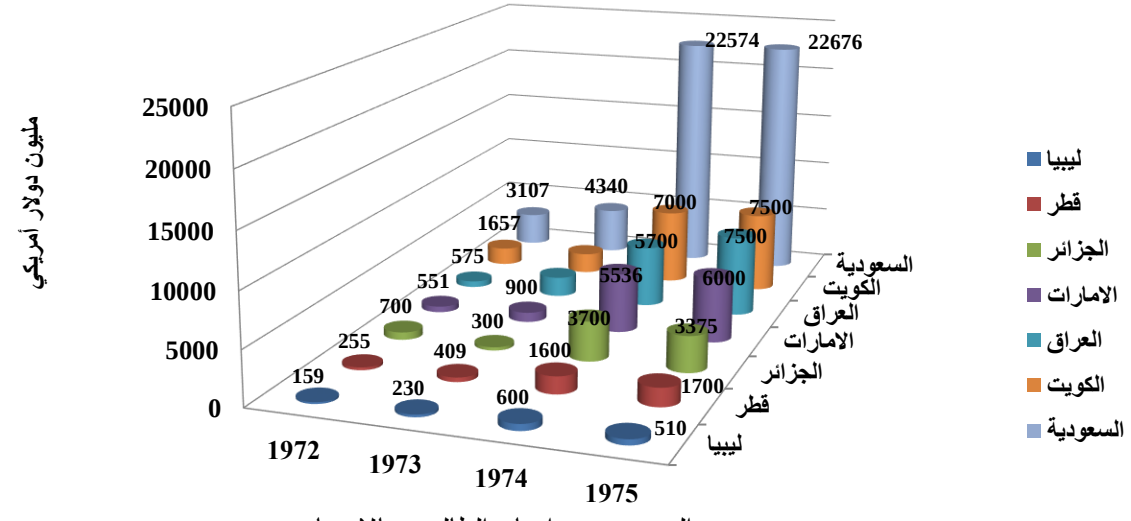

المصدر: من إنجاز الطالبتين بالإعتماد

Abdelkader Sid Ahmed,« L'opep Passé présent et perspectives » ,Opu, 1980, p139.

على:

كما ازدهرت عديد الأنشطة الاقتصادية بداية من سنة 1972 من خلال ربط قطاع النفط بشكل أوسع ببقية أجزاء وآليات الإقتصاد الوطني في البلدان العربية النفطية، حيث تم إنشاء شبكات من الصناعات والنشاطات المتكاملة المرتبطة بقطاع النفط كالتكرير وصناعات البتروكيماوية والنقل وغيرها من النشاطات.[1]

وبذلك تمكنت الدول العربية المصدرة للنفط من تحقيق نسبة نمو مرتفعة في معظم القطاعات الإقتصادية، حيث ارتفع الإنتاج الصناعي وتوسعت القاعدة الزراعية في هذه الدول.[2]

كما ساعدت الطفرة في عوائد النفط على خلق أوضاع اقتصادية جديدة في المنطقة العربية نتيجة تدفقات رأس المال من البلدان العربية "النفطية " إلى البلدان الغربية "غير نفطية " من ناحية، وتدفقات الأيدي العاملة من البلدان المصدرة للعمالة إلى البلدان العربية النفطية من ناحية أخرى، فشهدت المنطقة العربية موجات هامة للهجرة وانتقال الأيدي العاملة والسكان إلى البلدان العربية النفطية بفعل عامل الجذب الاقتصادي في الدول البترولية.[3]

وبرزت الأوبك OPEC تدريجيا كقوة جديدة في عالم النفط تنافس جبروت الشركات النفطية الدولية، وتمهد الطريق لفرص السيادة الوطنية على هذه الثروة النابضة، واستطعت أن تحدث تحولات بنيوية مهمة في مجمل العلاقات الاقتصادية.[4]

فدول الأوبك لم تعد دولا فقيرة وضعيفة بل أنها أصبحت الآن تتحكم في أهم مادة من المواد الأولية الحيوية في العالم، وأصبحت سياسات الأوبك OPECتؤثر بشكل مباشر في البناء الاقتصادي العالمي ليس هدا فحسب بل أثرت حتى في العلاقات المالية والتجارية والدولية.[5]

---

[1] محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص71.

[2] جميل ظاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية (العرض والتحديات)، د: ن، د: م، 1997، ص 13.

[3] محمود عبد الفضيل، المرجع نفسه، ص 71.

[4] عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989، ص 178.

[5] عبد الخالق عبد الله، المرجع نفسه، ص 9.

وبالرغم من الجوانب الايجابية التي سبق الإشارة إليها، إلا أن هناك جوانب سلبية عديدة لقرار الحظر النفطي والتأثيرات العميقة التي أحدثها على سوق النفط منها:

- حيث استطاعت أمريكا نتيجة الصدمة النفطية الأولى تحقيق أهداف متعددة منها: إحداث أزمة تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط الذي سيكون لمصلحتها تماما، حيث أصبحت شركاتها النفطية متحكمة بمعظم الإنتاج والتصدير والتسويق في العالم.
- سمحت زيادة أسعار النفط بتحويل جزء من الاستثمارات النفطية الأمريكية الدولية إلى الاستثمار في الولايات المتحدة (المرتفع التكاليف)، كما قللت من المقدرة التنافسية لمنتجات الصناعات اليابانية والأوروبية وذلك برفع تكلفتها وجعلت الولايات المتحدة الممون الرئيس لليابان وأوروبا.
- كما أدت الزيادة في أسعار النفط إلى زيادة الطلب على الدولار الأمريكي (الدولار النفطي)، بالتالي زيادة دعم الدولار الذي عوم عام 1971 في عهد الرئيس الأمريكي نيكسون، أي أن زيادة أسعار النفط كانت دعما للدولار، وللاقتصاد الأمريكي، في وقت كانت فيه دول العالم، وخاصة الأوروبية تفكر بالعمل على إضعاف الدولار.[1]

أما على صعيد الدول العربية ونتيجة لارتفاع العائدات البترولية بعد عام 1974، فقد تزايد اعتماد هذه الدول على القطاع الخارجي، إذ ارتفع نصيب الواردات في الإنفاق المحلي بشكل هائل ففي بداية الستينيات كان العالم العربي سيتورد 3 ملايين طن من الحبوب وصل الرقم إلى 10ملايين طن في منتصف السبعينيات، كما يتم تلبية 90%من حاجيات البلدان العربية من السكر والزيوت النباتية والدهون والألبان واللحوم عن طريق الاستيراد من الخارج.[2]

ومع تزايد حجم الاستيراد وخاصة مادة الحبوب من أمريكا وكندا واستراليا تحولت مشكلة الأمن الغذائي العربي من مشكلة اقتصادية إلى مشكلة سياسية هامة، حيث أصبحت

[1] قصي عبد الكريم، المرجع السابق، ص 38-39.

[2] محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص 78.

تلوح أمريكا دوما بإمكانية استخدام "سلاح الغذاء " لشل قدرة العرب على استخدام "سلاح النفط " في أي مناورة أو مواجهة بين العالم العربي وإسرائيل.[1]

كما نجد انه خلال عام 1977 كان إنتاج أوبك OPEC هو31 مليون برميل يوميا أي حوالي 50% من الإنتاج العالمي، لكن سرعان ما تراجعت هذه النسبة نتيجة الاكتشافات الجديدة في بحر الشمال وولاية ألاسكا الأمريكية وغيرها من المناطق، حيث انخفض إنتاج أوبك OPEC إلى 30%من الإنتاج العالمي في أواسط الثمانينات.[2]

2/ دوليا:

إن التخفيض التدريجي في الإنتاج بنسبة 5% شهريا بقرار أوبك OPEC إلى جانب الحظر الشامل في تصدير النفط العربي إلى الدول المنحازة لإسرائيل، كل ذلك أحدث خللا مفاجئا في أسواق النفط العالمية، وظهر أن العالم سيواجه أزمة حقيقة في مجال الطاقة سرعان ما ظهرت آثارها جليا في مختلف دول العالم، ففي الولايات المتحدة ونتيجة لأزمة الطاقة [3]، أجبرت شركات الطيران أن تخفض رحلاتها بنسبة 30% من أجل توفير الوقود [4]، كما تم تحديد سرعة السيارات الحكومية ب 50 ميلا في الساعة، وألغيت مشروعات الزينة بالألوان الكهربائية في مناسبة عيد الميلاد وبدأت المطابع في طبع 115 ألف مليون بطاقة معدة عند اتخاذ قرار توزيع البنزين بالبطاقات وارتفعت أسعار البنزين وأصبحت طوابير السيارات كبيرة أمام المحطات.[5]

وصدرت تعليمات بالعودة إلى استخدام الفحم وقد وجد عشرات الآلاف من الأمريكيين أنفسهم فجأة قد أقصوا من أعمالهم، ففي صناعة البناء تم تسريح 25 ألف عامل، وفي صناعة

---

[1] محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص 78.

[2] قصي عبد الكريم، المرجع السابق، ص 99.

[3] وسام حميد محمود زويد العيساوي، المرجع السابق، ص 177.

[4] بيتر ما نغولد، تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط، تر: أديب شيش، دار طلاس، دمشق، 1985، ص52.

[5] وسام حميد محمود زويد العيساوي، المرجع نفسه، ص 178

الصلب تم تسريح 30 ألف عامل، وبدأت استعدادات تسريح أعداد أكبر في شركات الطيران، وأعلنت شركات صناعة البلاستيك التي تعتمد على البترول والغاز لإنتاج منتجاتها من أي نقص في الوقود يهدد عمل مليون و600 ألف عامل، وأعلنت وزارة العمل الأمريكية ارتفاع نسبة البطالة في الولايات المتحدة بسبب فصل المصانع لأعداد كبيرة من العمال بعد نقص البترول.[1]

وقد بلغت نسبة البطالة 4.7 خلال شهر نوفمبر 1974 وهي أعلى نسبة وصلت إليها البطالة [2] خلال 21 شهرا الماضية، كما تم تقدير عدد العاطلين عن العمل في الأشهر القادمة نحو10 ملايين حوالي 12% من القوة العاملة، كل هذا نتيجة انكماش الإقتصاد الأمريكي فمثال إلى ذلك فقد انهارت مبيعات السيارات في أمريكا –التي تنتج 10 ملايين سيارة سنويا–وأعلنت شركة جنرال موتورز عن خفض إنتاجها شهر ديسمبر 1974 بواقع 3,2%وإغلاق 16 مصنعا من 24 مصنعا لها.[3]

وهكذا يتضح جليا أن الحظر النفطي إضافة إلى قرارات الأوبك OPEC قد أحدث انخفاضا في الناتج القومي الأمريكي بلغ حوالي 6,3% خلال الربع الأول من عام 1974، كما ظهر أن تأثيرات الحظر أكثر قسوة مما كان مقدرا لها.[4]

وفي دول السوق الأوروبية المشتركة [5] كان تأثير الحظر مماثلا لما حدث في الولايات المتحدة، فالعديد من المصانع توقفت عن العمل بسبب نقص الوقود، وتراجعت

---

[1] وسام حميد محمود زويد العيساوي، المرجع السابق، ص 179.

[2] فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990، ص 213.

[3] شيماء مسج بكة الزيادي، النفط العربي الخليجي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية 1973–1980، رسالة نيل درجة الماجيستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، العراق، 2013، ص 82.

[4] حافظ برجاس، المرجع السابق، ص255.

[5] نقصد بدول السوق الأوروبية المشتركة هي الدول المتكونة من فرنسا، وألمانيا الاتحادية وايطاليا وهولندا وبلجيكا وبريطانيا وايرلندا والدنمارك ولوكسمبورغ وهي الدول التي وقع عليها الحظر.

الصناعات البتر وكيمائية.[1] وانخفضت عملات تلك الدول إلى جانب التضخم [2] والبطالة التي اتخذت أبعاد هائلة، وطبقا لإحصائيات مكتب العمل الدولي [3] كان عدد البطالين في عام 1975 يصل إلى 18,5 مليون شخص وهوما يمثل ضعف عدد البطالين سنة 1973.[4]

كانت هذه الإجراءات من اجل توفير الطاقة، ففي فرنسا أعلنت شركة "ستروين " للسيارات أنها قررت إغلاق مصانع تجميع السيارات التابعة لها في الأسواق الأوروبية نتيجة نقص البترول وامضي 36 ألف عامل في الشركة هذه الفترة في بيوتهم بلا عمل.

كما حددت سرعة السيارات ب 90 كلم، وخفضت التدفئة في البيوت وصدرت قرارات بحظر إضاءة واجهات المحلات في الليل، والغي سباق مونت كارلو الشهير للسيارات، والذي كان مقررا إقامته عام 1974 من قبل الحكومة الفرنسية.[5]

وفي بريطانيا طالبت الحكومة من أصحاب السيارات أن يمتنعوا عن قيادتها يوم الأحد، وانخفض سعر السيارات الكبيرة وارتفع ثمن السيارات الصغيرة، واقبل الناس على الدراجات، وسجلت البطالة رقما قياسا، وازداد العجز في الميزان التجاري البريطاني، وانخفضت أسعار بنسبة 23%، وقيدت الحكومة استخدام الكهرباء ووقود التدفئة في المباني

---

[1] ويليام انجداهل، خدعة حظر النفط سنة 1973، تر: حياة ربيع، 2012، النسخة الإلكترونية، http: //kanaaronline.org.

[2] حافظ برجاس، المرجع السابق، ص256.

[3] مكتب العمل الدولي: هو منظمة انشات عام 1919 وقد أجريت تعديلات على نظام منظمة العمل الدولية الحالية في مؤتمر باريس عام 1945 في مؤتمر مونتريال عام 1946، ومن أهداف المنظمة توفير عمل مناسب باجر مناسب لكل يد عاملة وتوسيع دائرة الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، وعقد اتفاقيات جماعية للعمل وتحديد ساعات العمل وحماية العمال في الإصابات الناشئة عن العمل، إضافة إلى إصدار قواعد دولية للعمل وتقديم المعونة الطبيعية (ينظر: يحي محمد النبهان، المرجع السابق، ص 258).

[4] فؤاد مرسي، المرجع السابق ، ص 406.

[5] وسام محمود زويد العيساوي، المرجع السابق، ص 195.

العامة والمنازل، وأصدرت تعليمات بخفض الإضاءة في الشوارع بنسبة 50% وخفضت أيام العمل ثلاثة أيام في الأسبوع.[1]

وفي ألمانيا اضطرت الحكومة لفرض حظر الطوارئ على سياقه المركبات يوم الأحد لتوفير نفقات استيراد النفط [2]، وأعلنت إغلاق باب الهجرة المفتوح لآلاف العمال الذين يفدون للعمل في ألمانيا، وصدرت أوامر بعدم تجديد عقود عمل مئات الآلاف من العمال الأجانب، وتعطل العمال في المصانع فورد، كما أعلنت مصانع اوبل برنامجا خفضت فيه أيام العمل وأعلن ويلي برانت[3] مستشار ألمانيا أن نقص البترول العربي سوف يحد من نحو اقتصاد ألمانيا الغربية إلى درجة الصفر خلال السنوات القليلة القادمة " في أحسن الأحوال، أما إذا كانت ألمانيا سيئة الحظ فان نموها الاقتصادي قد ينخفض إلى مل دون الصفر ".

وأعلنت الحكومة الألمانية برنامجا لتوفير البترول يحتم على الشركات الصلب استخدام الفحم بنسبة 50% في الإنتاج.[4]

أما ايطاليا فقد لجأت لقرارات مماثلة في خفض توزيع المازوت واستهلاك الكهرباء في المصانع والبيوت والشوارع، كما قام رئيس وزراء بريطانيا بالمشي في شوارع روما صباح الأحد ليقول لشعب الايطالي بطريقة عملية: "أن المشي رياضة وصحة وضرورة أيام العطل، وأيام نقص البترول "، وإذا كان الهدف من هذا كله إقناع الناس بانخفاض في استعمال البترول، فان هذه المشاهد عبرت –في حقيقة الأمر– عن عنف الأزمة التي تواجهها وتعاني منها الدول الصناعية.

---

[1] وسام حميد محمود زويد العيساوي، المرجع السابق، ص 197.

[2] شكاكطة عبد الكريم، المرجع السابق، ص 75.

[3] برانت ويلي (1913....): سياسي ألماني وزعيم الحزب الاجتماعي الديمقراطي الألماني، مستشار ألمانيا الغربية (1969–1974)، نادي بضرورة قبول انتساب بريطانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة وعمل على تحسين العلاقات مع ألمانيا الشرقية، ودور أوروبا الشرقية الشيوعية والاتحاد السوفياتي، استقال من منصبه اثر فضيحة تجسس أثارت ضجة كبيرة. (ينظر: منير البعلبكي، المرجع السابق، ص 98).

[4] وسام حميد محمود زويد العيساوي، المرجع نفسه، ص 198.

وأعلنت شركة فيات للسيارات أن صادراتها انخفضت بنسبة 35%وطالت آثار الحظر السياحة التي تعتمد عليها ايطاليا وتهديدها بانخفاض في الدخل قدره 80%.[1]

أما بالنسبة لهولندا فقد أصدرت قرار بمنع استخدام السيارات الخاصة يوم الأحد ومعاقبة المخالفين بالحبس 6سنوات او دفع غرامة مالية قدرها 40 ألف دولار. واضطرت شركة سيارات واف الهولندية إلى تخفيض إنتاجها وأخذت مصانع الكيمياويات تقلل من إنتاجها، وقامت مصانع الصلب بتخزين الفحم، وشجعت الحكومة الشركات الصناعية على أن تتحول من البترول إلى الغاز الطبيعي من اجل التقليل من آثار الأزمة النفطية.[2]

ولم يكن وضع اليابان الاقتصادي في تلك المرحلة أفضل حالا مما هوعليه في الولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية المشتركة، فالمعروف أن اليابان تفتقر إلى مصادر الطاقة وتعتمد كليا على المصادر الخارجية، فهي تستورد أكثر من 99 % من حاجياتها النفطية، ومعظم هذه الواردات ما يمثل 80% تأتي من إيران والمنطقة العربية.[3]

لذلك تأثر الاقتصاد الياباني بسبب أزمة الطاقة وارتفاع الأسعار أكثر من اي دولة صناعية أخرى، وكان من نتائج هذه الأزمة ارتفاع نسبة التضخم وتزايد البطالة، حيث انخفض الدخل القومي وتأجلت الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وتخفيض استهلاك النفط نسبته 10% وتراجع قيمة أسهم بعض الشركات اليابانية إلى النصف.[4]

أما بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي الذي كان مكتفيا بالنفط المستخرج من أرضيه، فقد استفاد من الموقف البترولي العربي ليزيد من أرباحه بالعملات الأجنبية نتيجة ارتفاع الأسعار من جهة من ومن جهة أخرى إقامة علاقات تجارية من بعض دول أوروبا الغربية بعيدا عن الهيمنة الأمريكية.

---

[1] وسام حميد محمود زويد العيساوي، المرجع السابق، ص199.

[2] المرجع نفسه، ص201.

[3] حافظ برحاس، المرجع السابق، ص 256.

[4] المرجع نفسه ، ص 256-257.

هذا وقد امتدت آثار الأزمة إلى الدول العالم الثالث المستورد للنفط، فارتفعت قيمة فواتيرها الشرائية للنفط، وأثقلت الديون اقتصادياتها[1]، إلا أن الدول العربية سارعت إلى تقديم معونات خاصة لها لتعويضها عن خسارتها الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول.[2]

وبالرغم من التأثير الاقتصادي الذي مس الغرب الصناعي إلا أن الدول الصناعية قامت بمواجهة الصدمة البترولية 1973 بما يلي:

- إنشاء الوكالة الدولية للطاقة للتنسيق الدول الصناعية في حالة الأزمات، ونقل النفط من بلاد الفائض إلى بلاد النقص.
- إنشاء مخزون نفطي واسع يستخدم في ساعة الأزمات يتراوح ما بين شهر في بعض الدول الصناعية إلى ثلاثة شهور في بلدان أخرى.
- تشجيع البحث عن النفط في مناطق وبلدان خارج الأوبك OPEC (بحر الشمال ألاسكا، المكسيك، الصين، وغيرها).
- البحث عن مصادر جديدة للطاقة المتجددة (الشمسية، الرياح، حرارة، مياه المحيطات، حركة الأمواج والمد والجزر، حرارة باطن الأرض، الطاقة الحيوية) وغير المتجددة (الغاز الطبيعي، الفحم، الطاقة النووية).
- اتخاذ إجراءات صارمة من اجل تقليل استهلاك النفط سواء للاستهلاك العائلي (عربات، منازل) او للاستهلاك الاقتصادي (مصانع).

هذه الإجراءات مجتمعة نجحت إلى حد كبير في تقليل اعتماد الغرب على النفط العربي، فقد انخفض الطلب العالمي من 50و51و52,1 مليون برميل في اليوم في أعوام

[1] المرجع نفسه ، ص257.

[2] محمد حسنين هيكل، حرب الخليج والفكر العربي، ص 80.

1977و1978 و1979 على التوالي إلى 49,5، 47,1، 44,8 مليون برميل في اليوم على التوالي في أعوام 1980و1981 و1982 على التوالي.[1]

[1] عبد المنعم سعيد، المرجع السابق، ص 80-81.

ورغم أن الطلب العالمي عاد بعد ذلك إلى الارتفاع حتى وصل 65 مليون برميل يوميا عام 1990 إلا أن حصة الأوبك استمرت في الانخفاض طوال الثمانينات، فبعد حوالي 50% من الإمدادات العالمية فإنها تدهورت إلى 30 % في عام 1985.[1]

إن قرار حظر النفط العربي –كتطور لحرب أكتوبر 1973– وتزامنه مع سعي الأوبك OPEC لرفع أسعار النفط، اثر على السوق النفطي بارتفاع الأسعار إلى أكثر من 3 أضعاف خلال خمس سنوات، وهوما افرز بشكل واضح انتقال جزء مهم من السيطرة على نفط الشرق الأوسط عموما والخليج العربي على وجه الخصوص من شركات النفط الاحتكارية إلى حكومات الدول المنتجة.

وهذا يعني تحول النزاع ليكون بين الدول المحظورة (الغربية) والدول المنتجة وجها لوجه، فضلا عن ذلك فان الأزمة النفطية قد أظهرت بشكل اكبر أهمية الدول العربية الخليجية في تحضير النفط للعالم وجعل الرأي العام العالمي يدرك خطورة أثرها في الاقتصاد الدولي، مما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير سياستها اتجاه المنطقة العربية حتى لا تستطيع الدول استعمال هذا السلاح مجددا.

[1] المرجع نفسه، ص81.

الخاتمـة

خـــاتمة

لقد اتضح من خلال هذا البحث أن حرب أكتوبر 1973 باعتبارها الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة جاءت لاسترجاع الأراضي العربية المسلوبة خلال حرب 1967، وذلك بعد أن تيقنت الدول العربية أن استرجاع الأراضي لا يتم إلا بقوة السلاح.

كما ظهر جليا أن تطورات حرب أكتوبر 1973 اتسمت بمحاولة إعطاء بعد جديد للصراع العربي الإسرائيلي من خلال توظيف النفط، في ظل الدعم الغربي المطلق لإسرائيل، عبر حظر نفطي شامل دام قرابة 150يوما، حيث وباعتبار أن الأقطار العربية، تساهم بثلث الإنتاج العالمي فان النفط يمثل صدارة الإمدادات المتوجهة للدول الغربية.

لقد جاءت هذه التطورات لخلق ظروف جديدة تساعد على إيجاد تسوية للصراع العربي الإسرائيلي باعتبار أن الحظر النفطي سيسبب آثار وخيمة مع المجتمعات الصناعية سواء في مجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.

هكذا فالدعم العربي لدول المواجهة –مصر وسوريا– لم يكن مقتصرا على الجانب العسكري فحسب بل يظهر جليا عندما اتخذت الدول العربية قرارا بحظر البترول ضد الدول المساندة لإسرائيل لضغط عليها ولتغيير موقفها او الوقوف موقفا اقرب إلى الحياد من القضية العربية.

وعليه يظهر أن الحظر النفطي الذي فرض على الدول الغربية في حرب 1973 مكن الدول الأعضاء بالأوبك من رفع الأسعار إلى حوالي أربعة أضعاف ما كانت عليه –3 دولارا للبرميل إلى أكثر من 10دولارا–، وتغيير السوق النفطية العالمية من سوق احتكارية تتحكم بها الشركات النفطية العالمية (الشقيقات السبع) إلى سوق مفتوحة، ما أدى إلى حدوث توازن بين القوى الفاعلة فيه بين المنتجين والمستوردين.

ويمكن القول أن الحظر النفطي العربي 1973 كتطور بارز لحرب أكتوبر صحيح أنه لم يصل إلى مرحلة الإخلال باستقرار صناعة الطاقة في الدول الغربية، لكنه ألحق أضرار اقتصادية كبيرة في هذه الدول (ركود اقتصادي وارتفاع نسبة البطالة)، استمرت هذه الآثار طوال فترة السبعينيات.

وعلى اعتبار أن الحظر النفطي لم يأخذ وقتا طويلا حتى يتمكن من التأثير الكبير على الاقتصاد الأوروبي والأمريكي، لذلك فإن الدول الغربية استفادت من هذا الدرس عندما وتمكنت من تكوين مخزون احتياطي لمواجهة أي أزمة بترول طارئة على اقتصادها.

ورغم تضامن العرب واستخدامهم لسلاح النفط، إلا أن انتصاراته كانت مؤقتة ومحدودة، وليس هذا فحسب بل إن مكاسب الو.م.أ الداعم الأول لإسرائيل من تداعيات اختلال السوق النفطية وارتفاع أسعار البترول كانت كبيرة، خاصة وأن الدول الغربية استطاعت فيما بعد إحداث أزمة نفطية معاكسة سنة 1982،وهذا ما يفتح باب التعمق في دراسة تداعيات الحظر النفطي على المدى الطويل.

الملاحـق

الملحق رقم (01): قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242.

قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢

(٢٢ نوفمبر ١٩٦٧)

ان مجلس الامن

اذ يعرب عن قلقه المستمر للموقف الخطير فى الشرق الأوسط واذ يؤكد عدم جواز حيازة الارض بطريق الحرب ، والحاجة الى العمل من أجل سلام عادل ودائم تستطيع فيه كل دولة فى المنطقة ان تحيا فى أمن .

واذ يؤكد ايضا ان جميع الدول الاعضاء بقبولها ميثاق الامم المتحدة قد تعهدت بالالتزام بالعمل وفقا للمادة الثانية من الميثاق .

١ - يؤكد ان تطبيق مبادىء الميثاق فى اقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط ينبغى أن يشمل تطبيق كل من المبدأين التاليين :

أ -انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من اراضى احتلت فى الصراع الاخير .

ب - انهاء كل دعاوى او حالات الحرب واحترام والاعتراف بسيادة كل دولة فى المنطقة ووحدة أراضيها واستقلالها السياسى وحقها فى الحياة فى سلام داخل حدود آمنة معترف بها متحررة من التهديدات بالقوة وباستخدام القوة .

٢ - يؤكد ايضا ضرورة :

أ - ضمان حرية الملاحة عبر الطرق المائية الدولية فى المنطقة .

ب - تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

جـ - ضمان حصانة الاراضى والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة عن طريق اجراءات تشمل اقامة مناطق منزوعة السلاح .

٣ - مطالبة السكرتير العام بتعيين ممثل خاص يتجه الى الشرق الأوسط لاقامة واجراء اتصالات مع الدول المعنية من اجل تنشيط الاتفاق ومساعدة الجهود المبذولة لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقا لاحكام ومبادىء هذا القرار .

٤ - مطالبة السكرتير العام بابلاغ مجلس الامن فى اسرع وقت ممكن بالتقدم فى الجهود التى يبذلها الممثل الخاص .

المصدر: طه الفرنواني، الصراع العربي الإسرائيلي في ضمير دبلوماسي مصري، دار المستقبل العربي، القاهرة، د: ط، 1994، ص301.

الملحق رقم (02): نص قرار مجلس الأمن رقم 338. (نفذ في 22 أكتوبر 1970م)

نص قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨
(٢٢ اكتوبر ١٩٧٣)

١ - ان مجلس الامن يدعو وجميع اطراف القتال الحالى بوقف كل اطلاق النيران وانهاء كل نشاط عسكرى فوراً فى مدى ١٢ ساعة على الاكثر من اتخاذ هذا القرار فى المواقع التى يحتلونها الان .

٢ - يدعو جميع الاطراف المعنية بالبدء فوراً بعد وقف اطلاق النيران فى تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ بكامله .

٣ - يقرر المجلس ان تبدأ فوراً وفى نفس الوقت مع وقف اطلاق النار المفاوضات بين الاطراف المعنية تحت اشراف مناسب تهدف الى اقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الاوسط .

المصدر: طه الفرنواني، المصدر السابق، ص 302.

الملحق رقم (03): نص قرار الحظر النفطي (النسخة الإنجليزية)

The October 17 1973 Ministerial Declaration of OAPEC

The Arab oil exporting countries contribute to the prosperity of the world and the growth of its economy through their exports of this wasting natural resource. And in spite of the fact that the production of many of these countries has exceeded the levels required by their domestic economies and the energy and revenue needs of their future generations, they have continued to increase their production, sacrificing their own interests in the service of international cooperation and the interests of the consumers.

It is known that huge portions of the territories of three Arab states were forcibly occupied by Israel in the June 1967 war, and it has continued to occupy them in defiance of UN resolutions and various calls for peace from the Arab countries and peace-loving nations.

And although the international community is under an obligation to implement UN resolutions and to prevent the aggressor from reaping the fruits of this aggression and occupation of the territories of others by force, most of the major industrialized countries which are consumers of Arab oil have failed to take measures or to act in such a way as might indicate their awareness of this public international obligation. Indeed, the actions of some countries have tended to support and reinforce the occupation.

Before and during the present war, the United States has been active in supplying Israel with all the means of power which have served to exacerbate its arrogance and enable it to challenge the legitimate rights of others and the unequivocal principles of the public international law.

In 1967, Israel was instrumental in closing the Suez Canal and burdening the European economy with the consequences of this action. In the current war, it hit East Mediterranean oil export terminals, causing

Europe another shortfall in supplies. This is the third such occurrence resulting from Israel's disregard of our legitimate rights with U.S. backing and support.

The Arabs have therefore been induced to take a decision to discontinue their economic sacrifices in producing quantities of their wasting oil assets in excess of what would be justified by domestic economic considerations, unless the international community hastens to rectify matters by compelling Israel to withdraw from our occupied territory, as well as letting the U.S. know the heavy price which the big industrial countries are having to pay as a result of America's blind and unlimited support for Israel.

Therefore, the Arab Oil Ministers meeting in Kuwait today have decided to reduce their oil production forthwith by not less than 5 percent of the September (1973) level of output in each Arab oil exporting country, with a similar reduction to be applied each successive month, computed on the basis of the previous month's production until such time as total evacuation of Israeli forces from all Arab territory occupied during the June 1967 war is completed and the legitimate rights of the Palestinian people are restored.

The conferees took care to ensure that reductions in output should not affect any friendly state which has extended or may in the future extend effective concrete assistance to the Arabs. Oil supplies to any such state will be maintained in the same quantities as it was receiving before the reduction. The same exceptional treatment will be extended to any state which takes a significant measure against Israel with a viewing to obliging it to end its occupation of usurped Arab territories.

The Arab ministers appeal to all the peoples of the world, and particularly the American people, to support the Arab nation in its struggle against the imperialism and Israeli occupation. They reaffirm to them the sincere desire of the Arab nation to cooperate fully with all the peoples of the world and their readiness to supply the world with its oil needs as soon as the world shows its sympathy with us and denounces the aggression against us.

(النسخة العربية)

تسهم الدول العربية المصدرة للبترول في رخاء العالم وازدهار اقتصاده بما تصدره اليه من هذه الثروة الطبيعية الناضبة ،وعلى الرغم من أن انتاج كثير من هذه الدول قد تجاوز الحد الذي يتطلبه اقتصادها الذاتي المحلي وحاجة أجيالها القادمة الى الطاقة ومصادر الدخل ، الا أنها استمرت في زيادة انتاجها مضحية بمصالحها الخاصة في سبيل التعاون الدولي ومصالح المستهلكين .

ومن المعروف أن مناطق شاسعة من أراضي ثلاث دول عربية قد احتلتها اسرائيل بالقوة في حرب يونيو ١٩٦٧م واستمرت على احتلالها غير عابئة بقرارات الامم المتحدة ، وغير ملتفتة الى نداءات السلام المختلفة من الدول العربية أو الدول المحبة للسلام . وعلى الرغم من أن الجماعة الدولية عليها التزام بتنفيذ قرارات الامم المتحدة وعليها ألا تمكن المعتدي من جني ثمار عدوانه والاستيلاء على أراضي الغير بالقوة ، الا أن معظم الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للبترول العربي لم تتخذ اجراءا أو تصرفا يدل على شعورها بذلك الالتزام الدولي العام ، بل بدر من بعضها مايدعم الاحتلال ويقويه ، ونشطت الولايات المتحدة الامريكية قبل الحرب الحالية تمد اسرائيل بكل مصادر القوة التي تزيد من غطرستها وتمكنها من تحدي الحقوق المشروعة ومبادىء القانون الدولي العام التي لاجدال فيها .

وقد تسببت اسرائيل سنة ١٩٦٧ في قفل قناة السويس وحملت الاقتصاد الاوروبي تبعة ذلك ، ثم قامت في الحرب الحالية في ضرب مرافىء التصدير في شرق البحر الابيض المتوسط محملة أوروبا نقصا آخر من امداداتها ، وهي مرة ثالثة نتيجة لتعديها لحقوقنا المشروعة ومن ورائها أمريكا تدعمها وتؤيدها ، تدفع العرب الى اتخاذ قرار بعدم الاستمرار في تضحياتهم الاقتصادية في انتاج كميات من ثروتهم البترولية الناضبة تزيد عما تبرره العوامل الاقتصادية في بلادهم الا هبت الجماعة الدولية لوضع الامور في نصابها وارغام اسرائيل على الانسحاب من أراضينا المحتلة ، واشعار أمريكا بالثمن الفادح الذي تدفعه الدول الصناعية الكبرى نتيجة دعمها الاعمى غير المحدود لاسرائيل .

ولذلك فقد قرر وزراء البترول العرب المجتمعون هذا اليوم السابع عشر من أكتوبر بمدينة الكويت أن يبدأوا حالا في تخفيض انتاجهم بنسبة لاتقل في كل دولة عربية مصدرة للبترول عن ٥٪ بالمئة من انتاج شهر سبتمبر ، ثم تطبق نفس النسبة كل شهر بالتخفيض مرة أخرى من انتاج الشهر الذي سبقه وذلك حتى يتم جلاء القوات الاسرائيلية جلاء كاملا من جميع الاراضي العربية المحتلة في حرب يونيو ١٩٦٧م ، استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وقد حرص المجتمعون ألا ينال هذا التخفيض أية دولة صديقة ساعدت أو ستساعد العرب مساعدة مادية فعالة ، اذ يستمر امدادها بالبترول بنفس الكمية التي كانت تحصل عليها قبل التخفيض وسوف تعامل بنفس المعاملة الاستثنائية كل دولة تتخذ اجراء هاما ضد اسرائيل لحملها على انهاء احتلالها للاراضي العربية المغتصبة .

ويناشد الوزراء العرب كافة شعوب العالم وفي مقدمتها الشعب الامريكي مؤازرة الامة العربية في نضالها ضد الاستعمار والاحتلال الاسرائيلي ، ويؤكدون لهم رغبة الامة العربية الصادقة في التعاون الكامل مع شعوب العالم واستعدادها لتزويد العالم بحاجته من البترول رغم كل التضحيات متى أظهر العالم تعاطفه معنا وشجبه للعدوان علينا .

وقد رفعت الجلسة في تمام الساعة التاسعة من مساء نفس اليوم .

المصدر: شيماء مسح بكة الزيادي، المرجع السابق، ص 191-192-193 .

قـائمــة

البيبليوغرافيا

1- قائمة المصادر

1- الجسمي عبد الغني، مذكرات الجسمي حرب أكتوبر 1973، الهيئة المصرية العامة للكتابّ، القاهرة، ط2، 1998.

2- رمضان عبد العظيم، حرب أكتوبر في محكمة التاريخ، مطابع الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، د: ط، 1995.

3- رياض محمود، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط (1948-1978م)، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط2، 1985.

4- زعيرا ايلي، حرب يوم الغفران الواقع يحطم الأسطورة، تر: توحيد مجدي، المكتبة الثقافية، بيروت، ط1، 1997.

5- الشاذلي سعد الدين، مذكرات الشاذلي في حرب أكتوبر، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1981.

6- الشرع صادق، حروبنا مع اسرائيل (1949-1973م)، معارك خاسرة وانتصارات ضائعة، دار الشروق، عمان، ط1، 1997.

7- الفرنواني طه، الصراع العربي الإسرائيلي في ضمير دبلوماسي مصري، دار المستقبل العربي، القاهرة، د: ط، 1993.

8- فوزي محمد، حرب أكتوبر 1973 دراسة ودروس، دار السبيل العربي، القاهرة، ط2، 1989.

9-فينوجرادوففلاديمير، مصر من ناصر إلى حرب أكتوبر "من أرشيف سفير"، تر: أنور محمد إبراهيم، المركز القومي للترجمة، مصر، ط1، 2016.

10- مائير جولدا، اعترافات جولدا مائير، تر: عزيز عزمي، مؤسسة دار التعاون، د: م، د: ت.

11- مباشر عبده، يوميات حرب أكتوبر في سيناء والجولان، دار المعارف، مصر، د: ط، 1986.

12- المجدوب طه، سنوات الإعداد وأيام النصر يونيو1967- أكتوبر 1972، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1999.

13- هيكل محمد حسنين، عند مفترق الطرق حرب أكتوبر "ماذا فيها ماذا حدث"، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2003.

14- هيكل محمد حسنين، أكتوبر 73 السلاح والسياسة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1993.

15- هيكل محمد حسنين، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام، القاهرة، د: ط، 1992.

16- واصل عبد المنعم، الصراع العربي الإسرائيلي (مذكرات وذكريات الفريق عبد المنعم واصل)، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2002.

2- المراجع:

1- برجاس حافظ، الصراع الدولي على النفط العربي، تقديم: محمد مجدوب، بيسان للنشر والتوزيع الإعلامي، بيروت، ط1، 2000.

2- بريماكوف الكسندر، نفط الشرق الأوسط والإحتكارات الدولية، تر: بسام خليل، بيروت، ط1، 1984.

3- البيبلاوي حازم، النظام الإقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، د: ط، 2000.

4- الجمل شوقي وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ مصر المعاصر، دار النشر والثقافة والتوزيع، القاهرة، د: ط، 1997.

5- حبيب هاني، النفط استراتيجيا وأمنيا وعسكريا وتنمويا مصدرا للثروة والطاقة والأزمات، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، د: ت.

6- حجازي فؤاد، سفر الحرب والمقاومة إبداع الحرية، مصر، د: ط، د: ت.

7- حلة محمد علي، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة العربية، (1913-2008)، مركز دراسات الوحدة العربية بيت النهضة، بيروت، ط1، 2014.

8- خيتاوي محمد، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2010.

9- الديب كمال، تاريخ سوريا المعاصر من الإنتداب الفرنسي إلى صيف 2011، دار النهار، بيروت، ط1، 2011.

10- الرميحي محمد، النفط والعلاقات الدولية من جهة نظر عربية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1982.

11- سعيد عبد المنعم، حرب الخليج والفكر العربي "دراسة نقدية للكتاب"، الأستاذ محمد حسنين هيكل، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1993.

12- شريف سوسن جبار عبد الرحمن، الخليج العربي والسياسة الخارجية الأمريكية، دار المعتز للنشر والتوزيع، د: م، ط، د: ت.

13- شلبي أحمد، مصر في حربي 1967 و1973م، دراسة مقارنة لبيان أسباب الهزيمة ودعائم النصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1975.

14- الشيخ رأفت غنيمي، أمريكا والعالم، عين للدراسات والبحوث الإنسانية و الإجتماعية، د: م، ط1، 2006.

15- شيللي توبي، النفط السياسة الفكر والكوكب، تر: دنيا ملاح، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004.

16- طاهر جميل، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية (الفرص والتحديات)، د: ن، د: م، د: ط، 1997.

17- عبد الله عبد الخالق، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، د: ط، 1989.

18- عبد الكريم قصي، أهمية النفط في الإقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)، منشورات الهيئة العاملة السورية للكتاب، دمشق، 2010.

19- عبد الله حسين، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2000.

20- الجوادي محمد، النصر الوحيد مذكرات القادة العسكرية المصرية 1973، مطبوعات الخيال، د: م، د: ط، 2003.

21- عبد الوهاب عبد المنعم وآخرون، جغرافية النفط والطاقة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، د: ط، 1981.

22- لوب جاك، العالم الثالث وتحديات البقاء، تر: أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، د: ط، 1988.

23- لورنس هنري، اللعبة الكبرى (المشرق العربي والأطماع الدولية)، تر: عبد الحكيم الأربد، دار الجماهيرية، ليبيا، ط2، 2006.

24- مانغولد بيتر، تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط، تر: أديب شيتس، دار طلاس، دمشق، د: ط، 1985.

25- مايكل روس، نقمة النفط كيف تؤثر الثروة النفطية على نموالأمم، تر: هيثم النشواتي، منتدى العلاقات العربية الدولية، قطر، ط1، 2014.

26- مجموعة مؤلفين، عشر سنوات هزت العالم، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، د: م، د: ط، 2015.

27- مصطفى أحمد عبد الرحيم، الولايات المتحدة والمشرق العربي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، د: ط، 1978.

28- منصور ممدوح محمد، الصراع الأمريكي السوفييتي في الشرق الأوسط، تصدير: محمد طه بدوي مدبولي، د: م، د: ط، د: ت.

29- هلال علي الدين، أمريكا والوحدة العربية (1945-1982)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1989.

30- ياكوفليف ماشين، الخليج العربي وخطط الدول الغربية، تر: حسان إسحاق ورضوان القضماني، ط1، د: ن، د: م، 1988.

31- فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، د: ط، 1990.

32- عبد الفضيل محمود، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، د: ط، 1978.

33- القريشي حاتم، اقتصاديات النفط، مكتبة بغداد، العراق، ط1، 2020.

3- المراجع الأجنبية:

1- Abdelkader Sid Ahmed "l'opep Passé présent et perspectives", Opu, 1980.

4- الرسائل والأطروحات:

1- براق حدة، المشاريع الإقتصادية في الصراع الدولي، مشروع مارشال نموذجا 1947-1959، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ العالم المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015-2016.

2- بركة محمد، حرب أكتوبر وانعكاساتها السياسية (1973-1982)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ العالم المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015-2016.

3- بن سبع حمزة، أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية (عرض النقد، الإنفاق الحكومي، البطالة والتضخم في الجزائر)، "دراسة اقتصادية قياسية بإستخدام تقنية"VAR" للفترة (1970-2010)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، فرع إقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2011-2012.

4- رضوان جمعة، نمو الإقتصاد العالمي وأثره على إقتصاديات الدول المصدرة للنفط Opep "دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2015"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، فرع اقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة الجزائر03، 2012-2013.

5-زمال وهيبة، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الإقتصاد الكلي (النموالإقتصادي)- دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، مالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018.

6- الزيادي شيماء مسج بكة، النفط العربي الخليجي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية (1973-1980)، رسالة لنيل درجة الماجيستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، العراق، 2013.

7- شكاكطة عبد الكريم، دور منظمة الأوبك في سياسات الطاقة العالمية (1973-2014)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2014-2015.

8- صالح محمد خديجة محجوب، النفط العربي كمحدد للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط " من الحظر النفطي 1973م حتى حرب الخليج الثانية "، بحث مقدم لنيل درجة الماجيستير، العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، د.ت.

9 -عقابي خمسيسة، النفط في العلاقات الأمريكية -العربية " دراسة حالة الجزائر (1990-2014)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، العلوم السياسية، علاقات دولية وإستراتجية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014-2015.

10- عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر نفط منظمة أوبك وآثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلية وقياسية (1970-2008)، مذكرة مكملة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجيستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011.

11-العيساوي وسام حميد محمود زويد، دور النفط في الصراع العربي الإسرائيلي (1948-1973)، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2012.

12- الغربي خديجة وعثماني وهيبة، اتفاقية كامب ديفيد 1973 وأثرها على الصراع العربي الإسرائيلي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ العالم المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017.

13- قاسمي هدى، الأزمة النفطية وانعكاساتها السياسية والإقتصادية إقليميا ودوليا (1973-1982)، مذكرة لنيل شهادة الماستر غي تاريخ العالم المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018.

14- ماضي محمد، تذبذبات أسعار النفط وتأثيره على اقتصادات دول منظمة أوبك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر03، 2015-2016.

15- مشدن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2013، رسالة مقدمة لإستكمال شهادة الماجيستير، فرع النقود والمالية، علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2014-2015.

16- موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية"دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجيستير في التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010.

17- يعقوبي ابتسام وبن مداني رحمة وشتوح وفاء، الصراع العربي الإسرائيلي حربي (1967-1973) المشاركة الجزائرية-نموذجا- مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ العالم المعاصر، قسم التاريخ، . كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014-2015.

5- الموسوعات:

1- البعلبكي منير، معجم أعلام المورد موسوعة تراجم لأشهر الأعلام العرب والأجانب القدماء والمحدثين مشتقات من موسوعة المورد، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1992.

2- الخوند مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج1، ج10، مؤسسة هانياء، بيروت، د: ط، 1997.

3- الكياني عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج2، ج4، ج7، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د: ط، د: ت.

4- مجموعة من المؤلفين، الموسوعة العربية العالمية، مج24، مؤسسة أعمال الموسوعة، الرياض، ط2، 1999.

5- نبهان يحي محمد، معجم مصطلحات التاريخ، دار يافا العلمية، عمان، ط1، 2008.

6- التقارير:

1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، تقرير الأمين العام، 2005.

7- المجلات:

1- بن بوزيان محمد وعبد الحميد الخديمي، "تغيرات سعر النفط والإستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد02، الجزائر، 2012.

2- حطاب جواد كاظم، "الموقف الإيراني من الحظر النفطي العربي 1973"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 16، العراق، 2014.

3- رجب علي، "تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية"، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 141، المجلد 38، الكويت، 2012.

4- موسى عبد الستار عبد الجبار، "التطور التاريخي لأسعار النفط الخام لمدة 1962-2010"، مجلة الكون للعلوم الإقتصادية والدورية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة واسط، العدد 18، العراق، 2015.

5- هرمز نورالدين وآخرون، تطورات أسعار النفط العربي وعوائده، مجلة جامعة تشرين للبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، العدد1، مج29، سوريا، 2007.

8- الجرائد:

1- أحمد سالم، النفط مفاجأة العرب الإقتصادية في حرب أكتوبر، جريدة العين الإخبارية، 16 أكتوبر 2016، النسخة الإلكترونية www.alain.com.

2- عبد الوهاب لهب عطا، التطور التاريخي لأسواق النفط (1-2)، جريدة الغد، 3فيفري 2015، النسخة الإلكترونية www.alghad.

3- نوار محمد، كيف نجح العرب في معركة الحظر النفطي على الغرب خلال حرب أكتوبر؟، جريدة أخبار الخليج، العدد 13710، 6 أكتوبر 2015، النسخة الإلكترونية www.AkhbarElkhalije.com.

9- المواقع الإلكترونية:

1- اخمسين حنان، النفط العربي، موقع دين الوطن، الدائرة السياسية، عمان، نشر في 2006/02/20، www.alwatan.com.

2- انجداهل وليام، خدعة حظر النفط سنة 1973، تر: حياة ربيع، 2012،

http//: hanannonline.org

3- الحجي أنس بن فيصل، النفط والسياسة أم السياسة والنفط؟، على موقع Independent عربية، 16 أفريل 2010، www.independent.com

4- الشيخ طارق، حصار النفط عام 1973 قضى على الهيمنة الأمريكية، 2014/01/27، http//: raya.com.

5- عبد الله حسين، السعر العادل الذي تبحث عنه أوبك، موقع الجزيرة، www.aljazera.net.

6- www.bta3geography.bbgspot.com

7- www.almoqatel.com.

10- الحصص والقنوات:

1- قناة ايكوعربي (Echo) عبر الأنترنت، يوم تاريخي رفع فيه العرب رؤوسهم عالية وحاصروا الغرب، أكتوبر 1973، 21 سبتمبر 2019، http//: tinyurd.com/yxuuvus4.

2- قناة dmc عبر الأنترنت، حصة 08 الصبح (كيف أثرت قضية النفط اقتصاديا على موقف أمريكا في حرب أكتوبر؟)، 7 أكتوبر 2018، .http//: googl/nqkcz5

فهرس الجداول

و

الأشكال

فهرس الجداول:

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطورات الأسعار المعلنة لكل من النفط العربي الخام والنفط الأمريكي الخام في الخليجين العربي والمكسيكي (1945-1960م)	45
02	تطورات الأسعار الاسمية للنفط (1960-1982م)	49
03	تطورات أسعار خامات الأوبك للفترة (1973-1982)	51
04	العوائد البترولية العربية خلال الفترة (1970-1979م)	54
05	توزيع صادرات النفط الخام في الأقطار العربية بين عامي 1973-1977م	57
06	تطور استهلاك أوروبا الغربية من النفط الخام طبقا للأهمية النسبية لمصادر التموين (1970-1977م)	60
07	تطور استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام طبق للأهمية النسبية لمصادر التموين (1970-1977م)	62
08	تطور استهلاك اليابان من النفط الخام طبقا للأهمية النسبية لمصادر التموين (1970-1977م)	66
09	العوائد النفطية لبعض دول الأوبك خلال الفترة (1972-1975م)	74

فهرس الأشكال:

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	السعر المعلن لكل من النفط العربي الخام والنفط الأمريكي الخام خلال الفترة (1945-1960م)	46
02	تطور الأسعار الاسمية للنفط خلال الفترة (1960-1982م)	50
03	تطور أسعار خامات أوبك خلال الفترة (1973-1982م)	53
04	العوائد البترولية العربية خلال الفترة (1970-1979م)	55
05	حجم صادرات النفط الخام في الدول العربية خلال سنتي (1973-1977م)	57
06	مصادر النفط الوارد إلى أوروبا الغربية سنة 1970م.	61
07	مصادر النفط الوارد إلى الو.م.أ سنة 1970م	62
08	مصادر النفط الوارد إلى الو.م.أ سنة 1977م	63
09	مصادر النفط الواردة إلى اليابان سنة 1970م	66
10	العوائد النفطية لبعض دول الأوبك خلال الفترة (1972-1975م)	74

الفهرس

فهرس المحتويات

– شكر وعرفان	الصفحة
– إهداء	
– المختصرات	
– مقدمة	أ
الفصل الأول: حرب أكتوبر 1973	
المبحث الأول: دوافع حرب أكتوبر 1973	8
المبحث الثاني: مجريات الحرب	10
المبحث الثالث: نتائج الحرب 1973	20
الفصل الثاني: تطورات حرب أكتوبر 1973 وحتميات الحظر العربي للنفط.	
المبحث الأول: حجم تجارة البترول العربي ضمن التجارة العالمية	24
المبحث الثاني: إعلان حظر النفط ودور منظمة أوبك OPEC في ذلك	26
المبحث الثالث: المواقف الدولية من الحظر 1973	33
الفصل الثالث: سوق النفط بعد حرب 1973.	
المبحث الأول: دراسة لأسعار النفط بعد أزمة 1973	41

المبحث الثاني: تأثير الحظر على تجارة النفط (الإنتاج والتجارة)	54
المبحث الثالث: الإنعكاسات والتأثيرات السياسية والإقتصادية العربية والدولية من الأزمة	68
– خاتمة	86
– الملاحق	89
– قائمة البيبليوغرافيا	95
– فهرس الجداول والأشكال	
– فهرس المحتويات	

الملخص:

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على حرب أكتوبر 1973 وما ترتب عليها من استخدام العرب لسلاح النفط (الحظر النفطي) ودور منظمة الأوبك opec في تغيير هيكل السوق النفطي.

وخلصنا الدراسة إلا انه بالرغم من قيام العرب بتنسيق مع منظمة الأوبك opec بقرار الحظر وما نتج عليه من آثار اقتصادية لدى الدول الغربية إلا أن انعكاساته لم تدم طويلا فكانت مؤقتة فقط.

الكلمات المفتاحية:

حرب أكتوبر –الحظر النفطي – منظمة الأوبك – الأزمة النفطية – السوق النفطي.

summary:

this study came to spot the hight on the war of October 1973 and the consequence of Arabs use of the oil weapon (the oil ban) and the role of OPEC Organization in changing the structure of the oil market.

we concluded the study that although Arabs in coordination with OPEC decided the ban and produced economic effects on western countries ,its consequences died not last long and were just temporary.

key words:

war of October-oil ban-OPEC Organization -oil crisis -oil market.

تم

بحمد الله